كتاب المسبار المسموع

الطبعة الثانية

مرفق CD

السنّة في لبنان

رهانات السّياسة والطائفيّة

الجماعة . مسلمون

الجماعة الإسلامية

جمعية المشاريع

الإسلامية (الأحباش)

الجيش الإسلامي

حركة التوحيد

جند الله

جبهة العمل الإسلامي

LAU-Library
PLEASE ASK FOR
CD ROM

A
305.697
S9585s2
c.1

المسبار
www.almesbar.net

مركز المسبار للدراسات والبحوث
Al Mesbar Studies & Research Centre

Beirut campus

السُّنة في لبنان

رهانات السياسة والطائفة

الكتاب: **السُّنة في لبنان**
رهانات السياسة والطائفة
المؤلف: مجموعة باحثين.
الناشر: **مركز المسبار للدراسات والبحوث**
التصنيف: دراسات إسلامية
الطبعة الثانية، فبراير (شباط) 2011.
الرقم الدولي المتسلسل للكتاب: ISBN 978-9948-443-34-6

الكتاب متوفر على الإنترنت:
مكتبة نيل وفرات.كوم
www.nwf.com

مركز المسبار للدراسات والبحوث
Al Mesbar Studies & Research Centre
www.almesbar.net
ص.ب. 333577
دبي الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 77 151 36 4 971+
فاكس: 77 151 36 4 971+
info@almesbar.net

LAU Beirut campus
16 DEC 2011
Riyad Nassar Library
RECEIVED

مركز المسبار للدراسات والبحوث هو مركز مستقل متخصص في دراسة الحركات الإسلامية والظاهرة الثقافية عموما، ببعديها الفكري والاجتماعي السياسي، يولي المركز اهتماماً خاصاً بالحركات الإسلامية المعاصرة، فكراً وممارسة، رموزاً وأفكاراً، كما يهتم بدراسة الحركات ذات الطابع التاريخي متى ظل تأثيرها حاضرا في الواقع المعيش.

يضم مركز المسبار مجموعة مختارة من الباحثين المتخصصين في الحركات الإسلامية المعاصرة والتاريخية والظواهر الثقافية والاستراتيجية، ويتعاون المركز في هذا الاتجاه مع الباحثين والمراكز والمؤسسات المختلفة التي تتقاطع اهتماماتها مع اهتمامه، وهو ما يضمن تبادل الخبرات وتطوير المهارات الذي يتم عبر تنشيط الحوار بين المتخصصين وتدوير الأفكار بين مختلف الآراء والاتجاهات.

جميع حقوق الطبع وإعادة الطبع والنشر والتوزيع محفوظة لمركز المسبار للدراسات والبحوث.
لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من مركز المسبار للدراسات والبحوث.

الدراسات والبحوث التي يحويها الكتاب تعبر عن آراء كتابها لا عن رأي المركز بالضرورة.

مركز المسبار للدراسات والبحوث
Al Mesbar Studies & Research Centre

تقديم 5

الأوضاع الإسلامية في لبنان نظرة عامة
د. رضوان السيد 9

الإسلامية السنية المعتدلة في لبنان - خارطة تعريفية
د. عبد الغني عماد 19

«الجماعة الإسلامية» في لبنان: رؤية من الداخل
إبراهيم المصري 57

«القاعدة» تبحث عن ساحات جديدة لبنان أرض نصرة أم جهاد؟
أحمد الزعبي 71

الحركة السلفية في لبنان ماضياً وحاضراً
د. حسن بن سعيد الشهّال 103

إيران وسُنّة لبنان «جبهة العمل الإسلامي» نموذجاً
أحمد الأيوبي 135

الأصولية السنية المسلحة في لبنان الظروف والمآلات
فادي شامية 179

فيصل مولوي والعمل الإسلامي في لبنان
د. ناجي إبراهيم السويد 225

وثائق: المشروع السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان 239

وثائق: الميثاق الإسلامي في لبنان 251

تقديم

المشهد اللبناني بشكل عام مشهد متقد على الدوام، فهو في تكوينه الاجتماعي والسياسي والثقافي يحمل الكثير من التنوع الذي بقدر ما هو مثرٍ بقدر ما هو مثيرٌ للمشاكل والإشكاليات؛ فطوائفه المتعددة لم تزل تعيش حالة من التأرجح بين الأمل بالتوافق والتعايش، والخوف المستمر من الفرقة والصدام. وثمة شيء آخر مهم يتعلق بلبنان كبلد متنوع وهو أنه على الدوام مشرع للتدخلات الخارجية التي ترتبط بهذا الطرف أو ذاك، وهذا الفصيل أو خصمه. من هنا أحببنا تقديم هذا الكتاب للقارئ العربي لنسلط فيه الضوء على الجماعات الإسلامية السُّنية في لبنان، تاريخها وواقعها، ماضيها وحاضرها، ونقرأ طبيعتها وتكوينها وعلاقتها بالجماعات والطوائف الأخرى داخل لبنان وكذلك ارتباطاتها الخارجية.

تعرضت الطائفة السّنية في لبنان لضغوط كثيرة، منذ اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري سنة 2005، وحتى نزول ميليشيات حزب الله المسلحة لساحات بيروت العام 2008، ووقوع قتلى ومصابين، مما يجعل قراءة اتجاهات الجماعات الإسلامية السّنية في هذا البلد التوافقي الذي تتهدده بقوة مخاطر الطائفية، شأناً بحثيا واستراتيجيا ضرورياً، خاصة وأن كثيرا من الحركات الإسلامية السّنية فيه، باستثناءات قليلة، لا زالت ضبابية التوجه، أو غير معروفة للكثيرين، سواء السلمية منها

أو العنفية، كما أن مواقفها وتصورات كل منها للهوية وللدولة اللبنانية في حاجة لكشف وتعريف، خاصة في ظل بقاء مشكلة سلاح حزب الله، الفصيل الشيعي الأكبر، عالقة بدون حل.

ورغم رسوخ ملامح العلمنة والتعددية في المجتمع اللبناني، وغلبة تيار المستقبل ذي التوجه العلماني على الساحة السّنية فيه، وربما تتحدد الفاعلية الإسلاموية فيه بالجماعة الإسلامية (الإخوان المسلمون) في لبنان، إلا أن دراسة مختلف اتجاهات الجماعات الإسلامية اللبنانية أمر مهم، ليس فقط لاختلافاتها الموضوعية أو الإيديولوجية وكذلك توجهاتها الداخلية والخارجية، ولكن كذلك وفي المقام الأول لتحديد موقفها من مقولة الوطن وإن بدأت بالطائفة خصوصا وأن لبنان استُعمل دائما كساحة خلفية لصراعات قوى ومحاور خارجه.

ولكن أين القوى الإسلامية السّنية ومواقفها من كل ذلك، وما هي منطلقاتها الفكرية وعلاقاتها الخارجية والإيديولوجية... هذه الأسئلة وغيرها هي ما يحاول هذا الكتاب دراسته وقراءة جوانبه وتفصيلاته.

ونحن وإذ نقدم هذا الكتاب، نعلن، كما دائماً، أننا حرصنا بالمقدار الذي اتخذناه منهجاً لعمل مركزنا، على تقديم الرؤى والأفكار والآراء والتأملات كما هي مجردة عن الانحياز أو التغييب، لإتاحة المجال الأوسع للباحثين والمهتمين ومراكز البحث والتحليل للإفادة من هذه المواد، وكلنا أمل بأن نكون قد أتحنا مجالات أوسع لفهم أكثر دقة لظواهر الإسلام

السياسي المعتدل والمتشدد في لبنان، بما يخدم مصالح الأمة ومجتمعاتها، ويسهم في رسم مستقبل أكثر اشراقاً، وأكثر مشاركة وندية في عالم اليوم.

تركي الدخيل

عبدالله بن بجاد

الأوضاع الإسلامية في لبنان نظرة عامة

د. رضوان السيد(*)

يبلغ عدد أهل السُنة بلبنان اليومَ حولى المليون وربع المليون نسمة، أي ما يقارب الـ 30 بالمائة من عدد سكّان لبنان، وهم منتشرون في سائر أنحاء البلاد، وقد شهدوا مثل الطوائف الأخرى نهوضاً دينياً لم يبلغ مبلغ أمثاله لدى الشيعة والمسيحيين، وأسهمت «الجماعة الإسلامية» باعتدالها في استيعاب جوانب من هذا النهوض، وأسهمت الحركات الصوفية في استيعاب جوانب أخرى، أما القصورُ الذي عانت وتعاني منه المؤسسة الدينية السنية، فقد عوضته مبادرات القيادة السياسية للرئيس رفيق الحريري، والتي جنّبت المسلمين خطرَ التطرف الديني وزعاماته الكاريزماتية.

(*) أستاذ الدراسات الإسلامية بالجامعة اللبنانية.

باستثناء "الجماعة الإسلامية" لا يمكن الحديث عن إسلام سياسي في لبنان، قبل ظهور حركة المقاومة الفلسطينية (فتح) على الساحة اللبنانية أواسط الستينيات، وتحولها إلى ظاهرة في مطلع السبعينيات من القرن الماضي.

أمّا "الجماعة الإسلامية" نفسها فهي -كما هو معروف- تطورٌ مسيّس عن جماعة "عباد الرحمن" ذات الطابع الخيري، وطابع حركات الفتيان والكشّافة، والتي ظهرت في المدن الإسلامية الساحلية، وبخاصة في بيروت وطرابلس مطلع خمسينيات القرن الماضي، وربما تأثر مؤسّسها محمد عمر الداعوق (البيروتي) بالمظاهر الاستعراضية للشبان المسلمين من "الإخوان المسلمين" بمصر، أما بقية المسلمين السنة في لبنان فكانوا وقتها (أي بين الخمسينيات والسبعينيات)، يترجّحون بين الجمعيات الخيرية والتنموية التي يرعاها الوجهاء من ركائز المُدن، وأعقاب الأعيان العثمانيين، أو من العامّة التي جرفتها الناصرية الصاعدة والمنتصرة بعد حرب قناة السويس عام 1956.

ولا شكّ أن النموذج التنظيمي للتحول المسيّس من "عباد الرحمن" إلى "الإخوان" أو "الجماعة"، ما اتخذ من إخوان مصر مثالاً -وبخاصة بعد صدامهم المروّع بعبد الناصر- بل بالإخوان المسلمين في سورية بزعامة الدكتور مصطفى السباعي، الذي ظلّ حتى وفاته بعد مرض عضال على علاقةٍ حسنة بالنظام الناصري، حتى خروجه من سورية عام 1961، وكما هو معروف فإن النظام الناصري -وحتى وفاة جمال عبد الناصر

عام 1970 - ظلّ على علاقة حسنة وتنسيقية مع النظام الشهابي اللبناني، كما أن حركة "فتح" ذات الجذورٍ الإخوانية تحسّنت علاقاتها بالتدرج مع مصر بعد العام 1968، ولذا فإنّ الظروف كانت ملائمة للتنظيم الجديد، لكي ينتشر دونما حواجز كبيرة، وفي مدينة طرابلس بشمال لبنان بالذات، وفي مواجهة التيارات القومية (البعثية على الخصوص) واليسارية.

على أنني وزملائي بالمعهد الديني ببيروت (1962-1966)، ثم في عودتنا للأزهر بمصر (1966-1970)، وفي الفترة الواقعة بين (1970 - 1976) على مشارف الحرب الأهلية اللبنانية وفي خضمّها، لاحظنا تضخّم صورة سيّد قطب في نشرات "الجماعة" للكوادر وللجمهور العام، ووقتها بدأت صورة فتحي يكن، الزعيم الكاريزماتي والراديكالي تبرز للعيان.

وقد امتدت "الجماعة" إلى صيدا في جنوب لبنان، وإلى حدّ أقل إلى بيروت في السبعينيات، وما كان ذلك الامتداد كبيراً حتى بعد وفاة الرئيس عبد الناصر وتضاؤل الناصرية، لأن الذي حلّ محلّ عبد الناصر في أذهان الجمهور إنما كان ياسر عرفات والمقاومة الفلسطينية، ومنذ ذلك الحين أقبل الشبان السُنّة والشيعة ذوو الميول الإسلامية على الانتماء للجناح الإسلامي في "فتح" بقيادة أبو جهاد، وليس إلى "الجماعة"، وبخاصّة أنّ "الجماعة" ما كانت تملكُ ظلاً حامياً في وجه النظام السوري، الذي يؤثر دائماً أن يدخل إلى طرابلس بالذات فاتحاً.

أما الفلسطينيون على اختلاف تنظيماتهم فقد كانوا يعرضون على الشبان اللبنانيين، إسلاميين وغير إسلاميين، الإمكانيتين: القتال في فلسطين من خلال "فتح لاند"، والقتال في الحرب الأهلية ضد "القوى الانعزالية"! أما "الجماعة الإسلامية" فهي وإن تكن قد خرجت على الطابع الخيري لعباد الرحمن، واتخذت -تحت وطأة الشهادة في فلسطين- من سيّد قطب وشهادته مثالاً، فإنها على الأرض ظلّت تنظيماً ذي أولويات أخلاقية، لأن "النظام الإسلامي" على المثال الإخواني الجديد ما كان ممكناً في ظل الأوضاع المعروفة في لبنان.

وهكذا ظلّ "الإسلام السياسي" المتواضع عبر "الجماعة الإسلامية"، ومنذ أواسط الستينيات حتى أواسط الثمانينيات، ثقافيّ الانتماء والتوجّه، ويركز على مسائل الهوية والخصوصية، ويُحسب له رغم تضامنه مع المقاومة الفلسطينية أنه لم ينغمس في الحرب الأهلية في لبنان، ولا شارك في المشكلات الداخلية في مدينة طرابلس مع القوات العسكرية السورية ومع الفلسطينيين في الثمانينيات. لكن ذلك ما نجّى هذا "الإسلام المعتدل" -كما يصف نفسه- من الانقسام.

ففي العام 1985 وتحت وطأة الصراع بين "فتح" عرفات -الذي قدِم بحراً إلى طرابلس بعد خروجه من بيروت بثلاث سنوات!- والسلطات السورية، أعلنت حركة "التوحيد الإسلامي" عن نفسها بزعامة الراحل الشيخ سعيد شعبان، واستطاعت الاستيلاء على إدارة المدينة بمساعدة الفلسطينيين، وقد جاءت كوادرها الأساسية من "الجماعة الإسلامية"

وأَوَت إليها عناصر كثيرة من الشبان الجدد، ومن "قبضايات" الأحياء الشعبية في طرابلس، وعندما تحطمت سيطرتها بعد خروج عرفات وعودة السوريين والقوميين إلى طرابلس، استوعب السوريون والإيرانيون بقاياها، وهي ما تزال موالية لهم إلى اليوم.

أما في التسعينيات، فقد استعاد أهل السُنة قوامَهمُ المدني والديني والاقتصادي بعد أهوال الحرب الأهلية، وتغوّل الأطراف المحلية والإقليمية على مدنهم وعيشهم، عبر حركة الرئيس رفيق الحريري (1944-2005) التي اتخذت ثلاثة أهداف: إنهاء النزاع الداخلي وصولاً لاتفاق الطائف (1990) لإعادة تركيب النظام اللبناني برعاية سعودية وسورية، وإقامة "مؤسسة الحريري" لاستدراك القصور في بنية المسلمين التعليمية (وقد خرّجت حتى العام 2005 أكثر من ثلاثين ألف طالب، أكثر من نصفهم من المسلمين)، وإعادة إعمار بيروت والمدن الساحلية الأخرى، بما يعيد لبنان إلى خارطة الحياة الاقتصادية في الوطن العربي والعالم.

وبذلك ما أمكن للإسلام المتطرف والمعتدل أن يحصل على شعبيةٍ كبرى في أوساط المسلمين السُنة، ولذا فقد ركدت حركة "الجماعة الإسلامية"، ووقعت بين منافستين: منافسة نجاح الحريري وتياره لدى المسلمين، ومنافسة المتطرفين من السلفيين الذين ظهروا بشكل محدود نتيجة الدراسة أو العمل بالخليج، ثم ازدادت أعدادهم في سائر أنحاء العالمين العربي والإسلامي بعد حرب تحرير الكويت.

بيد أن السلفيين الذين بلغوا المئات في طرابلس وسائر أنحاء الشمال اللبناني والبقاع، ما استطاعوا التحول إلى ظاهرةٍ مستقلة ذات مؤسسات مثل "الجماعة الإسلامية"، وظلّوا شراذم صغيرة تركز على طهورية العقيدة واستقامتها، أما الذين مالوا للعمل المباشر، فقد كانوا بعد كل اضطرابٍ يستثيرونه أو يُستثارُ باسمهم، يلجأون إلى المخيمات الفلسطينية، وبخاصةٍ مخيم عين الحلوة، الذي غصّ على مشارف العام 2000 بعشرات الجماعات الإسلامية ذات المنحى الراديكالي، وإن تكن ادّعاءاتُها وطموحاتها أكبر من قدراتها وأفعالها.

وقد صار مفهوماً بعد الخروج السوري من لبنان، أنّ السوريين دخلوا بقوةٍ على خطّ استخدام شبان "السلفية الجهادية"، وهم في الغالب من أصحاب الرغبة وليسوا من أرباب الاحتراف أو التنظيم، استخدموهم في العراق، وبعد العام 2006 في لبنان أيضاً، وقد انتشرت أقاصيص كثيرة عن تموضع "القاعدة" بلبنان عبر السلفيين اللبنانيين والفلسطينيين أو غيرهم من الواردين، وتكثّفت تلك الشائعات لظهور شبان سعوديين صغار بين جماعات "فتح الإسلام".

لكن خطوط هؤلاء جميعاً كانت تنقطع في الغالب عند سورية وليس أبعد، وفي الشهور الأولى من العام 2008 كثُرت النقاشات في وسائل الإعلام بشأن هذا الأمر مرة أخرى، حتى بين زعيمي "القاعدة" أسامة بن لادن وأيمن الظواهري. فبن لادن، أو ما نُسب اليه، يقول إنه لا بدّ من الكفاح

بفلسطين، والظواهري يقول إن الساحة اللبنانية تتصارع فيها القوتان: الأميركية وتوابعها والإيرانية وتوابعها، ولا مدخل ملائم للجهاد من هذه الجهة الآن!

وهكذا، ورغم ازدياد الضغوط على أهل السُّنة في العام 2008، وبخاصة بعد اجتياح بيروت من جانب "حزب الله"، وتكرار الاشتباكات والقتلى في مناطق البقاع الأوسط وطرابلس، فإن الإسلاميين السياسيين، بجناحيهم المعتدل والمتطرف، لم يحققوا نجاحاً كبيراً من حيث الشعبية، ويعود ذلك إلى ثلاثة أسباب: الأول: بقاء أكثرية أهل السنة ضمن "تيار المستقبل"، وبقاء الأمل لديهم بالدولة ومشروعها. والثاني: وافتقار الإسلام السياسي المعتدل والمتطرف إلى المشروع البديل، أو الشخصية الكاريزماتية المستنفِرة، والأمر الثالث: عدم وجود الجهة الداعمة أو المحرّضة، والتي تتبنى هذا الطرف أو ذاك، وتستخدمه في تحقيق أهدافها، مثلما هو الأمر مع "حزب الله"، أو مع بعض الجماعات السُّنية الصغيرة مثل "الأحباش".

لكن هذا التشرذم الديني السُّني (رغم تواضع حجمه) كان يمكن أن يكونَ أقلّ سلبيةً وأعداداً وأحداثاً، لو أن المؤسسة الدينية السنية، المتمثلة بدار الفتوى ببيروت ومفتي المناطق ودوائر الأوقاف، كانت أقوى، وتملك سياسات للاستيعاب والضبط، فالمؤسسات التعليمية والخيرية التابعة للجماعة الإسلامية، ليست أقلّ قوة من مؤسسات دار الفتوى المماثلة، وحتى الجماعات السلفية والأحباش تملك معاهد ومدارس وموارد، وكلها باستثناء "الجماعة الإسلامية" تُناصب دار الفتوى الخصومة أو العداء.

ولا شكّ أن الحرب الأهلية اللبنانية، والوصاية السورية، هما العلتان الرئيسيتان لهذا التوزّع والتشرذم الديني والمؤسّسي لدى أهل السنة بلبنان، ثم إن الضغوط والاجتذابات الإقليمية (السورية والإيرانية) لا تجعل الأمر أسهل، لكن دار الفتوى كانت دائماً بطيئة الحركة، ولا تقوم إلا بردود أفعال بعد الأحداث.

إنّ الضغوط الهائلة التي تعرض لها أهل السُنة في الأعوام الأخيرة، من النواحي الدينية والسياسية والاجتماعية، جعلت من الصعب ضبط الراديكاليات الانفجارية الناجمة عن الضيق والدم المُهرق، والتهافت لتقليد التنظيمات المسلّحة لدى الطوائف الأخرى.

إنها تحديات بارزةٌ وشديدة القسوة. وهي تُواجهُ القيادتين الدينية والسياسية، ولا يمكن مواجهتها إلا بالأفق العربي، وبالاصرار على الدولة المدنية والآليات المدنية في إدارة الشأن العام الإسلاميّ واللبناني.

الإسلامية السنية المعتدلة في لبنان خارطة تعريفية

د. عبد الغني عماد(*)

تقدم دراسة الحركات الإسلامية في لبنان إمكانيات غنية للتحليل، نظراً للخصوصية التي تتميز بها البنية السياسية اللبنانية من جهة، والتنوع الطائفي والمذهبي العميق الذي يميز البنية المجتمعية في هذا البلد من جهة أخرى، وعلى أساس هذا التنوع ترسخت قواعد تاريخية ترسي نوعاً من التوازن الطائفي، يجعل من أي اختلال مدخلاً للفتن والحروب، تهدد الوحدة الوطنية والسلم الأهلي، ومع ذلك تميز هذا النظام السياسي الطائفي بمناخ من الحريات، لم تنعم به أي من الحركات السياسية في العالم العربي من قبل.

هذه الخصائص مجتمعة تجعل من تجربة الأحزاب والحركات الإسلامية في لبنان تجربة نوعية وجديرة بالدراسة والتدقيق، وهو ما ستسعى إليه هذه الدراسة.

(*) أستاذ في الجامعة اللبنانية.

عانت الساحة السنية في لبنان على المستوى الرسمي ممثلة بدار الفتوى -وهي الجهة المنوط بها رسمياً الاشراف على العمل الديني- ولسنوات طويلة من ضعف مؤسساتي شديد، فهي على الصعيد القانوني، وضمن التركيبة اللبنانية، المرجع الناظم لشؤون الطائفة السنية في لبنان، وإليها تعود رعاية شؤون الطائفة، وتحصين ساحتها، وتعزيز مؤسساتها التربوية والصحية والاجتماعية، إلا أن ضعف هذا الدور وتواضعه أتاح المجال للتنظيمات والحركات والجمعيات الخيرية والاجتماعية والدعوية، بل وحتى السياسية التي ترفع شعاراً إسلامياً، كي تنشط من خلال المؤسسات التي راحت تبنيها وتنشرها في البلدات والقرى والمدن، والتي قصرت عنها أيضاً الزعامات التقليدية السنية طيلة السنوات التي تبوأت فيها قيادة الشارع السني، منذ الاستقلال الوطني في العام 1943.

كان "حزب الله" أكثر الأحزاب الإسلامية في لبنان، التي تناولها الباحثون بالدراسة والاهتمام، إذ صدر حوله العديد من الكتب والأبحاث والدراسات، التي قام بها باحثون لبنانيون وعرب وأجانب[1] . ولا يستغرب هذا نظراً للدور التاريخي الذي لعبه هذا الحزب في مقاومته للاحتلال الصهيوني لجنوب لبنان منذ أواسط الثمانينات، وصولاً إلى الانسحاب الإسرائيلي عام 2000، فضلاً عن نجاحه في استقطاب الدعم والتأييد على المستوى الوطني في مرحلة من المراحل، إلا أن بنية الحزب وانحباسه في البيئة الشيعية، والتزامه بإيديولوجيا ولاية الفقية بمرجعيتها الايرانية، ثم

(1) راجع على سبيل المثال كتاب «المسبار» الخامس عشر، الصادر في مارس (آذار) 2008، والمخصص بالكامل لحزب الله اللبناني.

تحوله إلى قوة اعتراض داخلي عنيفة، جعل من إمكانية تحوله إلى حالة إسلامية جامعة، أمراً صعب المنال في المجتمع اللبناني.

هذا الاهتمام من قبل الباحثين، على اختلاف مشاربهم، بدراسة حزب الله، جاء على حساب دراسة بقية الأحزاب والحركات الإسلامية السنية، التي سبق بعضها حزب الله بعشرات السنين، ولا يعود هذا الأمر -بتقديرنا- إلى إهمال مقصود، وإنما إلى طبيعة الظروف والأدوار التي لعبتها هذه الحركات في مراحل تاريخية مفصلية، والتي كان لحزب الله فيها، بلا شك دور بارز.

وسوف تركز هذه الدراسة على الأحزاب والحركات الإسلامية السنية، ليس فقط بهدف تقديم لوحة وصفية تأريخية سريعة لها، بل من خلال ربط مسارات هذه الحركات والأحزاب، وتطور حركتها في اتجاه "اللبننة"، لقياس مدى انخراطها في الحياة السياسية.

أولاً: الجماعة الإسلامية في لبنان

هي كبرى الحركات الإسلامية السنية في لبنان، وتمثل النسخة اللبنانية لحركة "الإخوان المسلمين". نشأت في رحم جماعة أخرى هي "جماعة عباد الرحمن"، التي أسسها محمد عمر الداعوق، وهو من مواليد بيروت 1913، وكانت تعتمد في دعوتها على التربية والتوعية والمحاضرات، وتركز على الجانب الأخلاقي والروحي والإيماني.

LAU Beirut Riyad Nassar Library

انضم فتحي يكن ومجموعة من رفاقه إلى جماعة عباد الرحمن، ومن خلالها تعرفوا على مصطفى السباعي الذي كان مراقباً عاماً للإخوان المسلمين في سوريا، وله تأثير متزايد على أفكار الشباب المسلم في كل من بيروت وطرابلس، وقد تعززت العلاقة بين السباعي ويكن، الأمر الذي عزز -إن لم يكن قد شجع موضوعياً- على الخروج من الجماعة الأم التي اكتفت بالعمل التربوي والكشفي والخيري(2).

كان محمد عمر الداعوق يريد لجماعته أن تبقى خيرية ودعوية وأخلاقية، وأن ينأى بها عن إرث الصراع الناصري-الإخواني، إلا أن فتحي يكن ورفاقه آثروا أن يخطوا طريقهم على خطى الإخوان المسلمين. ويمكن القول أن النواة الأولى للجماعة الإسلامية بدأت عملها منذ العام 1957، غير أنها لم تحصل على الترخيص الرسمي إلا في 1964/6/18، حيث كان الزعيم اللبناني الراحل كمال جنبلاط (1917-1977) وزيراً للداخلية، وذلك بموجب علم وخبر رقم (224)، والمؤسسون حسب الترخيص كانوا ثلاثة أشخاص هم: فتحي يكن، والشيخ فيصل مولوي، وإبراهيم المصري، ويمكن القول أن الجماعة الإسلامية في لبنان هي أول حركة إسلامية سياسية تولد رسمياً بترخيص من يساري وعلماني عريق، كان يشغل منصب وزير الداخلية.

مثلت كتابات فتحي يكن مرجعاً هاماً وأساسياً في البناء الفكري للكادرات الأولى للجماعة الإسلامية، إلا أن الدارس لهذه الكتابات سوف

(2) من حوار مع فتحي يكن، في إطار سلسلة حوارات ساخنة أجراها غسان وهبة، الحلقة 17، جريدة الديار اللبنانية 5/11/1983.

يلحظ بسهولة أنها ليست أكثر من تلخيصات سريعة وبسيطة للغاية، لكتابات حسن البنا، وسيد قطب، وأبي الأعلى المودودي.

الموقف من الديموقراطية

في كتاباته الأولى، يرفض يكن الديموقراطية، متأثراً بمقولات المودودي وقطب، فيقول: إن الديموقراطية تعني "حاكمية الشعب وسيادته في الدولة"، مما يعني "أن الشعب يحكم نفسه بنفسه"، وهذا ما يرفضه، مؤكداً "أنه على الحركة الإسلامية أن تدرك أن مهمتها الأساسية هي إخضاع المجتمع الإنساني لحاكمية الله"، ويحذر الحركات الإسلامية من القيام بأي عمل من شأنه إطالة حياة الأنظمة الكافرة، كالمشاركة في الحكومات والبرلمانات، فيقول: "إن قبضة الحركات الإسلامية ينبغي أن تكون موجهة دائماً إلى مقاتلة النظم الوضعية الحاكمة، وحذار من خطوة تكون مبرراً لبقائها لا عاملاً في زوالها وفنائها"، ويرفض ما يسمى المرونة والانفتاح، بدعوى تحقيق مصلحة المسلمين، كالاشتراك في الحكم في ظل "أنظمة وضعية كافرة، أو طرح قضايا جانبية وجزئية وإفراغ الجهد فيها، أو أي عمل لا يحقق النقلة الكبيرة من الجاهلية إلى الإسلام"، ويعتبر تشبيه الشورى بالديموقراطية "إنحداراً بالفكر الإسلامي، وانحرافاً عن حقيقة معنى الشورى في النظام الإسلامي"(3).

(3) فتحي يكن، ماذا يعني انتمائي للإسلام، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط21، ص168-154.

LAU Beirut Riyad Nassar Libr

ونستطيع أن نلمس بوضوح الصياغة المودودية والقطبية في طروحاته هذه، التي تنتمي إلى السبعينيات، إلا أن المعطيات والمتغيرات الحادثة في التسعينيات دفعت الجماعة إلى تبني "فقه الضرورة" أو "المرحلة"، حسب لغتهم السياسية، وهو ما تجسد في إقرارهم المشاركة في الحياة السياسية والانتخابات النيابية عام 1992، من دون تقديم مراجعة نقدية صريحة وعلنية للطروحات السابقة.

وعلى الرغم من أن الجماعة سبق وشاركت في الانتخابات النيابية عام 1972 في طرابلس، عبر مرشحها "محمد علي الضناوي"، الذي حقق نتائج لم تعكس حضوراً قوياً للجماعة، غير أن مشاركتها في الانتخابات الأولى بعد اتفاق الطائف، كانت تحتاج إلى تبرير المواجهة مع خصوم إسلاميين من تشكيلات صغيرة، أخذت عليهم "المشاركة في نظام الكفر والجاهلية".

أصدرت الجماعة الإسلامية وثيقة دفاعية في الرد على ذلك، تبرر فيها شرعياً هذا التحول، حملت عنوان "المبررات الشرعية لخوض المعركة الانتخابية"[(4)]، صادرة عن المجلس العلمي في الجماعة الإسلامية بتاريخ 9 أغسطس (آب) 1992، وهذه الوثيقة تناقش وتفند الحجج التي يستند إليها الرافضون والمانعون للمشاركة في المجالس النيابية، وتستعرض

(4) صدرت هذه الوثيقة عن المجلس العلمي في الجماعة الإسلامية بتاريخ 9/8/1992، ومنشورة أيضاً في ملحق كتاب فتحي يكن «أضواء على التجربة النيابية الإسلامية في لبنان»، صادر عن المركز الإسلامي للدراسات والتوثيق ومؤسسة الرسالة، طرابلس، لبنان 1996، ص179.

ستة أدلة شرعية لهؤلاء لترد عليها تفصيلاً، وهي أدلة يغلب عليها المنطق الديني، أكثر من المنطق السياسي.

فبعد استعراض الآيات القرآنية التي يستند إليها الرافضون، ومنها (الآيات في سورة النساء 140، والأنعام 68، وهود 113، والإسراء 73) والعودة إلى كتب التفسير المعتبرة، تخلص الجماعة إلى إبطال الدليل القرآني الذي اعتمده الرافضون، بل تستخرج تفسيراً من نفس الآيات يبيح ويسمح بالمشاركة.

تتابع الجماعة الإسلامية مطالعتها الدفاعية بتقريرها أن الطريق النيابي "هو الطريق المتاح لتغيير الأنظمة الجاهلية بنظام إسلامي يرضي الله، وصحيح أن الأنظمة الجاهلية قادرة على إحباط أي محاولة لإقامة الحكم الإسلامي، عن طريق المجالس النيابية، كما حدث في الجزائر، ولكن الصحيح أيضاً أنه قد لا يكون أمام المسلمين إلا هذا الطريق، أما بالنسبة للقوانين المتعارضة مع الشريعة الإسلامية، التي قد تصدر عن مجلس النواب، فلا يتحمل مسؤوليتها كل أعضاء المجلس، فيكفي شرعاً أن يعارض النائب الإسلامي وينكر صدور هذا القانون، ويبرئ ذمته أمام الله والناس". ويخلص البيان إلى "اعتبار الدخول في المجالس النيابية يترتب عليه تحقيق مصالح كلية رئيسية ودرء مفاسد كثيرة، بحيث أن الأصل في الأشياء الإباحة، وحيث أنه لم يرد صراحة ما يحرم الدخول إلى هذه المجالس النيابية أو ما يشبهها من المؤسسات الجاهلية، والمنحرفة طالما أن المسلم يقوم بواجبه ويأمر بالمعروف وينهي عن المنكر، ويعلن موقفه الشرعي من كل مسألة".

LAU Beirut Riyad Nassar Library

إلا أن المهم في هذه المطالعة ورود فقرة من أسطر قليلة تتحدث عن "صعوبة إقامة الحكم الإسلامي الكامل في بلد متعدد الأديان والمذاهب" مثل لبنان. نحن إذاً أمام صعوبة وليس استحالة، مما يفرض على المسلمين "جلب المصالح الممكنة، ودرء المفاسد القائمة، حتى يأتي الله بأمره، ويأذن ببزوغ فجر الإسلام من جديد".

وعلى ضوء هذه الاعتبارات اشتركت الجماعة الإسلامية في الانتخابات النيابية الأولى بعد اتفاق الطائف والتي جرت عام 1992، وأعلن بيان رسمي صادر عن الأمين العام السابق فتحي يكن ترشحه هو عن مدينة طرابلس، وترشيح سبعة مرشحين آخرين في مختلف المحافظات اللبنانية، فاز منهم ثلاثة هم: فتحي يكن، أسعد هرموش، وزهير العبيدي.

وفي العام 1996 تقلصت كتلة الجماعة إلى نائب واحد انتخب عن عكار، هو "خالد ضاهر"، بعدما فشل الأمين العام الجديد "فيصل المولوي" في الحصول على المقعد الذي كان يشغله سلفه فتحي يكن، وفشل أيضاً أسعد هرموش في تجديد نيابته، على الرغم من مشاركتهم جميعا في لائحة قوية. وفي دورة العام 2000، لم تستطع الجماعة الإسلامية الوصول إلى المجلس النيابي بأي من مرشحيها، وسجلت تراجعاً ملحوظاً، على رغم الحلف الانتخابي القوي الذي دخلت فيه، وظهرت خلافات بين بعض قياداتها على الترشح في الشمال. والأمر نفسه تكرر في العام 2005.

تركزت القاعدة الشعبية والتنظيمية للجماعة الإسلامية في طرابلس والضنية، ثم في صيدا وإلى حد ما في بيروت، مع بعض التواجد

المحدود في الإقليم في الشوف والعرقوب والبقاع الغربي، أي في المناطق ذات الكثافة السنية، وهو الأمر الذي يبرز من خلال الدور الذي لعبته الجماعة في الانتخابات البلدية والاختيارية عام 1998، إذ حققت نتائج في بعض البلدات والقرى، وقد كشفت الانتخابات البلدية والاختيارية القدرات التنظيمية المتواضعة للجماعة الإسلامية، مقارنة بمقدرات حزب الله في المناطق ذات الكثافة الشيعية، فالجهاز التنظيمي للجماعة لم يستطع خوض الانتخابات في كل البلدات والقرى ذات الكثافة السنية، وخاصة في عكار والبقاع والإقليم والعرقوب.

إلا أن الانتخابات النيابية التي حدثت بعدها بسنتين -2000- كشفت عن واقع أخطر، حيث أظهرت شرخاً فعلياً في جسم الجماعة التنظيمي، حيث برزت الطموحات الشخصية للوصول إلى الندوة النيابية، الأمر الذي أحدث إرباكاً فعلياً على كل المستويات، وخلخل وحدة الجماعة التي تعتمد على قاعدة شرعية تقول "طالب الولاية لا يولى"، مما أدى إلى خسارتها كل المقاعد النيابية التي كانت تشغلها.

بدايات التصدع

تركت الانتخابات النيابية والمشاركة فيها آثاراً سلبية على بنية الجماعة الإسلامية، وصدّعت وحدتها التنظيمية، وأظهرت تناقضات سياسية وشخصية كامنة، أبرزها تمثل بخروج فتحي يكن من الأمانة العامة للجماعة عام 1998، بما يشبه المحاكمة والمحاسبة لكل المرحلة السابقة، عبر

LAU Beirut Riyad Nassar Library

عنها بعض القيادات علنا، منها ما كتبه عضو المكتب السياسي للجماعة، المهندس عبد الله بابتي، على صفحات جريدة "الإنشاء" الطرابلسية، متهما يكن بأنه يعتمد أسلوباً فيه الكثير من وضع اليد على المؤسسة طيلة ما يقرب من خمسة عقود، وبالاستئثار الشخصي لأول مشروع تربوي وتحويله لمصلحته تحت مقولة خدمة المسلمين، مضيفاً بعض الاتهامات الشخصية، كالاستفادة الشخصية من أموال التنظيم، وبأنه كان يتفرج من الخارج حين كان غيره يخوض غمار الحروب. وقد استتبع هذا الرد ردود أعنف من قيادات أخرى، استهجنت تحول الحوار إلى نوع من التجريح الشخصي، وهو الأمر الذي كان يعكس عمق التناقضات والخلافات(5).

تبين هذه السجالات التي لم تخل من تبادل الاتهامات الشخصية والتي تجرح بالذمم المالية، أن الجماعة ما نجحت في بناء مؤسسة شفافة تتم فيها محاسبة داخلية صارمة على الرغم من أنها استطاعت أن تغلب في النهاية مصلحة المؤسسة التنظيمية على مصلحة المؤسس الذي خرج ليؤسس ما عرف بجبهة العمل الإسلامي متحالفا مع "حزب الله"... ومع ذلك ورغم الخلافات الداخلية العابرة تبقى الجماعة الإسلامية التنظيم الإسلامي السني الأبرز بين الحركات الإسلامية والتي تتمتع بثقل واضح في الضنية وطرابلس وصيدا وإقليم الخروب.

(5) أنظر: جريدة المستقبل اللبنانية 4/12/2000، وأيضاً السجالات المتبادلة بين قيادات الجماعة، والاتهامات التي تراشقها بعض قادتها، والتي طالت فتحي يكن بذمته المالية على صفحات الجرائد الطرابلسية، وعلى سبيل المثال: جريدة الإنشاء الطرابلسية، الأعداد: 6640 و6653 لسنة 2001، وجريدة التمدن الطرابلسية العدد 978 بتاريخ 19/3/2004.

ويبرز هذا الثقل، بل ويرتبط إلى حد بعيد بالمؤسسات التربوية (شبكة المدارس) والثقافية والرياضية والصحية التي أنشأتها وأتاحت لها الإستمرار في النسيج الاجتماعي اللبناني،وهي تنتظم عمليا تحت اطار جمعية التربية الإسلامية التي تضم عددا من الفعاليات والشخصيات الإسلامية والاقتصادية المستقلة والصديقة، فضلا عن الملتزمة بالجماعة وخطها والتي استطاعت إنشاء شبكة مدارس "الإيمان" المنتشرة في مختلف المحافظات اللبنانية وأهمها: مجمع مدارس أبي سمراء في طرابلس، ومعهد الإيمان للعلوم التطبيقية في طرابلس، ومدارس سير والسفيرة في الضنية في شمال لبنان، وببنين وقبة بشمرا في عكار، وبرجا في اقليم الخزوب في جبل لبنان، وصيدا في الجنوب اللبناني، واكثر من مدرسة في البقاع الغربي، فضلا عن مؤسسات لرياض الأطفال وأخرى طبية كالمستوصفات التي تنتشر في مختلف مناطق تواجد الجماعة، والتي تقدم الدواء والمساعدة الطبية ومؤخرا تهيء الجماعة لافتتاح مستشفى "الشفاء" في طرابلس، التي تستوعب أكثر من مائتي سرير، وهو المؤسسة الصحية الاولى للجماعة بهذا الحجم(6).

أنشطة الجماعة

وعلى المستوى المؤسساتي أيضاً، تلجأ الجماعة إلى الاهتمام بالجمعيات الخيرية ولجان المساجد، فساهمت بإنشاء العديد منها،

(6) موقع الجماعة الإسلامية على الإنترنت: al_jamaa.net، فضلا عن لقاءات ومقابلات شخصية مع مسؤولين وكوادر في الجماعة.

كذلك أنشأت فروعاً عديدة لمؤسسات رياضية ومنها نادي اللواء الرياضي، واهتمت كذلك بتأسيس فرق الإنشاد الديني، فأنشأت عددا منها في مختلف المناطق، فضلا عن الجمعيات النسائية والأنشطة الحرفية الملازمة، ويبقى الاهتمام بالجانب الطلابي من خلال رابطة الطلاب المسلمين يحتل الأولوية لدى الجماعة، فضلا عن النشاط الكشفي والمخيمات الصيفية التي، ترفد الجسم التنظيمي للجماعة بالطاقات الشابة، وتحاول أن تستفيد من ذلك الكم الضخم من الطلاب الذين يتخرجون من مدارس الإيمان.

أما نقطة الضعف الأساسية في الجماعة الإسلامية، فهي المؤسسات الإعلامية والسياسية، فالجماعة ليس لديها مواكبة سياسية قوية للحدث السياسي، ولا تملك وسائل إعلامية لها حضور مؤثر وفاعل في الساحة الإعلامية، وهي تكتفي بمجلة "الأمان" الاسبوعية التي تصدر في بيروت(7).

ثانياً: جبهة العمل الإسلامي

تأسست في أغسطس (آب) 2006، بعد خروج فتحي يكن رسمياً من صفوف "الجماعة الإسلامية"، دون أن ينجح بإحداث أي انقسام فيها، فقد كانت الخلافات بين يكن وقيادة الجماعة مزمنة وتاريخية، غير أنه وبعد نجاحه في الحصول على مقعد نيابي عام 1992، وفشله في

(7) يمكن متابعتها على موقعها على شبكة الإنترنت على الرابط التالي:
http://www.al-aman.com/subpage.asp?sectionid=29

التجديد لهذا المقعد، واختياره لنهج مخالف للنهج الوسطي الذي اختارته الجماعة في التعامل مع تيار رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري، وهو ما عمق الخلاف بينهما، وسرّع إجراءات الطلاق، خاصة وأن الاصطفافات السياسية كانت آخذة في التركّز بشكل لم يشهده لبنان من قبل.

تبنت "جبهة العمل الإسلامي" التحالف مع معسكر "حزب الله"، والمحور الإيراني –السوري، وجماعة 8 مارس (آذار) المعارضة في لبنان، وحاولت أن تمثل الثغرة "السنية" لذلك الحلف، إلا أن المعطيات على الأرض لم تمكنها من تحقيق ذلك الطموح، فقد عانت "جبهة العمل" من انشقاقات ما إن انكشف دورها، فقد خرجت مجموعات منها، وأهمها الانشقاق الذي قاده سيف الدين الحسامي، معلناً إطلاق "جناح الطوارىء- في جبهة العمل الإسلامي"، ثم انسحاب مجموعات أخرى بقيادة محمد رفاعية، بعد أن تحدثت عن التحريض المذهبي والتسليح الإيراني للجبهة، ومحاولات اختراق طرابلس وغيرها من المناطق السنية(8).

وبغض النظر عن ذلك، فإن أساس تشكيل "جبهة العمل" ائتلافي وليس أساساً تنظيمياً، فهي تكونت من مجموعات إسلامية منها: "حركة التوحيد" بجناحيها: مجموعة بلال شعبان، ومجموعة هاشم منقارة، ومجموعات إسلامية أخرى على غرار "إسلام بلا حدود"، و"جمعية الإمام علي"، و"منتدى الجمعيات الإسلامية في لبنان"، وبعض الفعاليات والوجوه

(8) أنظر جريدة المستقبل اللبنانية، أحمد الأيوبي: تداعيات الانقسام داخل «العمل الإسلامي»، 20/3/2008، ص6.

LAU Beirut Riyad Nassar Libr

الإسلامية المحلية، وهي جميعها تتكىء على شخصية يكن وعلاقاته وخبرته التنظيمية والسياسية.

ثالثاً: حركة التوحيد الإسلامي

تأسّست عام 1982 كحالة ائتلافيّة أكثر منها تنظيميّة، بين عدد من التشكيلات الإسلاميّة المحلية الصغيرة في مدينة طرابلس شمالي لبنان (جند الله، وحركة لبنان العربي، والمقاومة الشعبيّة، ولجان الأحياء والمساجد)، وبعض القيادات الإسلامية المستقلّة، والتي اختارت الشيخ سعيد شعبان (ت 1998)، وهو أحد الشخصيات الإسلامية الطرابلسية المعروفة، أميراً لها، وهي على الرغم من أنها ولدت كمشروع لتوحيد الحركات الإسلاميّة، إلا أنها بقيت فقيرة على صعيد الطرح النظري، وغلب على تركيبتها البعد الكمي والتجميعي، ثم الأمني والعسكري.

إلا أن شعارات حركة التوحيد الإسلامي على الصعيد الفكري لم تتميز بالعمق، ولم تتبن الحركة أية أطروحة فكرية تميزها عن غيرها من الحركات، وهي عموما لم تخرج عن دائرة كتابات سيد قطب وأبي الأعلى المودودي ذات الطابع التغييري والجذري، وقد انكفأت الحركة بعد هيمنتها عسكريّاً على المدينة عام 1985-1986، إثر دخول الجيش السوري إلى مدينة طرابلس بعد صدامات دامية وحصار استمر أكثر من شهر، وكان من نتائجه تصفية وهجرة معظم كوادر الحركة وأنصارها، واقتصر نشاطها بعد ذلك على المجال الإعلامي، بعد مصالحة الشيخ شعبان مع سوريا برعاية إيرانية استمرت تحيط بالحركة وما تزال.

بعد وفاة الشيخ شعبان في يونيو (حزيران) 1998، انقسمت الحركة إلى جناحين: الأول باسم "مجلس الامناء" بزعامة نجله بلال شعبان، والثاني باسم "مجلس القيادة" بزعامة الشيخ هاشم منقارة، لأسباب تنظيمية وتمويلية أكثر منها عقائديّة، ودعمت الحركة مرشحي الجماعة الإسلاميّة في الانتخابات النيابيّة عام 1992 و 1996، وشاركت عبر بعض أصدقائها في الانتخابات البلديّة ضمن إطار اللائحة الإسلاميّة في طرابلس، إلا أن فعالية الحركة على الصعيد الشعبي أصبحت متواضعة إلى أبعد الحدود، خصوصاً بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، والتحاق الحركة بجماعة 8 مارس (آذار)، ومايعرف بالحلف السوري الإيراني في لبنان، وبما يعاكس المزاج السني العام في طرابلس، حيث لا وجود جدي خارج هذه الحركة[9].

ولحركة التوحيد إذاعة محلية تغطي مدينة طرابلس، أغلقت عام 1996 ليعاد افتتاحها بعد سنوات، ولديها ثلاث مدارس باسم "مدارس الرسالة"، أهمها مجمع الرسالة في منطقة القبة في طرابلس، وعلاقة هذه المدارس بالحركة أصبحت واهية للغاية بعد وفاة الشيخ، فقد دخلت أيضاً في إطار تقاسم التركة العائلي، وليس للحركة أي نشاط أو مؤسسات فاعلة خارج طرابلس.

(9) عبد الغني عماد، الحركات الإسلامية في لبنان، الدين والسياسة في مجتمع متنوع، دار الطليعة، بيروت 2006، ص201.

رابعاً: الحركات السلفية

تعد الحركات السلفية في لبنان تياراً أكثر منها تنظيمات، وهي تعمل في إطار جمعيّات تموّلها هيئات إسلاميّة خليجية وعربية معنيّة بنشر الفكر الوهّابي. ومؤسس التيار السلفي في لبنان هو الشيخ سالم الشهال، من مدينة طرابلس شمالي لبنان، من خلال حركة سماها "الجماعة مسلمون"، قامت على اعتناق منهج السلف الصالح، ولكن هذه الحركة لم يكتب لها النجاح خلال الستينيات حتى العام 1976، حين أنشأ الشيخ سالم تنظيماً عسكرياً أسماه "نواة الجيش الإسلامي"، الذي كان دوره محدوداً جداً خلال ما عرف بحرب السنتين (1975-1976).

انتعش التيّار الوهابي، والسلفي عموماً، في الثمانينيات، في إطار انتعاش التيار السلفي بشكل عام في العالم الإسلامي، ففي طرابلس أسس الشيخ داعي الشهّال ابن الشيخ سالم "جمعيّة الإحسان"، التي أقامت مؤسّسات تعليميّة عديدة، وقد تم حلّها رسميّاً بعد أحداث الضنيّة عام 2000، حيث تورطت فيها بعض المجموعات السلفية باشتباكات مسلحة مع الجيش اللبناني، جرت بعدها ملاحقات واعتقالات واسعة طالت بعض الأبرياء من السلفيين، ولوحق من بينهم الشيخ داعي نجل الشيخ سالم، وحلت جمعيته ومؤسساته، ونشأ ما عرف حينها باسم قضية معتقلي الضنية، والتي لم تحل إلا بعد الانسحاب السوري من لبنان عام 2005.

تجدر الإشارة إلى أن التيار السلفي الجهادي يختلف فكرياً وبنيوياً

عن التيار الإصلاحي والدعوي، وهذا التيّار يمثّل منهج عبادة على الطريقة الوهابيّة السائدة في السعوديّة، ولم يكن له شكل تنظيمي محدّد، فقسم منه شارك في "الجهاد" الإسلامي في أفغانستان ضد السوفيات، وهناك حصل تفاعل بين هذا التيّار والتيّار القطبي، ونشأ عنه ما يعرف اليوم بالمدرسة السلفيّة الجهادية، والتي وجدت أنصاراً لها ضمن التيّار السلفي العام في لبنان، وهذه المدرسة عموماً لا تقبل الطروحات الديموقراطيّة، ولا تشارك في مؤسّساتها.

إلا أن قسماً آخر في هذا التيّار وجد من المناسب الدخول في العملية الديموقراطية والاشتراك في الانتخابات، تأثراً بالاتجاه الذي اختارته الجماعة الإسلاميّة، فترشّح من هذا التيّار حسن الشهّال عام 1992 في طرابلس، وداعي الإسلام الشهّال عام 1996، وحصلا على نتائج متواضعة، وشاركت هذه المجموعات أيضاً في "اللائحة الإسلاميّة" للانتخابات البلديّة في طرابلس، إلا أنه من الواضح أن التيّار الوهابي السلفي عموماً لم يحسم بشكل واضح خياراته تجاه المسألة الديموقراطيّة ككل، فهو في بعض أجنحته يتعامل مع الانتخابات كموسم لطرح الشعارات، لا كخيار مبدئي للعمل السياسي، فضلا عن أنه لم يقدم خطابا سياسيا لبنانياً واضحاً حتى الآن.

لم يستطع الشيخ سالم الشهال، الأب المؤسس للتيار السلفي في لبنان، الحفاظ على تجمع سلفي موحد، بل سرعان ما أخذت المجموعات السلفية تغادر جماعته، أو تتأسس بعيداً عن مرجعيته، لتؤسس لنفسها

LAU Beirut Riyad Nassar Library

مدارس ومعاهد وأوقاف، وخصوصاً بعدما بدت ملاحقة رأس هذا التيار عام 2000، الشيخ داعي الإسلام –نجل الشيخ سالم– وإغلاق مدارسه، بسبب ما كانت تدرسه من فكر اعتبر بنظر البعض تكفيرياً لعدد من الفرق والمذاهب الإسلامية، وبدأت الاشتباكات التي حدثت في الضنية بين الجيش اللبناني وبعض المجموعات ممن نسبوا أنفسهم إلى التيار السلفي الجهادي حينذاك بقيادة أبي عائشة.

وقد بذلت جهود عديدة لجمع وتوحيد الجمعيات والمعاهد السلفية، لكنها لم تؤد لنتائج كبيرة، وأبرز الجمعيات والهيئات السلفية في لبنان هي:

- جمعية الدعوة والعدل والإيمان، برئاسة الدكتور حسن الشهال.
- جمعية الهداية والإحسان، برئاسة داعي الإسلام الشهال، وتشرف على عدد من المؤسسات.
- معهد طرابلس للعلوم الشرعية، برئاسة الشيخ فواز ازمرلي (وقف الأبرار).
- معهد البخاري في عكار، برئاسة الشيخ بلال حدارة.
- مركز حمزة للولاء، بإشراف الشيخ زكريا الحصري.
- مركز السنة ووقف التراث السني، ويديره الشيخ صفوان الزعبي، وله تنسيق مباشر مع الحركة السلفية في الكويت.
- جمعية الاستجابة الخيرية في صيدا وفروعها في الجنوب، ويشرف عليها الشيخ نديم حجازي، وتتبع لهذه الجمعية مراكز تحفيظ قرآن، ومدرسة ومساجد مع رعاية للأيتام، وفرع للدفاع المدني.
- مركز وجمعية السراج المنير (بيروت).

- وقف التراث الإسلامي (طرابلس).
- وقف النور الخيري (شبعا العرقوب– جنوب لبنان).
- وقف البر والخير (الضنية– شمال لبنان).
- المركز الإسلامي ومسجد عبد الرحمن بن عوف (لبقاع، مجدل عنجر).
- جمعية الإرشاد ومدرسة الإبداع (عكار).
- وقف احياء السنة النبوية (الضنية).
- جمعية الأخوة للإنماء والتربية (الشمال).
- دار الحديث للعلوم الشرعية (طرابلس).
- وقف إعانة الفقير (طرابلس).
- تجمع سنابل الخير (عكار).
- وقف الخير الإسلامي ومسجد ومركز الأقصى (الضنية).
- الوقف الإسلامي السني الخيري (زغرتا– شمال لبنان).
- وقف الفرقان للبحث العلمي (طرابلس).
- وقف الاحياء في الإسلام (طرابلس).
- وقف البلاغ الإسلامي (طرابلس).

وقد اجتمعت هذه المؤسسات ووقعت بيانا باسم المؤسسات السلفية في لبنان[10]، نددت فيه بإساءة الصحف الأوروبية إلى النبي محمد صلى

(10) نشر البيان في جريدة النهار اللبنانية في 9/2/2006 وعدد من الصحف اللبنانية، وقد صدر تنديداً واستنكاراً للشغب الذي حدث إثر التظاهرة التي جرت في منطقة الأشرفية المسيحية من بيروت، والذي طال الممتلكات وعقارات بعض السكان حينها.

LAU Riyad Nassar Library

الله عليه وسلم، وبأعمال الشغب في تظاهرة الأشرفية في بيروت، حيث طالت أعمال الشغب تلك بعض ممتلكات السكان المسيحيين في تلك المنطقة، وقد أكد المجتمعون أن السلفية ليست حزباً، وإنما هي مدرسة علمية رصينة، تدعو إلى التمسك بالكتاب والسنة، ضمن الفهم الصحيح لمنهج السلف الصالح من الصحابة والتابعين وسائر الأئمة والأعلام، حيث أكدوا أن منهج الدعوة السلفية من أبعد المناهج عن إثارة الفتن وتهييج العامة.

ومن الواضح أن الخط الغالب على السلفيين اللبنانيين، هو الخط الإصلاحي الدعوي الخيري، وهم في الغالب ينحون باتجاه مؤسساتي تربوي، وتميزوا بصيغة "الوقف"، حيث يكفي تسجيل أحد العقارات بصيغة الوقف الخيري في المحكمة الشرعية، لتصبح الجمعية المالكة لهذا العقار تابعة للأوقاف الإسلامية، ولها الحق بمزاولة نشاطاتها بموجب شروط الوقف، بعيدا عن رقابة وزارة الداخلية اللبنانية ولوائحها أو شروطها.

ومن الجمعيات السلفية الناشطة اليوم "مركز السنة"، و"وقف التراث الإسلامي"، الذي يديره ويشرف عليه الشيخ صفوان الزعبي، والذي يقيم علاقة قوية مع السلفين الكويتيين، ونجح في إقامة سلسلة من المؤسسات التربوية والطبية والإسلامية في سنوات قليلة، ومنها مدارس في حلبا ووادي خالد في عكار، وعاصون في الضنية بشمالي لبنان، ومدرسة الأخوة اللبنانية الكويتية في أبو سمراء، ومركز طرابلس الطبي للتحاليل المخبرية، وعيادة للأسنان، وعيادة طبية تخصصية، فضلاً عن جامعة الفيحاء، ومجموعة من المساجد في مختلف قرى وبلدات الشمال، إضافة إلى المركز الضخم باسم مركز السنة الإسلامي في مدينة طرابلس، فضلاً

عن العشرات من الكتب والمطبوعات المجانية الدعوية، والمحاضرات والدورات التثقيفية التي ينظمها علماء المركز في مختلف المناطق(11).

وانتقد الشيخ صفوان الزعبي، الذي يعتبر من الوجوه السلفية المعتدلة، تصرفات "حزب الله" ومسلحيه في بيروت، إثر حوادث 7 مايو (أيار) 2008 ضد سكان بيروت السنة العزل، ويعتبر أن مشروع قيام الدولة ضروري للجميع، وإلا فعلى الشباب السني أن يأخذ عبرة مما حصل في بيروت، وبالتي فان حق الدفاع عن النفس مشروع(12).

في المقابل يعتبر الشيخ داعي الإسلام الشهال، نجل الشيخ سالم، الأكثر راديكالية في التيار الإصلاحي الدعوي، والأكثر حراكاً ونشاطاً، والأكثر إثارة للجدل في الأوساط الإعلامية، والذي تعرضت جمعيته عام 1995 إلى الحل بقرار من مجلس الوزراء، بسبب نشرها بعض الكتب التي اعتبرت حينها تحريضاً على الفتنة المذهبية، ثم تعرضت الجمعية والشيخ نفسه للملاحقة عام 2000، إثر حوادث الضنية في شمال لبنان، إلى أن تم تسوية الأمور واستعاد الترخيص بعد الانسحاب السوري من لبنان.

ويشرف الشيخ داعي على جمعية ومعهد الهداية والإحسان الإسلامي في طرابلس، وهو يضم مدرسة متوسطة وثانوية شرعية لتخريج الدعاة والداعيات والراغبين بطلب العلم على منهج السلف الصالح، ويملك المركز "إذاعة الكلم الطيب-صوت الهداية والإحسان"، وهي تغطي

(11) أنظر مجلة الفدى الطرابلسية، (عدد خاص)، أسبوعية مستقلة، 4/10/2007، العدد 40.

(12) جريدة التمدن الطرابلسية الأسبوعية، عدد 22/5/2008.

بإرسالها شمال لبنان والساحل السوري، وافتتحت عام 1992 ثم اغلقت عام 1997 مع مختلف مؤسسات الجمعيات ثم أعيدت في مارس (آذار) 2006، كما يصدر المركز نشرة دورية بعنوان "دين ودنيا"، وأخرى بعنوان "معالم الهداية"، ويمارس نشاطه الطلابي من خلال "نادي التوعية الطلابي" والأنشطة الدعوية من خلال لجان المساجد في الأحياء والقرى والبلدات[13].

ويرفض السلفيون الإصلاحيون عموماً في لبنان انتهاج العنف، ويعملون ضمن إطار القوانين، ولكن بما لا يتعارض وأصول الشريعة الإسلامية وفق قناعاتهم، إنهم طاقة إسلامية ناهضة لكنها غير مسيسة وغير موحدة، يغلب عليها صيغة التيار أكثر من كونها تنظيم، وهم في غالبيتهم -في ظل الاصطفاف القائم في لبنان- أقرب إلى تيار المستقبل وتحالفاته منهم إلى حزب الله، رغم كونهم معادون للسياسة الأميركية في المنطقة وخاصة في العراق، حيث يرون أن هناك تواطؤاً إيرانياً أميركياً يجري لتقاسم تلك البلاد، وفي هذا الإطار ينظرون بحذر بالغ إلى الحلف الإيراني السوري ممثلاً بحزب الله في لبنان.

خامساً: حزب التحرير الإسلامي

أسسه الشيخ تقي الدين النبهاني في الأردن في بداية الخمسينيات، ويغلب على عمله أسلوب التثقيف والتوعية في العمل الإسلامي، تمهيداً

(13) النشرة الإعلامية الخاصة بجمعية الهداية والإحسان (2008).

لبناء جيل تغييري يقيم "الخلافة" التي جعلوها هدفهم الأسمى والوحيد "بغض النظر عمّا إذا وافق جمهور الشعب أم خالفه... وقبل به الناس أم رفضوه وقاوموه، فهو هدف لا يتملّق الشعب ولا يداهنه، ولا يداجي أهل الحل والعقد ولا يجاملهم ولا يعبأ بعادات الناس وتقاليدهم، ولا يحسب لقبول الناس أي حساب..."[14].

يعتمد المنتمون للحزب استراتيجية مستوحاة من سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، حيث يعتبرون أنفسهم في المرحلة المكية، والتي اقتصر فيها الأمر على الدعوة فقط، ويوضح أحد قيادات الحزب: "نحن حزب مبدئي يقوم على نشر مبادئه في الأمة، ولا يلجأ إلى العمل العسكري إلا في النقطة الأخيرة، حين يقفز لاستلام السلطة، ولا يصح أن يستعين بالمادة على الفكر ولا بالسلاح حين ينشر أفكاره، وإلا يصبح الأمر فرض سلطة أو سطوة وليس نشر مبدأ وإيمان، فلا دخل للحزب بما يجري من أعمال عسكرية على الساحة إطلاقاً".

ويؤمن "حزب التحرير" بالصراع الفكري ضد الكفر وأنظمته، ويهدف إلى تغيير الأفكار غير الإسلامية وتحويلها إلى أفكار إسلامية عن طريق إقامة الخلافة ووضع أحكام الإسلام موضع التطبيق، وتحويل البلاد الإسلامية إلى "دار إسلام"، وهو في عمله هذا "لا يتملق الحكام ولا يجاملهم ولا يظهر الولاء لهم ولا لدساتيرهم وقوانينهم، بحجة أن ذلك

(14) منهج حزب التحرير، منشورات الحزب، 1989، ص40 - 43.

يساعد على حماية الدعوة، ولا يجوز أن يتوصل بالحرام إلى الواجب، ويعتبر الأنظمة التي يطبقونها هي أنظمة كفر... كما يعتبرهم ظلمة وفسقة لانهم يحكمون بأحكام الكفر... كما أنه لا يشاركهم في الحكم لأنها مشاركة في حكم الكفر، ومحرم ذلك على المسلمين، كما لا يقبل أن يعاونهم لإيجاد إصلاح اقتصادي أو تعليمي أو اجتماعي أو خلقي، لأن هذه المساعدة إعانة للظالمين وتثبيت لهم، وإطالة لعمر أنظمتهم الفاسدة والكافرة، بل يعمل الحزب على قلعهم وقلع أنظمتهم...".

وهم في سبيل ذلك يرفضون استعمال القوة المادية وإشهار السلاح في وجه الحاكم اذا ارتكب المنكر، فإن الشارع قد نهى عنه إلا في حالة واحدة، وهي حالة إذا أظهر الحاكم الكفر البواح، إي إذا حكم بأحكام الكفر، أو إذا سكت عن طغيان الكفر في البلاد، فإنه في هذه الحالة يجب قتاله وإشهار السلاح في وجهه ومنازعته الحكم"، غير أنهم يشترطون لذلك "إذا كان هناك استطاعة على إزالة الحاكم ولو بغلبة الظن، لأن مناط أحاديث استعمال اليد لإزالة المنكر ووجوب اشهار السيف على الحاكم منوط بالاستطاعة، والتي إن لم تتوفر يجب الإعداد لها، واستنصار أصحاب القوة والمنعة، بشرط أن يكون هذا في دار الإسلام، حيث أحكام الإسلام هي المطبقة، أما في دار الكفر فإزالة الحاكم واجبة عن طريق النصرة، اتباعاً للسيرة النبوية"(15).

(15) يشرح النبهاني افكاره تفصيلا في كتابه: التكتل الحزبي، الصادر عام 1953 وكتابه نظام الإسلام، ويتابع هذه الافكار ويوسعها خليفته عبد القديم زلوم في كتابه: نظام الحكم في الإسلام، من منشورات الحزب، ط6، 2002.

يقوم الحزب على هيكلية من ثلاثة أجهزة، الأولى هي لجنة القيادة، وليس لها مكان تستقر فيه، الثانية هي لجنة الولاية، ففي كل قطر ينتخب الأعضاء من خمسة إلى ثمانية ممثلين ليكونوا هذه اللجنة، وهي مرتبطة ارتباطاً كاملا بالقيادة، ومهمتها رعاية اللجان التحتية والاتصال بالوسط السياسي، والثالثة هي اللجان المحلية، وتتألف كل منها من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، تتواجد في المدن الكبيرة والأحياء، ومهمتها كسب الأعضاء الجدد، وتدريسهم ثقافة الحزب، وهناك قانون إداري يحدد صلاحية كل جهة، ويتضمن حق العضو في محاسبة القيادة، وهو الأمر الذي لا يمكن فحصه أو معاينته عملياً.

انتشرت أفكار حزب التحرير في لبنان عن طريق الطلبة الأردنيين في الجامعات اللبنانية، وكان النبهاني اثناء إقامته في دمشق كثير التردد على بيروت، حيث أقامت زوجته اللبنانية، إلى أن استقر نهائيا هناك، منذ النصف الثاني من الخمسينيات وحتى وفاته، وقد حصل الحزب على ترخيص بمزاولة النشاط السياسي في عام 1959، بناء على طلب تقدم به أوائل الاعضاء اللبنانيين منهم: علي فخر الدين، وطلال البساط، ومصطفى النحاس، ومنصور حيدر، ومصطفى صالح، ومع ذلك تعرض الحزب للعديد من الملاحقات والاعتقالات بسبب مواقفه السياسية، ولم يستفد من هذا الترخيص بأي شيء على المستوى المؤسساتي(16).

(16) فيصل دراج وجمال باروت (تنسيق): الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، ج2، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ط3 2000، ص90.

أما نظرة الحزب إلى لبنان، فهو يعتبره رأس جسر للغرب الذي جاء بطائفة معينة ووضعها على رأس السلطة فيه، مما حوله إلى كيان منفصل وحكم عليه بالموت، فلبنان بتقديرهم لا يصلح لقيام دولة إسلامية، وليس فيه مقومات دولة، لذلك أعلن الحزب، ومن خلال مذكرة قدمها إلى الرئيس رشيد كرامي حين تشكلت لجنة الحوار الوطني في السبعينيات، أن المشكلة اللبنانية تحل فقط "بضم لبنان جميعه إلى سوريا"، وقام الحزب بحملة سياسية شملت مجلس النواب والعديد من الشخصيات السياسية لترويج هذا الطرح.

الموقف من الديموقراطية

أما موقف الحزب من الانتخابات النيابية في لبنان، فيعبر عنه كتّيب صادر عن الحزب[17] ويمكن تلخيصه بالنقاط التالية:

- يعتبر السلطة التنفيذية الممثلة برئاسة الجمهورية والحكومة، ثم الأجهزة الإدارية التي تخضع لسلطتهم، يعملون بموجب الدستور والقوانين الوضعية، وهي ليست من عند الله، وهي في نظر الشرع، حكم طواغيت لأنهم يحكمون بغير ما أنزل الله، وبالتالي لايجوز للمسلم أن يكون رئيسا للجمهورية، ولا رئيسا للحكومة ولا وزيرا في مجلس الوزراء[18].

(17) الحكم الشرعي في الانتخابات النيابية، حزب التحرير، ولاية لبنان 1421هـ/2000م.

(18) المصدر نفسه، ص3.

- أما السلطة القضائية، فما يتعلق بالمحاكم المدنية، فإن قضاتها يفصلون الخصومات بالقوانين الوضعية، وهذا حرام، لأنه من الطاغوت، أما قضاة المحاكم الشرعية فعملهم جائز وليس حراما، وذلك لأنهم يحكمون بما أنزل الله[19].
- أما السلطة التشريعية الممثلة بمجلس النواب المؤسس على النظام الديموقراطي الذي يجعل السيادة للشعب، فهو يناقض الإسلام من الأساس، لأنه لايحق لأحد أن يشارك الله تعالى في التشريع، لذلك لاوجود لسلطة تشريعية في جهاز الدولة في نظام الإسلام -وفق رؤية الحزب- إلابمعنى أخذ الأحكام الشرعية مما جاء به الإسلام. وبناء على ذلك، إذا دخل المسلم إلى البرلمان مقرّا لهذا النظام، كان آثما بلا شك[20].
- إذا اختار النائب المسلم تشريعا أو قانونا وضعيا وصوّت لصالحه كان آثما، وينطبق عليه أنه طاغوت، أما إذا رفض وصوّت ضدّه فلا يقع في هذه المعصية.
- ويعتبر الحزب أنه "وبما أن رئيس الجمهورية في لبنان نصراني أي كافر، وبما أنه يحكم بالدستور والقوانين الوضعية، أي بغير ما أنزل الله، فإن النائب الذي ينتخب رئيسا للجمهورية على هذه الحال يكون آثما من ناحيتين: أولا لأنه تولى كافراً ورضي بأن يكون حاكما له، وثانيا أنه رضي بأن يحكم بغير ما أنزل الله، أي بالكفر [21].

(19) المصدر نفسه، ص4.

(20) المصدر نفسه، ص6.

(21) المصدر نفسه، ص7.

LAU Riyad Nassar Library

- إن أعطى النائب المسلم ثقته للحكومة يعتبر آثما، لأنه يمنح ثقته لحكومة تحكم بدستور وقوانين وضعية، وبالتالي تحكم بالكفر، وإن حاسب النائب المسلم الحكومة على تقصيرها في تطبيق أي قانون وضعي كان أيضاً كافراً، لأنه يطالب بتطبيق قوانين الكفر، وإن قصّر في محاسبتها يكون آثما أيضا، وعليه مطالبتها بتبني الإسلام وتطبيقه ليرفع عن نفسه الإثم.

ومع ذلك يعتبر حزب التحرير أنه يجوز للمسلم الدخول للبرلمان إذا تقيّد بالشروط التالية:

1. أن يصرح خلال حملته الانتخابية أمام الناس أنه يعتبر النظام القائم نظام كفر، وأنه يرفضه من أساسه.
2. أن لايقترح اي قانون وضعي ولا يصوّت لصالحه.
3. أن لاينتخب أي رئيس للجمهورية، طالما أنه كافر ويريد الحكم بالدستور اللبناني والقوانين المنبثقة عنه.
4. أن لا يمنح الثقة لأي حكومة.
5. أن يحاسب السلطة التنفيذية على أي قرار أو إجراء مخالف للشرع، وأن يمتنع عن مطالبتها بتطبيق القوانين الوضعية[22].

لا يجوز للمسلم -برأي حزب التحرير- أن يترشح للنيابة بغير هذه الشروط، ولا يجوز للمسلمين أن يقترعوا لأي مرشح لايلتزم بهذه

(22) المصدر نفسه، ص9-8.

الأحكام الشرعية، وإلا من يخالف ذلك يكون مشاركاً في الإثم العظيم، كذلك لايجوز أن يتحالف المرشح المسلم مع الكافرين -غير المسلمين- والعلمانيين لأنه بذلك يدعو الناخبين من المسلمين إلى انتخابهم، ولا يجوز قطعا أن يتقرب من الجهات النافذة والحاكمة، وأن يتملقها من أجل إدراج اسمه على لوائح مرشحيها[23].

ويخلص الحزب إلى اعتبار أن قوة المسلمين لا تأتي من وصول نائب إلى البرلمان، معتبراً أن السماح بوصول بعض وجوه التيار الإسلامي إلى البرلمان اللبناني كان يستهدف استيعاب الحركة الإسلامية وحرفها عن طريقها، ويرفض حجج البعض، الذين يقولون إن المشاركة تفتح المجال لتقديم الخدمات للمسلمين في لبنان، كإصلاح الطرق والمجارير والكهرباء وغيرها، معتبرا أن هذا التفكير يغرق في الجزئيات التافهة، ويتجاهل الكوارث التي تلم بالأمة في كل بقاع الأرض[24]، وهو يسخر مما يظنه البعض من أن الوصول إلى الحكم وإقامة الدولة الإسلامية قد يكون طريقه البرلمان، فهذا بنظره هرطقة فارغة، لأن واقع البرلمان اللبناني يؤكد استحالة ذلك، فأغلبية أعضائه ليسوا من المسلمين[25]، كما يرفض بشدة فتاوى التكيّف مع الواقع الفاسد، وترقيع هذا الواقع، ومقولات انتخاب السيء مقابل الاسوأ قياسا على قاعدة اهون الشرين، التي تصرف المسلمين عن العمل الجدي للتغيير الجذري.

(23) المصدر نفسه، ص11.
(24) المصدر نفسه، ص13.
(25) المصدر نفسه، ص14.

لكل هذه الاعتبارات هم يرفضون الديموقراطيّة، وما ينتج عنها من مؤسّسات، ومع هذا رشّح الحزب أحمد الداعور في الأردن، وكان نائباً عنه في مجلس النوّاب عدة دورات، كما رشح الحزب في لبنان السيد علي فخر الدين، والسيد يوسف بعدراني في بيروت، والشيخ عثمان صافي في طرابلس، ورشح عبد الرحمن المالكي في سوريا، إلا أنه في التسعينيات عارض المشاركة في العملية الانتخابية في لبنان، لكنه ما لبث أن عاد وأجاز ذلك بشروط محددة.

وفي كل الاحوال، اقتصر نشاط هذا الحزب على البناء الحزبي والإعداد الفكري والسياسي ضمن شروط دقيقة وصعبة وسرية، مما حرمه من بناء قواعد شعبية، وحوّله إلى حزب نخبوي.

أصدر الحزب في أواخر الخمسينيات وحتى السبعينيات صحيفة أسبوعية من بيروت باسم "الحضارة"، ويصدر منذ العام 1987 مجلة شهرية تدعى "الوعي"، كما أسس دور نشر خاصة بطباعة كتبه، كدار النهضة الإسلامية ودار الأمة، إلا أن تطوراً مهماً حدث في العام 2006، حيث وافق وزير الداخلية اللبناني أحمد فتفت على منح الحزب ترخيصا رسمياً، الأمر الذي جعل الحزب ينتقل إلى شيء من العلانية في عمله، ومن المبكر الحكم على تأثير العمل العلني في منهج واتجاهات الحزب وتكيفه في المجتمع اللبناني.

سادساً: جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية (الأحباش)[26]

منذ انطلاقها في العام 1983، تبنت منهجاً فكرياً يختصره مرشدها العام عبد الله الحبشي الهرري، بأنهم لا يتبعون فكرة مستحدثة، ولا منهجاً جديداً، كحالة من يتبعون سيد قطب أو النبهاني أو محمد عبد الوهاب أو ابن تيمية، إنما "نحن أشعرية شافعية، أشعرية من حيث العقيدة، وهي عقيدة مئات الملايين من المسلمين، ومن حيث الأحكام العملية نحن شافعية، ولا نستحل اغتيال رجال الحكومات لأجل أنهم يحكمون بالقانون، نحن بريؤون من هذه الفئة، أما مسألة بيان المكفرات في الألفاظ الكفرية، فنحن لا نحمل مذهباً جديداً، إنما اتبعنا في ذلك أئمة من المذاهب الأربعة"[27].

ومع ذلك فالأحباش في الثمانينيات غيرهم في التسعينيات، فهم أيضاً اشتهروا في بداية تأسيسهم بالنزعة التكفيرية، وإن كانت هذه النزعة تتجه نحو الأفراد وليس المجتمعات كماهو حال الطرح القطبي، وكانوا يتتبعون الألفاظ الكفرية والمفاهيم السائدة عند الناس، والمتناقضة مع الإسلام حسب رؤيتهم، بهدف تصحيحها ومنع تداولها عن طريق تكفير مستخدميها، بل إنهم اتجهوا نحو تكفير الداعين للتدخل في شؤون

---

(26) للمزيد من التفاصيل عن هذه الجمعية، راجع كتاب المسبار الشهري، الإصدار الثاني بعنوان (الأحباش)، فبراير (شباط) 2007.

(27) أنظر موقع جمعية المشاريع على الإنترنت: al-ahbash.org

السياسة، بما فيهم التنظيمات السياسية الإسلامية، المنحدرة من نسب الإخوان المسلمين والسلفيين عموماً، وهو ما أدى إلى تكفير وتكفير مضاد بين هذه التيارات، كانت إحدى نتائجه اغتيال أحد كبار رموزهم في لبنان، وهو الشيخ نزار الحلبي عام 1995.

إلا أنهم في التسعينيات، اتجهوا، كغيرهم من الحركات الإسلامية، نحو اللبننة، والتخفيف من الشحنة الإيديولوجية المصاحبة لحركتهم ومواقفهم، مع اصرارهم على التميز عن باقي الحركات الإسلامية، وعلى الرغم من افتقارهم إلى أطروحة سياسية متكاملة، إلا إنه من الواضح أن أفراد هذه الجمعية لا يتبنون أسلوب التغيير الجذري، بل قام فكرهم على معارضة الداعين لإقامة دولة إسلامية، وهم خففوا من نزعة التكفير في شؤون السياسة. وهم يختلفون عن جميع الحركات الإسلامية، حيث يجاهرون بمسألة التعددية في المجتمع، والعمل من داخل النظام السياسي وليس من خارجه، مشددين على "الاعتدال والتسامح" منهجاً في علاقاتهم مع الآخرين، وقد شاركوا في الانتخابات النيابية عام 1992 في طرابلس وبيروت، وحصلوا على مقعد نيابي فيها شغله "عدنان طرابلسي"، إلا أن الجمعية فشلت في الحصول على أي مقعد في الدورات التالية، وكان تأثيرها محصوراً في بعض المناطق في الانتخابات البلدية والاختيارية.

ولا شك أن جمعية المشاريع استطاعت خلال فترة وجيزة أن تكوّن قاعدة شعبية هامة في المدن الرئيسية، وخاصة في العاصمة بيروت وطرابلس، بل إن نشاطها شمل أيضاً العديد من البلدات والقرى، وقد اكتسبت صفة العالمية، لأن وجودها يمتد ليشمل أكثر من أربعين دولة في

القارات الخمس، حسب مصادرهم الإعلامية، وترافق مع توسع الجمعية إنشاء مؤسسات ومراكز ونوادٍ وشبكة مدارس وفرق إنشاد دينية ضخمة، كان لها الدور الفعال في ترسيخ وجودها الانتخابي والسياسي في بعض المناطق.

ترك اغتيال أحد أبرز رموزها، الشيخ "نزار الحلبي"، وهو الشخصية التي كان يراهن عليها الرعاة الاقليميون للجمعية، لكي يلعب دورا موازيا لدار الفتوى، آثاراً سلبية على الجمعية فيما بعد، ظهرت في انحسار دورها السياسي والشعبي، واقتصاره على إقامة الإحتفالات الوطنية والقومية والدينية المؤيدة لسوريا[28]، وعدم نجاحها في بلورة فكر وبرنامج سياسي متكامل، يمكن تتبعه في أدبياتهم المعلنة، وقد تضررت الجمعية كثيرا بعد اغتيال الحريري، وخروج السوريين من لبنان، واتهام بعض أعضاء الجمعية بالمشاركة في عملية الاغتيال[29].

سابعاً: جماعة الدعوة والتبليغ

وهي جماعة دعوية ذات طابع عالمي، أسسها الشيخ محمد إلياس الكاندهلوي (1303-1364هـ/1885-1944م) في الهند، أتم تعليمه في

(28) أنظر ردود الفعل السياسية على حادثة الاغتيال، والتي تعتبر ذات دلالة هامة، فهي حادثة الاغتيال الأولى بعد اتفاق الطائف، والتي اتهم بتنفيذها تنظيم «عصبة الأنصار، بقيادة عبد الكريم السعدي الملقب «أبو محجن»، راجع صحف السفير والنهار والحياة يومي 1 و2/9/1995، وما تلاها من محاكمات وإعدامات بحق بعض المتهمين بالاغتيال، وأهمها ما ورد على لسان الشيخ سعيد شعبان باعتبار الإعدام السريع لهؤلاء الشبان خدمة للمشروع الأميركي الصهيوني (جريدة الديار اللبنانية في 1/4/1997).

(29) جريدة المستقبل اللبنانية، 27/10/2005.

ديوبند، أكبر مدارس الأحناف في شبه القارة الهندية التي تأسست عام 1283هـ/1867م، وأبرز أفكاره تقوم على إشاعة الكلمة الطيبة، والدعوة إلى الله، وإقامة الصلوات ذات الخشوع والعلم والذكر، وإكرام المسلمين والإخلاص، ثم "الخروج" من أجل الدعوة.

تأسست الجماعة في لبنان في السبعينيات، على يد الشيخ حبيب سرحال من بلدة دلهون بإقليم الخروب في جبل لبنان، ومن أبرز أركانها عبد المجيد بو الذهب (بيروت) والشيخ سعد الدين عكاري (بيروت)، ثم انتشر العمل الدعوي إلى كل لبنان، وخاصة إلى طرابلس شمال البلاد عبر الشيخ مصطفى الحاج (ابو فواز)، والشيخ عمر فاهمة، والشيخ محمد مرعي، حيث يقود الجماعة الآن الشيخ عبد القادر صالح العبد (أبو إبراهيم)، من خلال جامع طينال في طرابلس، بعدما كانت البداية في جامع محمود بيك.

ترى هذه الجماعة أن الدعوة إلى الله هي الأساس في عمل الأمة، وهم لا يتدخلون في الأمور السياسية، ولا يتعرضون للمسائل الاجتهادية الخلافية، بل يرون أن على كل مسلم أن يعمل في ضوء المذهب الفقهي الذي اختاره، أو الرائج في بلده، وأن عليه الاهتمام بالإيمان والإخلاص والصلاة والعلم والذكر واكرام المسلم والدعوة إلى الله، والخروج والنفقة الخاصة، فكل من يخرج يجب أن ينفق من جيبه الخاص، لا على حساب جمعية أو تبرعات، ومن لم يستطيع الخروج أو الإنفاق فليعمل في مسجد الحي، وفي الجولات المحلية.

أما عن كيفية وأسلوب "الخروج" أو الجولات، فيشرح الشيخ بأن العضو في الجماعة يترتب عليه أن يخرج في العمر أربعة أشهر إلى الهند أو الباكستان حتى يتعلم أصول عمل أهل الدعوة، والشيخ كان يخرج للدعوة كل سنة 40 يوماً، وكل شهر ثلاثة أيام، وفي الأسبوع جولتان، واحدة في مسجد الحي واخرى في مسجد آخر، وحلقتا تعليم، واحدة في مسجد الحي وثانية في البيت لتعليم الزوجة والأولاد. والجولة كالعمود الفقري للدعوة، وموضوعها هو الله تعالى، وفيها نرغب أهل الحي بالحضور إلى المسجد برفقة أحد الشخصيات أو إمام المسجد، وبعد الصلاة يتم إلقاء الكلمة، ويطلب من الحاضرين تسجيل أسماء من يرغب بالخروج في سبيل الدعوة، ومن لا يستطيع يخدم في المسجد[30].

والواقع أن جماعة الدعوة والتبليغ تنتظم في ما يعرف بالفيصلة، وهي موقع الأمير، وهو يتغير كل ثلاثة أشهر، وأسلوب العمل الغالب هو الشورى، وهم على الصعيد السياسي في لبنان قوة مؤثرة في بعض التجمعات الشعبية السنية، لكنهم ليسوا قوة فاعلة، فلا يشاركون في الحياة السياسية، ومراكزهم الأساسية حالياً في بيروت (مسجد الدنا)، وفي صيدا (مسجد الإمام علي)، وفي البقاع (مسجد أبي بكر الصديق)، وفي طرابلس (مسجد طينال).

(30) مقابلة مع الشيخ صالح العبد (أبو إبراهيم) أمير الدعوة والتبليغ في طرابلس، في جريدة الرقيب الطرابلسية، منشورة على موقع rgb.8m.com

خاتمة

يمكن القول إن "الجماعة الإسلامية"، وبقية الحركات الإسلامية السنية، لم تستطع أن تثبت فعاليتها وتأثيرها في التنافس على زعامة الشارع السني مع تيار الرئيس رفيق الحريري، ومع الزعامات السنية التقليدية الأخرى، بل هي سجلت تراجعاً ملحوظاً، وبالتالي انعكست مشاركتها في الحياة السياسية سلبياً على بنيتها التنظيمية، التي تعرضت للاهتزاز الظاهر للعلن، وخصوصاً في الشمال والعاصمة.

كذلك يمكن القول إن مشاركة الحركات الإسلامية في الانتخابات النيابية، خطوة هامة نحو الانخراط في الحياة السياسية اللبنانية، عبر آليات النظام "الديموقراطي اللبناني"، إلا أنها خطوة غير كافية لتطبيع الإسلاميين مع الحياة السياسية، التي لا يمكن اختزالها بعملية الانتخابات فقط، فهذه ليست أكثر من مظهر من مظاهرها، ويمكن القول أيضاً إن مشاركة الحركات الإسلامية في الانتخابات النيابية، تعتبر خطوة هامة باتجاه "اللبننة"، والتخفيف من الشحنة الإيديولوجية الصارمة، المصاحبة لأسلوب عمل هذه الحركات.

ومع ذلك لا نريد إغفال ما توصلت إليه الحركات الإسلامية في لبنان من خطوات محمودة باتجاه الخيار الديموقراطي، وإن بشكل متفاوت بين اطرافها المتعددة، فما ينطبق على الجماعة الإسلامية لا ينطبق على حزب التحرير أو على السلفيين مثلا، ومع ذلك لانجد حتى

عند أكثر الحركات الإسلامية السنية تلبننا، قراءة إسلامية معاصرة وجريئة لمعضلة الديموقراطية والمشاركة في الحياة السياسية في مجتمع متنوع طوائفياً ومذهبياً، تطرح بواقعية وتناقش بصدق إشكالية وإمكانية قيام نظام حكم في لبنان، تقوده إيديولوجيا دينية، دون أن يعني ذلك غلبة لطائفة على أخرى.

وتزداد الإشكالية صعوبة في إطار الخصوصية الطائفية اللبنانية، التي تفرض نفسها على كل طرح عام، سواء كان طرحاً تنموياً أم اقتصادياً أم اجتماعياً أم تربوياً، فكل شيء في لبنان يمكن أن يفسر طائفيا، وهو الأمر الذي لا مناص منه حين يكون الطرح سياسياً، فلا شيء يمكن أن يبعد الشعار السياسي عن التطيّف، طالما أن مصدر هذا الطرح هو إيديولوجيا دينية، تعبر عنها تنظيمات من لون طائفي بل مذهبي محدد.

وهذه هي الإشكالية الأصعب التي تأسر التنظيمات الدينية، وتجعلها واقعة في فخ صناعة حرب أهلية باردة، يمكن أن تتحول إلى ساخنة كلما فكرت في تعديل موازين القوى، أو تعديل التركيبة السياسية التي يقوم عليها النظام السياسي، فما يحققه تنظيم ديني من تقدم سياسي، ينظر إليه من الطوائف الدينية اللبنانية الأخرى، بل والمذاهب الأخرى على أنه تقدم لطائفة أو مذهب على حساب البقية، لذلك شاءت أم أبت، أرادت أم لم ترد التنظيمات السياسية الدينية، فهي تصنع وتوفر الوقود اللازم لاستمرار الحرب الأهلية الباردة في لبنان، تلك هي إشكالية الاحزاب الدينية في لبنان عامة.

«الجماعة الإسلامية» في لبنان: رؤية من الداخل

إبراهيم المصري(*)

تعدّ «الجماعة الإسلامية» -الذراع اللبنانية لجماعة الإخوان المسلمين- أقدم التنظيمات الإسلامية السنية في لبنان، إذ نشأت رسمياً في أواسط الستينيات من القرن الماضي، ومنذ بداياتها الأولى انخرطت في العمل السياسي، وحملت السلاح في مواجهة العدوان الإسرائيلي على لبنان أكثر من مرة، كما أنها نسقت مواقفها مع القوى المختلفة على الساحة اللبنانية، فضلا عن القوى الإقليمية ذات التاثير كسوريا وايران.

(*) نائب الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان.

النشأة والتكوين

تمتاز بدايات تشكّل الحركة الإسلامية في لبنان أواسط خمسينيّات القرن العشرين، بأنّها التقت على فكر ولم تتجمّع حول رجل، وهذا ما جعلها حركة تعدّدية منفتحة منذ بداياتها، فقد كان لبنان محطّ ركاب عدد كبير من رموز العمل الإسلامي والمفكّرين المسلمين، خاصّة بعد تعرّض الحركة الإسلامية في العالم العربي لأزمات ومحن مع أنظمتها، وكانت بيروت تستقبل كلّ التيّارات الفكرية العربية المضطهدة والملاحقة في أقطارها، وكانت حركة الطباعة والنشر فيها أبرز وسائل نشر الفكر العربي، سواء منه القومي أم الإشتراكي أم الإسلامي.

وكان الشباب المسلم اللبناني يتابع ويطالع ويتشكّل، ممّا أدّى إلى بروز مجموعات إسلامية في أكثر من مدينة لبنانية، وكانت طرابلس أبرز محاضن التيّارات الإسلامية الناشئة، فقد كان الدكتور مصطفى السباعي (المراقب العام للإخوان المسلمين في سوريا) يزورها، ويرعى اللبنات الأولى التي بدأت فيها وتتلمذت على فكر جماعة الإخوان المسلمين، الذي كان يصل عبر المجلاّت السورية (الشهاب عام 1956) و(المسلمون) و(الدعوة) المصريّتان، إضافة إلى الكتب الفكرية الإسلامية التي بدأت إصداراتها في بيروت عبر دور النشر التي انتقلت إليها من دمشق والقاهرة وكلّ العواصم العربية.

فانتقلت معظم دور النشر الإسلامية إلى بيروت، وكان أوّلها انتقالاً "المكتب الإسلامي للطباعة والنشر" وبعده دار الفكر، ودار الإرشاد،

ثم الدار العربية، ودار البيان، ودار البحوث العلمية، ثم مؤسّسة الرسالة والشركة العربية للتوزيع والنشر وغيرها. وقد تولّت هذه المؤسّسات نشر التراث الإسلامي وفكر الحركة الإسلامية في كلّ أنحاء العالم، ممّا شكّل تأصيلاً للانطلاقة الأولى للصحوة الإسلامية.

يضاف إلى هذا تجمّع عدد كبير من رموز الحركة للعمل في أقطار الخليج، وكان موسم الصيف فرصة لعقد لقاءاتهم المفتوحة، ولنشر كتبهم الجديدة، وكانت المجموعات الإسلامية الناشئة تستفيد من هؤلاء القادمين في المحاضرات العامّة واللقاءات الخاصّة، ممّا ساهم في إنضاج بروز الحركة الإسلامية في لبنان.

وإذا كانت البصمة الأبرز تمحورت في "جماعة عباد الرحمن" في بيروت، والمجموعة التي بدأت تتشكّل في طرابلس هي للدكتور مصطفى السباعي، الذي لجأ إلى لبنان عام 1952 خلال فترة حكم أديب الشيشكلي في سوريا، فإنّ عدداً من رموز جماعة الإخوان المسلمين المصريين تجمّعوا في بيروت، وكان لهم أثر بارز في رعاية بدايات العمل الإسلامي في لبنان. وكانت لهؤلاء جميعاً رؤاهم وتوجّهاتهم المتباينة أحياناً، ممّا ساعد على بروز تيّار إسلامي لبناني منفتح ومتعدّد، يلتقي على الفكر عبر الكتاب والمجلّة، وليس على الشيخ والزعيم المؤسس، كما كانت الحال في معظم الأقطار عند تشكّل العمل الإسلامي فيها.

ومع بداية ستّينيات القرن العشرين، كان لا بدّ للحركة الإسلامية في لبنان أن تستقرّ وتتميّز، فجماعة عباد الرحمن في بيروت كانت تريد أن

تنأى بنفسها عن أيّة اهتمامات فكرية أو سياسية، خاصّة في تلك الفترة التي كان التيّار القومي الناصري يسيطر على الساحة الوطنية اللبنانية، وكانت البعثات الأزهرية تقود الساحة الإسلامية بتوجيه من القاهرة، لذلك فقد تميّزت مجموعات من الشباب المسلم، بشكل رئيسي في طرابلس وشمال لبنان، وتواصلت مع مجموعات في بيروت وبقيّة المناطق اللبنانية، حيث جرى عام 1964 إطلاق "الجماعة الإسلامية".

وقد أصدرت الجماعة الإسلامية مجلّة "المجتمع" من بيروت، بعد أن كانت تصدر متقطّعة في طرابلس، وكانت فكرية إسلامية جامعة، وعندما تعطّلت قسرياً عام 1966 أصدرت الجماعة مجلّة "الشهاب"، وكانت معتمدة كمجلّة وحيدة لدى الحركة الإسلامية في العالم العربي، قبل أن تصدر مجلّة "المجتمع" في الكويت و"الدعوة" في القاهرة، واستمرّت مجلّة الشهاب حوالي عشر سنوات إلى أن تعطّلت بفعل الحرب اللبنانية عام 1975.

وعلى الرغم من أن الدكتور فتحي يكن كان أبرز مؤسّسي العمل الإسلامي المنظّم في لبنان، لكنّه كان واحداً من مجموعة من العاملين في الحقل الإسلامي، وكانت له إسهاماته الفكرية عبر كتب كان ينشرها أو مقالات صحفية، لكن الجماعة كانت لها خياراتها الفكرية التي تنسجم معه أحياناً أو تختلف، وقد حدث أواخر الستّينيات أن أُبعِد من الأمانة العامّة للجماعة فترة ولاية كاملة، وحدث هذا دون إعلان، بسبب خلاف فكري، وجرى انتخابه مرّة أخرى بعد التزامه بأن يعتبر ما يراه هو رؤية

خاصّة، وأن يلتزم بتوجّهات الجماعة الفكرية والسياسية، التي تعتمدها مؤسّساتها المنتخبة.

بدايات الدور السياسي

في عام 1970 جرى انتخاب الرئيس الراحل سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية، وتشكّلت أول حكّومة برئاسة الرئيس صائب سلام رحمه الله، وعقدت "حكومة الشباب" هذه خلوة من أجل إطلاق برنامج إصلاحي في الإدارة والحكم، وكوسيلة لإصلاح الإدارة وزيادة الإنتاج قرّرت الحكومة اعتماد دوامين للعمل، سواء في الإدارات أو المؤسّسات أو المدارس والجامعات، وقرّرت إلغاء العطلة المدرسية يوم الجمعة، واعتماد عطلة أسبوعية يومي السبت والأحد، وقد بدأت الجماعة يومها أوّل تحرّك إسلامي عريض احتجاجاً على إلغاء عطلة الجمعة، انطلاقاً من أنّ ذلك يتنافى مع حقّ المسلمين في أداء صلاة الجمعة، وأطلقت الجماعة يومها ما سمّي "التجمّع الإسلامي" في طرابلس، و"الهيئات الإسلامية" في بيروت، وبدأت تحرّكاً واسعاً على كلّ المستويات، ممّا حمل الحكومة على أن تتراجع عن قرارها، لكن دون أن يحمل تحرّكها أيّ طابع طائفي، فقد نشرت ملصقات متعدّدة كان أبرزها ملصق يقول: "الجمعة كما الأحد" بمعنى أنّنا نراعي مشاعر بقيّة المواطنين المسيحيين، ونطلب أن نكون معهم على قدم المساواة، دون إلغاء أو اعتساف.

وعندما بدأت الحرب الأهلية عام 1975 كانت الجماعة عنصراً فاعلاً على الساحة اللبنانية، سياسياً وعسكرياً، لا سيما في مناطق الشمال،

LAU Riyad Nassar Library

وقد بلغ الاحتقان الطائفي أوجه في ذلك الوقت، وكانت المواجهات في الشمال تتمحور بين طرابلس وزغرتا، وكانت للجماعة محاور قتالية لا سيما على جبهات أبي سمراء-مجدليا، لكن أداء الجماعة كان دفاعياً، ولم يسجّل عليها أيّ مواجهات أو تصفيات ذات طابع طائفي، مع أنّ عدداً من المعارك نشبت خلال عامي الحرب الأولى 1975-1976، ولذلك فقد أمكن للجماعة أن تقيم تحالفات انتخابية بعد سنوات مع القوى المسيحية الرئيسية في كلّ من أقضية الكورة وزغرتا والبترون في شمال لبنان، ولا سيما مع الوزير السابق سليمان فرنجية (الحفيد) في انتخابات عام 2000.

يمكن القول إن "الجماعة الإسلامية" استمرّت في أدائها السياسي ومشاركتها في الحياة السياسية، فقد شاركت -أو قاطعت- الانتخابات النيابية والبلدية التي أجريت في البلد، كما أنّها أصدرت منذ عام 1979 مجلّة "الأمان" وهي سياسية أسبوعية، تعبّر عن مواقف الجماعة الإسلامية إزاء القضايا السياسية اللبنانية والعربية والعالمية، كما أطلقت إذاعات مناطقية ومركزية، منها: إذاعة الفجر في مدينة طرابلس بشمال لبنان، ومدينة صيدا جنوب لبنان، و"صوت الأمّة" من بيروت. وهي قد حازت ترخيصاً بإذاعة سياسية من الفئة الأولى اسمها (إذاعة الفجر) في العام 2008.

العلاقة مع الإخوان المسلمين

قبل المحنة التي تعرّضت لها الحركة الإسلامية في مصر، انعقد في لبنان أول مؤتمر لقادة "الإخوان المسلمين" ضمّ ممثّلين عن الأقطار

العربية، وذلك في صيف عام 1953 بمصيف عاليه في جبل لبنان، حين كان المرشد العام الثاني للإخوان، الأستاذ حسن الهضيبي يقوم بجولة شملت سوريا ولبنان قبل عودته إلى مصر وتعرّضه للاعتقال عام 1954، وقد مثّل لبنان في هذا الاجتماع المركزي الأستاذ محمد عمر الداعوق رائد جماعة عباد الرحمن، ومثّل الدكتور مصطفى السباعي سوريا، والشيخ محمد محمود الصوّاف العراق، ومحمد عبد الرحمن خليفة الأردن، وغيرهم.

شكّلت بيروت في أواسط الستينيات حاضنة لاجتماعات إخوانية أوسع، بعد أن امتدّ نطاق الحركة الإسلامية واتسع انتشارها، لا سيما بعد عمليّة الهجرة الجماعية التي طالت معظم قيادات ومفكّري الحركة الإسلامية في مصر وسوريا باتجاه أقطار الخليج، وكان لبنان مصيفاً مفضّلاً لهؤلاء وحاضناً للقاءاتهم، فتشكّلت لجان فكريّة وتربويّة وسياسية كانت تضمّ مسؤولين في الحركات الإسلامية، لكن هذه اللقاءات كانت تتمّ في الخفاء دون أن يصدر عنها أيّ بيان أو إعلان.

وقد تشكّل أول مكتب تنفيذي لقادة "الإخوان المسلمين"، وكان برئاسة الأستاذ عصام العطّار، المراقب العام للإخوان المسلمين في سوريا، واستمرّت لقاءات هذا المكتب حتّى مغادرة الأستاذ العطّار بيروت بعد اعتقاله مع مجموعة من الإخوان عام 1966.

واستمرّت أعمال اللجان الإسلامية المتخصّصة، لوضع البرامج التربوية والتوجّهات الفكرية للحركة، وأنتجت توحداً بالفكر والرؤى

السياسية، لا سيما في مواجهة التوجّهات المتطرّفة التي بدأت تتسرّب من السجون المصرية وبعض الساحات المتطرّفة.

وفي أواخر السبعينيات، وتحديداً في عام 1979، تشكّلت أوّل لجنة سياسية إخوانية، شارك فيها الإخوان المصريّون الذين جرى الإفراج عنهم، وكانت أول لجنة سياسية مركزيّة برئاسة الأستاذ عمر التلمساني، الذي أعلن مرشداً عامّاً للجماعة بعد ذلك، وكانت تعقد اجتماعاتها مرّة كلّ شهرين في الساحة الأوروبيّة، بعد أن امتدّ نشاط الإخوان المسلمين إليها، وكانت هذه اللجنة تصدر بيانات دورية تحدّد فيها مواقف الحركة الإسلامية من القضايا السياسية الكبرى، وكانت أوّل زيارة مشتركة قامت بها اللجنة إلى طهران عند انتصار الثورة الإسلامية، والتي كان لها آثار إيجابية على مستقبل العمل الإسلامي، سواء في العالم العربي أو الساحة الإسلامية العالمية، ومنذ ذلك التاريخ بدأ الحديث عن "التنظيم العالمي للإخوان المسلمين"، وقد استمرّ عمل هذه اللجنة سنوات، إلى أن وزّعت اهتماماتها وأنشطتها على عدد من مراكز الأبحاث والمؤسّسات المتخصّصة في مصر وعدد من الأقطار العربية والأوربيّة.

العلاقة مع سوريا

ولعلّ أبرز أسباب انفتاح "الجماعة" على القوى الأخرى إدراكها أنّ لبنان لا يصلح أن يقوم فيه مشروع إسلامي، إلاّ إذا جرى استيعابه في إطار عربي واسع، لذلك كان الخيار المتاح هو أن يقوم التعايش الإسلامي

المسيحي على أسس من الاعتراف بالآخر وحسن الصلة به، وأن يستفيد الجميع من أجواء الحرّية التي توفّرها التعدّدية الطائفية والمذهبية، وصولاً إلى مجتمع تعدّدي يضمن الحرّية السياسية والفكرية للجميع، وقد استمرّت علاقة الجماعة بالمرجعيّات المسيحية على المستوى الرسمي والسياسي لا تشوبها شائبة، ولا يعكّر صفوها كدر.

وانطلاقاً من هذا الواقع فقد حسمت "الجماعة" خيارها إزاء العلاقة مع سوريا في وقت مبكر، رغم هويّة النظام فيها، وعلى الرغم من الحدّة التي أصابت هذه العلاقة منذ أواسط الستّينيات، بعد قيام الأنظمة العسكرية، لا سيما بعد المعارك الدموية التي دارت في سوريا بين جماعة "الإخوان المسلمين" والنظام الحاكم، وعلى الرغم من هذا فقد حسمت الجماعة في لبنان أمرها باتجاه ترتيب العلاقة مع سوريا أياً كان النظام الحاكم في دمشق، لأنّ سوريا -في نظر الجماعة- هي بوابة لبنان على العالم العربي، وعمقه الاستراتيجي والسياسي والثقافي. وكان ذلك خلال زيارة قام بها وفد من قيادة الجماعة برئاسة أمينها العام فتحي يكن إلى دمشق في العام 1980، حيث التقى الرئيس حافظ الأسد، وفي هذا اللقاء جرى إرساء العلاقة على أسس واضحة من الفهم الواضح، الذي ينطلق من أن الجماعة جزء من حركة الإخوان المسلمين العالمية، لكنّها تتفهّم الدور السوري في لبنان، وترفض أيّ صدام سياسي أو عسكري معه، ولذلك فقد استمرّت العلاقة عادية ومستقرّة طيلة فترة الوجود السوري في لبنان، على الرغم من التباين الفكري والسياسي أحياناً.

العلاقة بالشيعة

أمّا العلاقة بالشيعة فقد قامت على الاعتراف بهم طائفة إسلامية، على الرغم من كل ما يشوب العلاقات المذهبية في أحيان كثيرة من التوتر، ومنذ أيّام الإمام السيّد موسى الصدر كانت علاقة الجماعة به جيّدة، وكانت تدعوه لإلقاء محاضرات في مناسبات إسلامية مختلفة، أمّا العلاقة مع التيّار الإسلامي الشيعي الملتزم فقد بدأت قبل انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وشاركت الجماعة في مظاهرات تأييد الثورة، وشارك رموزها في كلّ الوفود التي كانت تؤمّ طهران للتهنئة بانتصار الثورة، كما كان ممثّلو الجماعة يشاركون في المؤتمرات العامّة التي تدعو إليها إيران في مناسبات مختلفة.

وفي مواجهة الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، كان شباب الجماعة في صيدا ينسّقون مع الشباب الشيعة في الجنوب عمليّاتهم ضدّ العدو الإسرائيلي، وقد جرى اعتماد اسم "المقاومة الإسلامية" بتنسيق وتفاهم مشترك بين الفريقين قبل بروز اسم حزب الله. واستمرّ التنسيق الميداني حتّى بعد انسحاب القوّات الإسرائيلية من صيدا في شباط 1985، وصولاً إلى تحرير معظم مناطق الجنوب المحتلّة عام 2000، وفي مواجهة عدوان تموز كان شباب الجماعة يشاركون في المواجهات في قرى العرقوب، حيث كان للجماعة مواقع عسكرية بالتنسيق مع المقاومة الإسلامية.

أمّا على الصعيد السياسي، فقد كانت علاقة الجماعة بحزب الله متينة ومنظّمة، وكان هناك تقليد بين الطرفين يقضي بعقد لقاء

شهري على مستوى المكتب السياسي لكلّ من الحزب والجماعة، يجري فيه مناقشة القضايا السياسية، اللبنانية والإسلامية العامّة، ويصدر بعد اللقاء الدوري بيان سياسي مشترك. وكان هناك إطار آخر يحمل اسم "اللقاء التشاوري"، يجمع الحزب والجماعة بشكل رئيسي، إلى جانب قوى إسلامية، لبنانية وفلسطينية، تدور في فلك الحزب والجماعة. وكان هذا اللقاء يعقد مرّة كلّ ثلاثة أشهر.

بعد اغتيال الحريري

على الرغم من التوتّر الذي أصاب علاقات القوى والطوائف اللبنانية بعد اغتيال الرئيس الحريري، وخروج القوّات السورية من لبنان، إلاّ أنّ علاقة الجماعة الإسلامية-كفصيل إسلامي سنّي- مع القوى الأخرى لم تتأثّر، فالعلاقة مع المسيحيين استمرّت مستقرّة، وكانت تنشط عبر إطار جرى اعتماده، هو هيئة الحوار الإسلامي المسيحي، وكذلك المناسبات الجامعة، مثل مهرجانات ذكرى اغتيال الرئيس رفيق الحريري، حيث كانت قوى 14 آذار تحرص على أن تكون للجماعة الإسلامية كلمة في المناسبة السنوية.

أمّا مع الإخوة الشيعة، لا سيما في حزب الله، فقد بدأت العلاقة بالفتور بعد عام 2005، رغم حرص الفريقين على الاستمرار، فالعامل الجامع الوحيد هو دعم المقاومة والحرص على استمرارها في مواجهة العدو الإسرائيلي، أمّا في الموقف السياسي الداخلي فقد كان لكلّ من

الحزب والجماعة موقف مغاير، نظراً للمواجهات التي خاضها الحزب مع قوى الأكثرية النيابية، بينما حرصت الجماعة على موقفها غير المنحاز في الصراع الدائر، لكن رغم هذا التباين السياسي، فقد استمرّت اللقاءات إلى أن كانت أحداث شهر مايو (أيار) 2008 حين اكتسح حزب الله مع بعض القوى الحزبية المؤيّدة له شوارع بيروت وبعض قرى الجبل، ممّا أوقع ضحايا أبرياء، وأدّى إلى تحويل سلاح المقاومة ومجاهديها إلى شوارع بيروت، بدل التوجّه ضدّ العدوّ المشترك، وقد اعتمدت الجماعة موقفاً محايداً في هذه الأحداث، رغم أنّها أعلنت موقفاً رافضاً لها، لأنّها أساءت إلى المقاومة، وإلى أجواء الوحدة الإسلامية التي كانت سائدة.

والجماعة حريصة على استعادة العلاقة الطيّبة بكلّ القوى على الساحة اللبنانية، ولا سيما حزب الله على الساحة الشيعية، على أمل تجنيب الساحة الإسلامية أولاً، واللبنانية لاحقاً، أيّة توتّرات أو اهتزازات، لا مصلحة فيها إلاّ للعدوّ الصهيوني الذي يريد الإيقاع بالجميع.

والجماعة ترى أنّ لبنان قيمة لا ينبغي التفريط بها، أو تحويلها لمصلحة فريق أو طائفة أو حزب، وإذا فقد لبنان هذا الدور فإنّ الجميع فيه خاسرون، لا سيما عشّاق الحرّية والديموقراطية والتعدّدية السياسية، التي تحمي حقوق الجميع، وتوفّر لهم الإطار الجامع الذي يحميهم، ويحمي عيشهم المشترك، وحرّياتهم الدينية والسياسية.

«القاعدة» تبحث عن ساحات جديدة لبنان أرض نصرة أم جهاد؟

أحمد الزعبي(*)

باتت مسألة وصول تنظيم «القاعدة» إلى لبنان تشكل، منذ سنوات، مادة جدل وسجال داخلي، تضاف إلى ما يعانيه هذا البلد من مشاكل وخلافات تتقاطع فيها الاعتبارات الدولية والإقليمية بالتوظيفات والتأزمات المحلية. فهل أصبح لبنان هو المكان المرشح ليكون «أرض جهاد» بالنسبة لـ«القاعدة»، وأصبحت قوات الطوارىء الدولية «اليونيفيل» هدفاً لعناصره؟ وهل باتت بلاد الأرز جبهة أمامية بعدما كانت ساحة خلفية لمحاور الاشتباك يركن إليها «المجاهدون» للراحة والتدريب والانتقال؟

(*) كاتب وصحافي في جريدة "المستقبل"، بيروت، وعضو هيئة تحرير كتاب "المسبار".

توقفت الأوساط الأمنية اللبنانية والدولية، كما المهتمين بقضايا الإرهاب والتطرف، باهتمام بالغ حيال ما أعلنه الرجل الثاني في «القاعدة» أيمن الظواهري في العام 2008 من أن لبنان "سيكون له دوره المحوري في المعارك المقبلة مع الصليبيين واليهود"، طالباً من "الجيل الجهادي في لبنان أن يطرد القوات الغازية الصليبية، التي يزعمون أنها قوات حفظ السلام، وألا يقبل بالقرار الدولي 1701"، وقد أعادت هذه المواقف تحريك مخاوف حقيقية من أن تكون «القاعدة» قد لجأت إلى تكتيك جديد يعتمد نقل ساحة الصراع إلى مناطق جديدة، بعد اشتداد الخناق عليه في أفغانستان والعراق، نتيجة للإجراءات الاستباقية الرادعة التي اتخذتها كل من الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية ودول الخليج العربي ضد تهديداته.

أسطورة الخوف

أطلقت أحداث 11 سبتمبر (أيلول) 2001 حملة دولية متوترة ضد ما اعتبره المجتمع الدولي إرهاباً عابراً للحدود، تمثّله الحركات الإسلامية المتشددة، وفي مقدمتها تنظيم «القاعدة»، ولأجل ذلك وبسبب منه خاضت الولايات المتحدة الأميركية حرباً بلا هوادة ضد هذا التنظيم، مستندة إلى مشروعية أحادية صاغتها وفق اعتبارات أخلاقية وقانونية وسياسية خاصة، تمثّلت بقرارات مجلس الأمن[1] وتحالف دولي برئاستها، وكان

(1) ابتداء من القرار 1373 الخاص بمكافحة الإرهاب الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 28 سبتمبر (أيلول) 2001، وصولاً إلى «الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب» التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 9/8/ 2006.

من أوائل أهداف هذه الحرب، إسقاط نظام حركة طالبان في أفغانستان (2001)، ثم إسقاط نظام صدام حسين في العراق (2003).

وإلى النتائج المأساوية التي أفرزتها هذه الحروب، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً، كان من تداعياتها أيضاً أن تحوّل تنظيم «القاعدة» الذي يتبع السرية في عمله ونشاطاته والتركيبة العنقودية في تراتبيته الأمنية، بفعل ضرب بنيته التنظيمية واللوجستية واعتقال، أو تصفية معظم قادته وأعضائه، من حالة تنظيمية محددة إلى حالة فكرية متفلتة، وبالتالي بات يعتمد استراتيجية جديدة تقوم على "القواعد" المنفصلة، والخلايا التي تتبنى العنف سبيلاً للتغيير، وتعلن البيعة لزعيمه أسامة بن لادن.

ومع احتلال العراق، تحوّل هذا البلد إلى جبهة مواجهة أساسية بين الولايات المتحدة و«القاعدة»، ورغم أن تقارير وتقديرات كثيرة كانت قد تحدثت في حينها عن امتلاك واشنطن فرصة تاريخية لتصفية هذا التنظيم، بعد أن تجمعت عناصره من كل أنحاء الأرض لمقاتلة القوات الأميركية على الجبهة العراقية، التي اعتبرتها الولايات المتحدة أيضاً جبهتها الرئيسية في الحرب ضد الإرهاب، فإن حصاد السنوات الماضية يشير إلى أن «القاعدة» في العراق لم تستطع فقط مقاومة محاولات الحصار والتصفية، وإنما بدأت في التمدد إلى الدول المجاورة، ضمن مخطط إقليمي عام يستهدف كل دول المنطقة العربية، من خلال التنظيمات العنقودية التي بدأت تظهر في أكثر من مكان، وترتبط مع «القاعدة» فكرياً وإيديولوجياً وتمويلاً.

وقد ظهرت هذه التنظيمات بإحدى طريقتين: إما عبر مقاتلين تابعين لـ«القاعدة» عادوا من العراق إلى بلادهم، أو عبر إحياء وتنشيط قوى وعناصر قاعدية (خلايا) نائمة كانت تنتظر التوجيه والإرشاد وأوامر التحرك، وفي هذا الإطار يمكن فهم ما أشارت إليه بعض التقارير في العام 2007، حول قيام الظواهري بتوجيه رسالة إلى زعيم "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين"، أبو حمزة المهاجر -ويسمى أيضاً أبو حمزة المصري- دعاه فيها إلى توسيع نطاق "الجهاد" وتصديره إلى دول أخرى في المنطقة، وإنشاء دولة إسلامية تتكون من لبنان وفلسطين وسوريا أو ما أسماه "سوريا الكبرى".

القاعدة في بلاد العرب!

ظهرت بالفعل على رقعة المنطقة العربية خلال العامين 2007-2008، العديد من المؤشرات الدالة على استراتيجية التمدد الجديدة لـ«القاعدة»، بحيث أصبح مجال عملها المنطقة بكاملها، وليس العراق فقط، في وضع أشبه ما يكون بما حدث بعد انتهاء "الجهاد" في أفغانستان نهاية ثمانينيات القرن الماضي، من مواجهات واسعة بين الأصوليين الذين عادوا من ميدان الحرب وأنظمة دولهم، فيما عرف آنذاك بظاهرة "العائدون من أفغانستان".

فبالإضافة إلى "**تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية**" الذي تبنى العمليات الإرهابية التي شهدتها السعودية على مدى السنوات

الماضية (2002-2007)، فقد ظهر في أبريل (نيسان) 2007 "**تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**"، الذي أعلن مسؤوليته عن العمليات الإرهابية التي شهدتها المغرب والجزائر خلال الفترة الماضية، وفي الشهر التالي مايو (أيار) 2007، ظهر على السطح تنظيم آخر ضمن سلسلة تنظيمات القاعدة وفروعها المعتمدة في المنطقة، أطلق على نفسه اسم "**تنظيم القاعدة في بلاد الشام**"، وهدد هذا التنظيم باستهداف المسيحيين في لبنان، على خلفية القتال الدائر وقتها بين الجيش اللبناني ومنظمة "فتح الإسلام" المتشددة في مخيم "نهر البارد" شمال لبنان، وفي العام 2008 دعت "**جماعة التوحيد والجهاد في بلاد الشام**" وهي تنظيم آخر ينتمي إلى "القاعدة"، السوريين في رسالة من أميرها "أبو جندل الدمشقي" إلى الإطاحة بنظام "بشار الأسد" و"مسح حزب البعث من تاريخ سوريا".

وفي اليمن، تعرض عدد من المواقع الأمنية وقوافل السياح خلال العام 2008 لهجمات إرهابية، كان منها تنفيذ انتحاري ينتمي إلى تنظيم «**القاعدة في بلاد اليمن**» في 2008/7/25 هجوما بسيارة مفخخة، استهدف معسكراً تابعاً لقوات الأمن المركزي في مدينة سيئون، عاصمة محافظة حضرموت شرق اليمن، أسفر عن مقتل جندي وجرح 11 آخرين، بينهم ضابط، اضافة إلى ستة مدنيين من سكان المباني المجاورة.

وكانت السعودية قد كشفت في شهر مايو (أيار) 2008 عن مخطط إرهابي كبير، قالت إنه من فعل تنظيم «القاعدة»، وهدفه زعزعة استقرار

منطقة الخليج كلها، واغتيال شخصيات سياسية، واستهداف مناطق حيوية ومواقع نفطية، كما تعرضت مصر إلى عمليات إرهابية في منطقة سيناء، أشارت التقارير إلى أصابع «القاعدة» الظاهرة فيها.

ويعني كل هذا أن «القاعدة» استطاعت خلال السنوات الماضية أن تبني شبكة من الفروع المنتشرة في المنطقة العربية بدءاً من العراق، مروراً بالخليج ومصر، وانتهاءً بالمغرب العربي وبلاد الشام، ومنها لبنان.

القاعدة في لبنان بين العرض والطلب

في لبنان، يعتبر موضوع وجود امتدادات لتنظيم «القاعدة»، مساوياً لمسألة توطين اللاجئين الفلسطينيين، من حيث التوظيف في السجالات الداخلية، للحصول على مكاسب سياسية، وجعل هذا الأمر "فزاعة" من الفزّاعات التي تقلق قسماً كبيراً من اللبنانيين، وتقضّ مضاجعهم، وهو أمر يستوي فيه المسلمون والمسيحيون، باعتبار أن الطابع الأعمّ للمجتمع اللبناني هو الانفتاح والتعددية وقبول الآخر ورفض العنف والتشدد.

ويفترض بعض المحللين أن الأعمال الإرهابية التي تعرض لها لبنان منذ العام 2005 من اغتيالات وتفجيرات، بالإضافة إلى ظهور تنظيم "فتح الإسلام" واستهداف القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان "اليونيفيل" وغيرها، هي من صنع الاستخبارات السورية بعد خروجها من لبنان في أبريل (نيسان) 2005 لإبقاء الوضع اللبناني خارج دائرة الاستقرار.

كما يفترض هذا البعض من المحللين، إضافة إلى ذلك، أن النظام السوري سبق له، وقبل العام 2005 بسنوات، أن أدرك أهمية استخدام مسألة الأصولية السنية في الداخل اللبناني، ومع المجتمع الدولي بعد احتلال العراق لتعزيز سيطرته، ووفق هذا التحليل يمكن افتراض وجود تنسيق أو تعاون بين أجهزة الاستخبارات السورية مثلاً و"القاعدة" على الساحة اللبنانية، لتمرير مصالح متقاطعة، وفي هذا الإطار يمكن فهم الحملة على قوات "اليونيفيل" مثلاً، والشيء نفسه ينطبق على ما أثبتته التحقيقات القضائية مع عناصر تنظيم " فتح الإسلام"، الذين اعترف بعضهم بالعلاقة مع أجهزة الأمن السورية، فيما أكد البعض الآخر- وهم في الغالب من جنسيات عربية- بأنه جرى التغرير بهم بحجة التدريب في لبنان، تمهيداً للانتقال إلى العراق.

وفي المقابل، ثمة تقارير لجهات أمنية لبنانية ودولية، تشير أن المعطيات الواقعية تؤكد أن وجود هذا التنظيم بات أمراً ملموساً، ويرى أصحاب هذا الرأي أنه وبالرغم من أن "القاعدة" لم تعلن عن نقل نشاطاتها إلى هذا البلد صراحة، الا أنها تتمثل في لبنان، من خلال جماعات وتنظيمات وخلايا أصولية فلسطينية ولبنانية، تتخذ تسميات مختلفة، لكنها تدور في فلكه، وتحمل أفكاره، وتستخدم أدبياته، وتعمل وفق أجندته، في الوقت الذي تتلقى فيه تعليمات وأوامر من "المجلس الجهادي العالمي للقاعدة" بزعامة بن لادن والظواهري.

وتشير المعطيات القليلة المتوفرة حول نشاط "القاعدة في بلاد الشام"، أن المؤسس لتنظيم "القاعدة" في لبنان شخص يلقب بأبي الرشد

الميقاتي، وهو لبناني الأصل، سبق أن سافر في رحلة علمية قصيرة إلى باكستان عام 2000، حيث تم تجنيده هناك، قبل أن يعود ليؤسس خلايا تنظيمية تابعة لجماعة "قاعدة الجهاد" عام 2001، حيث شرع في تجنيد وتنظيم خلايا جهادية ذهبت للقتال في العراق، ثم عاد من بقي حياً من أفرادها إلى لبنان.

وثمة مراقبون يقولون بأن اللقاءات بين أفراد "القاعدة"، تتم عبر أناس لبنانيين يعيشون في أوروبا، حيث يترددون على لبنان بين الفينة والاخرى، وينقلون رسائل القيادة والأوامر إلى خلايا التنظيم النائمة في لبنان(2).

شهد لبنان أولى حركات التمرد ذات الطابع الأصولي المتشدد في نهاية شهر ديسمبر (كانون الأول) 1999 ومطلع يناير (كانون الثاني) 2000، حيث شهدت جرود منطقة الضنية، شرق مدينة طرابلس بشمال لبنان، مواجهات عنيفة بين مجموعة متشددة بقيادة عبد الله هزيم (أبو عائشة)، كانت تقيم مخيماً تدريبياً هناك، وبين الجيش اللبناني، وأسفرت عن سقوط ثلاثين قتيلا بينهم 11 جندياً و51 إسلامياً، بينهم هزيم المذكور، فيما فرّ من بقي حياً من هذه المجموعة بقيادة المدعو أحمد سليم ميقاتي عبر الجبال إلى مخيم عين الحلوة في جنوب لبنان، حيث تشتهر مجموعتان بالتأثر الفكري بنهج "القاعدة"، هما "عصبة الأنصار" بزعامة الفلسطيني

(2) ياغي، صبحي منذر، مخاوف قوية من تنامي الأصولية السنية في لبنان، جريدة النهار اللبنانية، العدد 23352، 2008/16/5.

عبد الكريم السعدي (أبو محجن)، و"جند الشام" بزعامة الفلسطيني عماد ياسين، وهما تقومان بدعم مجموعات متشددة وتدريبها على أعمال التفجير والتفخيخ في أحياء عدة في المخيم، باشراف مدربين عسكريين، من بينهم الفلسطيني شحادة توفيق جوهر (المطلوب للسلطات اللبنانية بموجب مذكرات توقيف، والذي اغتيل في 20 يوليو (تموز) 2008) تمهيداً لارسالهم إلى العراق منذ 2003، ومنذ ذلك الوقت بات هذا المخيم بمثابة ملجأ ونقطة الانطلاق والتجمع لكوادر وعناصر "القاعدة" من مختلف الجنسيات، إضافة إلى اتباع "القاعدة" تكتيكاً أمنياً جديداً، يقضي بايجاد مقرات، هي عبارة عن شقق عادية في مناطق ذات أغلبية شيعية أو مسيحية، لإبعاد الشبهات وتجنب إثارة الشكوك.

وابتداء من العام 2003، وبناءً على مأساة احتلال العراق، ازدهرت في لبنان وسوريا وعدد من الدول العربية الأخرى ظاهرة "المجاهدين" الراغبين بالمشاركة في قتال "الصليبيين المحتلين" لهذا البلد، وقد نشطت عدة مجموعات في لبنان، بهدف تأمين الدعم اللوجستي وتسهيل انتقال المقاتلين، "بغض النظر" واضح من قبل سوريا، الذي كانت لها السيطرة على لبنان، قبل اضطرارها بفعل الضغوط الغربية إلى تقييد حركة هؤلاء أو البطش بهم.

ومع انسحاب الجيش السوري والمخابرات السورية من لبنان في العام 2005 شعرت التنظيمات والخلايا المتأثرة بالقاعدة بأن قدرتها على التحرك قد زادت، فظهرت عدة مجموعات قاعدية في أكثر من منطقة

سنية في لبنان، وفي هذه المرحلة كانت قد تغيّرت مصلحة النظام السوري في تعامله مع "الجماعات الجهادية"، فبعد أن كان يؤكد أن الأمن في لبنان ممسوك بيد من حديد خلال فترة وجوده، بات المسؤولون السوريون يتحدثون عن انتقال القاعدة إلى لبنان، بعد خروج عسكرهم منه[3]، غير أن الجهود السورية لتضخيم "القاعدة" أو استغلالها، لا تخفي حقيقة الوجود الفعلي للعديد من الشباب العائدين من العراق، أو المتأثرين بفكر "القاعدة"، فضلاً عن أولئك المخترقين، أو المتجلببين بثياب "القاعدة"، لإخفاء حقيقة انتماءاتهم المخابراتية.

وتشير تقديرات عدة إلى أن "القاعدة" قد تسللت إلى لبنان مستغلة الوضع الرخو له، والفراغ الأمني والسياسي الذي يعيشه منذ العام 2005، معتبرة أن تنظيم "فتح الإسلام" الذي ظهر في نوفمبر (تشرين الثاني) 2006 ينتمي إليها، وأنه استطاع إدخال نحو 150 مقاتلاً تابعين لـ"القاعدة" إلى لبنان من العراق، وفي هذا الإطار فهم البعض تصريحات السفير الأميركي في بيروت جيفري فيلتمان، التي قال فيها إن بلاده لا تستعجل الحل السياسي في الأزمة اللبنانية، على أنها تعبير عن التغيير الذي لحق بأولويات الإدارة الأميركية في لبنان، بحيث أصبحت الحرب ضد القاعدة هي الأولوية الأولى، حتى إنها سارعت إلى مد الجيش اللبناني بالأسلحة في مواجهته مع "فتح الإسلام".

---

(3) كانت سوريا من أولى الجهات التي تنبهت لاستمرار القلق الشبابي السني في شمال لبنان منذ تسعينيات القرن الماضي، فعمل على الإفادة منه، وبعد العام 2005 كثر حديث المسؤولين السوريين، ومن بينهم الرئيس بشّار الأسد، الذي بشّر في صيف العام 2006 بوصول «القاعدة» إلى لبنان بعد خروج قواته من هذا البلد، محذراً المجتمع الدولي من ذلك، بما معناه أن الوجود السوري في لبنان هو الذي كان يمنعُ الإرهاب «القاعديَّ» من التسلُّل إليه.

بين الأصيل والمزيف

وبحكم واقعها في لبنان، يمكن تقسيم الجماعات العنفية المتشددة إلى عدة أقسام:

أولا: خلايا "القاعدة" الحقيقة:

وهم مجموعات متأثرة بإيديولوجيا التنظيم، وترى في لبنان "ساحة جهاد" وتنتظر الأمر بالتحرك، ومن هؤلاء:

أ- "مجموعة الماكدونالدز": وهي مجموعة جرى اعتقالها في العام 2003، كانت تخطط لاستهداف مطاعم ومصالح أميركية في لبنان، على خلفية احتلال العراق، ومن أبرز عناصرها الموقوفين لدى القضاء اللبناني: فادي طيبا ووسام مغربي.

ب- "شبكة السفارات": في 12 سبتمبر (أيلول) 2003 أعلنت وزارة الداخلية اللبنانية عن توقيف مجموعة إرهابية، كانت تخطط لاستهداف وتفجير بعض السفارات والمصالح الاجنبية في لبنان بواسطة سيارات مفخخة، وأعلن وزير الداخلية إلياس المر أن ما حصل يمثّل «اكتشاف أول شبكة تابعة لتنظيم القاعدة»، وكشف أن قائد المجموعة اسمه اسماعيل محمد الخطيب، وهو لبناني من منطقة مجدل عنجر في البقاع، قد جرى اعتقاله مع عشرة آخرين، موضحاً أن دور هذه الشبكة كان «تجنيد شباب أصوليين لتنفيذ عمليات ضد قوات التحالف في العراق».

وجاء في بيان لوزارة الداخلية أنه «باشراف ومتابعة وزير الداخلية، إلياس المر وبالتنسيق بين الأمن السوري والمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي-فرع المعلومات، والمديرية العامة للأمن العام وجهازالأمن الايطالي، تم توقيف مجموعة إرهابية، كانت تقوم بالتحضير لاستهداف وتفجير بعض السفارات والمصالح الاجنبية في لبنان، بواسطة سيارات مفخخة، وزرع عبوات ناسفة في بعض المراكز القضائية والأمنية».

وأضاف البيان «وفي التحقيقات الأولية مع رئيس المجموعة الإرهابية الذي ألقي القبض عليه وكان يتخذ من مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان مقراً له.. وهو من المنتمين إلى جماعة الضنية الفارين والمتوارين في هذاالمخيم، اعترف بالتخطيط والتحضير لإرسال سيارة مفخخة بثلاثمئة كيلوجرام من مادة «تي.إن.تي»، تستهدف السفارة الايطالية في بيروت في الوسط التجاري، وذلك بعد استطلاع محيط مقر السفارة، بالاشتراك مع المجموعة المرتبطة به، والتي تم إلقاء القبض على معظم أعضائها».

وأوضح البيان ان رئيس المجموعة «اعترف أيضاً بالتخطيط والتحضير لاستهداف القنصلية الأوكرانية في (منطقة) الحازمية (شرق بيروت) بعبوات ناسفة، بعد استطلاع محيط القنصلية ومقرها والتحضير أيضاً لاستهداف بعض المراكز الأمنية والعدلية بالمتفجرات في تاريخ وتوقيت واحد»، وذكر البيان أن «التحقيقات بينت أن عناصر هذه المجموعة على ارتباط ببعض الخلايا المتطرفة في أوروبا وتتلقى التمويل منها».

ولاحقاً، تكشفت بعض المعلومات حول البنية الهرمية لهذه الشبكة، والتي تتشكل وفق الآتي:

1. **رئاسة المجموعة:** لكل من أحمد سليم الميقاتي (جرى توقيفه في نهاية العام 2004 وهو كان مطلوباً للعدالة بجرم المشاركة في أحداث الضنية)، وإسماعيل محمد الخطيب (الملقب بأبي عمر، والذي توفي إثر نوبة قلبية في السجن بعد توقيفه بيومين).

2. **شؤون التمويل:** بلال خزعل (لبناني يقيم في استراليا)، وعلي حاتم (البقاع)، واحمد الصانع (بيروت- أوقف سنتين قبل أن يتمّ اطلاق سراحه).

3. **شؤون تجنيد العناصر:** شفيق البنا الملقب بأبي الحسن (عرمون- جنوب بيروت)، جمال عبد الواحد (أبو قاسم)، ونبيل جلول (أبو طلال)، وعصام إبراهيم شرّوف (جميعهم من مجدل عنجر- البقاع)، ومحمود عبد الخالق.

4. **مسؤولي القسم اللوجستي والمعلوماتية:** محمد احمد شهاب (مجدل عنجر- البقاع)، وخالد علي قموع (بيروت).

5. **إعداد ونقل المتفجرات:** خالد المصفي، وابراهيم صبحي عدي، وإبراهيم حسن الخطيب، وجميعهم من مجدل عنجر.

وكشفت المعلومات أنه كان بحوزة الشبكة حقيبتان تحتويان على أجهزة تفجير وصواعق، وعلى متفجرات من نوع «سي-فور»، وألغام مضادة للاشخاص، وذخائر متنوعة، وصواريخ من نوع «لاو»، وقذائف «آر. بي.جي»، كما كان بحوزتهم كمية من مادة «تي.إن.تي» شديدة الانفجار، وأسلحة فردية وصاروخين من نوع 7 ملم، كما ضبطت معهم القوى الأمنية حقيبة تحتوي على ذخائر، وبنادق حربية ورمانات يدوية دفاعية وهجومية.

ج- **مجموعة صيدا:** والتي جرى توقيفها في فبراير (شباط) من العام 2006، على خلفية إلقاء عبوات ناسفة على الجيش اللبناني، كان القصد منها الضغط على الدولة اللبنانية لإطلاق موقوفين متشددين.

ثانيا: خلايا "القاعدة" العابرة

ومهمتها تقديم الدعم وتسهيل انتقال المقاتلين إلى العراق، أو البقع الساخنة الأخرى من العالم، فالساحة اللبنانية لدى هذه المجموعات لا تعدو كونها "ساحة نصرة"، وعليه فإن هدف هذه الجماعات ووجودها مؤقت في الغالب، ما لم تقرر التحوّل نحو الداخل، وهذه الفئة هي الأوسع انتشاراً في لبنان، فقد كشفت الأجهزة الأمنية اللبنانية أكثر من مجموعة تنتمي إلى هذه الفئة في الأعوام الأخيرة، كان أشهرها:

1- **"مجموعة الـ13":** وأفرادها من جنسيات سعودية وسورية وأردنية ولبنانية وفلسطينية، كانت تنشط على خط لبنان-العراق في مجال

تقديم الدعم اللوجستي للمقاومة العراقية، وفي 2004/1/13 ادّعى القضاء العسكري اللبناني على هؤلاء بجرم التحضير لأعمال إرهابية، وافادت الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية، أن "مفوض الحكومة المعاون لدى المحكمة العسكرية، أحمد عويدات ادعى اليوم على 13 موقوفا من تنظيم القاعدة، بجرم تأليف عصابة تمهيداً للقيام بأعمال إرهابية، وتزوير أوراق خاصة ونقل وحيازة أسلحة حربية غير مرخص لها"، والمدعى عليهم سبعة سوريين وثلاثة لبنانيين وسعودي وأردني وفلسطيني.

2- **شبكة أوقف أفرادها في شهر مارس (آذار) 2006:** كانت هذه الشبكة تخزن الأسلحة في البساتين والكهوف، لخدمة "الجهاد في بلاد الرافدين"، ومثل ذلك يقال عن العديد ممن أوقفوا في البقاع، وكانوا يتصلون بالمقاومة العراقية، بل إن الكثيرين منهم توجهوا إلى العراق وباتوا من "المشاهير"، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر، الشاب عمر درويش، ابن بلدة القرعون البقاعية، الذي قتلته القوات الأميركية في مدينة سامراء العراقية، ومصطفى رمضان، المعروف بأبي محمد اللبناني، من بلدة مجدل عنجر البقاعية، الذي أصبح مساعداً للزرقاوي، قبل أن تقتلهما القوات الأميركية.

3- **خلية قطارات برلين:** التي جرى توقيفها في العام 2006 على خلفية التخطيط لتنفيذ عمليات تفجير في ألمانيا، وقد أطلق عليها الإعلام الغربي تسمية "الذئب المتوحد"، والتي كان يرأسها عاصم حمود.

ثالثاً: السلفية الجهادية

ليست كلّ الجماعات السلفية الجهادية مرتبطة فكرياً بالقاعدة، وإن كانت تتناغم معها، وثمة مجموعات لها أولويات محلية، تتعلق بالمخاطر التي ترى بنفسها أنها توجب التحرك، وهذه الجماعات موجودة غالباً في شمال لبنان، وقد ظهر بعضها على خلفية الأحداث التي شهدها لبنان في الفترة 7-15 مايو (أيار) 2008، عندما اقتحم مسلحو "حزب الله" المناطق السنية في بيروت وبعض المناطق اللبنانية، فقد أعلن أحد كبار شيوخ التيار السلفي في لبنان، الشيخ داعي الإسلام الشهال، "النفير" العام بهدف "درء الأخطار المحدقة ورفع الظلم عن السنة في لبنان"، معلناً أن "الواجب هو الدفاع عن أنفسنا ولو بالقوة العسكرية"[(4)]، علماً أن "التيار السلفي" في لبنان لا يتبنى العنف بغالبيته الساحقة، وهو مؤطّر بجمعيات قانونية تمارس أعمالاً اجتماعية وثقافية وإغاثية.

وضمن الجماعات "السلفية الجهادية" يمكن إدراج العديد من الجماعات الفلسطينية المتشددة.

رابعاً: "القاعدة" المزيفة

والمقصود بذلك الخلايا التي تنتسب زوراً إلى "القاعدة"، للتغطية على نشاطات إرهابية ثم تلصقها بها، عبر بيانات مفبركة، أو شخصيات مخترقة، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد صدر في لبنان أكثر من بيان في التهجم على حكومة الأكثرية النيابية برئاسة فؤاد السنيورة، أو على

(4) جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ 13 أيار (مايو) 2008.

"تيار المستقبل"، مذيلة بأسماء مجهولة، كتنظيم القاعدة في بلاد الشام، أو المجاهدون في لبنان، فضلاً عن البيان الشهير المنسوب إلى "تنظيم النصرة والجهاد في بلاد الشام"، الذي أعلن فيه أحمد أبو عدس المسؤولية عن اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري، في 2005/2/14.

وضمن هذه الفئة أيضاً يمكن إدراج المنظمات المرتبطة بأجهزة استخباراتية، رغم إعلانها الارتباط بالقاعدة إخفاءً لحقيقة انتمائها، ولو كان فيها من غير المرتبطين بهذه الأجهزة، والمثال الفاقع على هذه الفئة منظمة "فتح الإسلام" المرتبطة بالنظام السوري[(5)] العائدون من العراق: تاريخ يكرر نفسه

إن ظاهرة "العائدون من العراق" التي دأب البعض على التحذير منها خلال الفترة الماضية، والمقارنة بينها وبين ظاهرة "العائدون من أفغانستان"، أصبحت أمراً واقعاً، وربما تتصاعد خلال الفترة القادمة في ظل مظاهر التضييق على القاعدة في العراق من قبل القوات الأميركية والعراقية، ما دفعها إلى الخروج إلى الدول المجاورة، ولعل ما يزيد من مساحات القلق أن "العائدون من العراق" يبدون أكثر خطراً من العائدين من أفغانستان، لأنهم "أكثر خبرة وأفضل تدريباً وأشد التزاماً"[(6)].

(5) شامية، فادي. القاعدة في لبنان، جريدة المستقبل اللبنانية، العدد 2594، بتاريخ 23 نيسان (ابريل) 2007.

(6) BERNARD Rougier, Everyday Jihad: The Rise of Militant Islam among Palestinians in Lebanon, Harvard University Press, London, 2007.PP 158-164

وبشكل عام، فإن الحديث عن "العائدين من العراق"، أو مخططات القاعدة للانتشار من الجبهة العراقية إلى جبهات عربية أخرى، يلفت النظر إلى ثلاث ملاحظات مهمة:

الأولى: أن "القاعدة" لم تكن تخفي مخططها منذ البداية، فمنذ حرب العراق 2003، تعددت رسائل بن لادن والظواهري الداعية إلى استهداف دول الخليج ومواقع النفط بها، والنيل من أنظمة الحكم العربية المتعاونة مع الولايات المتحدة الأميركية، كما دقت كثير من الدراسات والتقارير والمعلومات الاستخباراتية جرس الإنذار بقوة، من الخطورة التي يمكن أن يمثلها "العائدون من العراق" على أمن واستقرار دولهم، خاصة وأنه كان معروفاً لدول المنطقة وأجهزة الأمن بها، أن هناك عناصر عربية كثيرة ذهبت للعراق من أجل محاربة القوات الأميركية تحت مظلة "القاعدة"، ويعني ذلك أن هذا التمدد القاعدي في المنطقة لا يمثل مفاجأة لدولها، وفي الوقت نفسه يعكس فشلاً في بناء استراتيجية مواجهة استباقية مشتركة، قادرة على التعامل مع الخطر وسدّ منافذه.

الثانية: تتعلق بالنظرة قصيرة المدى التي تبنتها بعض الدول في التعامل مع دور "القاعدة" في العراق منذ عام 2003، حيث نظرت بعض الأطراف إلى هذا الدور على أنه خادم لاستراتيجيتها، الخاصة بإغراق الولايات المتحدة وقواتها في المستنقع العراقي، وأشارت تقارير إلى أنها سهلت بالتالي عبور عناصر "القاعدة" إلى الأراضي العراقية، أو تغاضت عن هذا العبور ولم تقف ضده، بل إنها ربما تكون قد تفاهمت بشكل أو بآخر

مع هذه العناصر في مواجهة "العدو المشترك"، المتمثل في الولايات المتحدة، ولكن ما حدث هو أن هذه الاطراف، في حماسة المواجهة مع أميركا في العراق، نسيت أن القاعدة خطر عليها هي أيضاً، وهذا ما يبدو ظاهراً في المثال السوري، حيث عادت العناصر القاعدية لتمثل تهديداً للنظام هناك داعية إلى إطاحته.

الثالثة: تتصل بنظرة بعض الدول العربية إلى حرب "القاعدة" في العراق، حيث رأت في هذه الحرب حرباً أميركية بحتة، سوف تنتصر فيها الولايات المتحدة بما تملكه من إمكانات كبيرة، لكن الصورة لم تكن كذلك، فعلى الرغم من الأخطاء الكبيرة التي ارتكبتها الولايات المتحدة في العراق، ومعارضة العالم العربي للغزو، فإن الحرب ضد القاعدة لم تكن حرباً أميركية فقط، وإنما كانت حرباً عربية أيضاً، حيث ظهر منذ البداية أن انتصار القاعدة في العراق سيعني خروجها وتمددها إلى الدول المجاورة، وبالتالي فإن الدول العربية تتحمل جزءاً ليس باليسير من المسؤولية عن هذا التمدد القاعدي في المنطقة، لأنها اعتبرت أن القاعدة في العراق شأن أميركي، في حين أن مخطط القاعدة ذو طبيعة عالمية عامة.

الظواهري ولبنان: التباسٌ يوجد التباساً

منذ العام 2005، تكاثر الظهور الإعلامي للرجل الثاني في تنظيم القاعدة، أيمن الظواهري، في تسجيلات صوتية متتالية، بمعدل تسجيل كل شهرين، بعدما كان يقتصر على مرة واحدة كل سنة تقريباً، ما يوحي

بأن الرجل يعيش ظروفاً غاية في الاطمئنان والأمن، وإمكانية الوصول بسهولة إلى تقنيات التسجيل والبثّ الإلكتروني، وكان نصيب لبنان من هذه الإطلالات ثلاث محطات بارزة.

الأولى: في أوجّ الحرب بين اسرائيل و«حزب الله» في يوليو (تموز) 2006، يومها دعا الظواهري «المسلمين إلى تقديم السند للمجاهدين» و«تحويل الجهاد إلى حدود فلسطين بعون الله»، وبعد شهر تماماً من ذاك الخطاب استقرت مجموعة «فتح "الإسلام» التي لم تكن معروفة حينها، في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين بشمال لبنان، وهي تضم إسلاميين متطرفين قدموا من المنطقة، ومن مقاتلين حاربوا في العراق، ومتطرفين سنة محليين يتبنون الانتماء إلى «القاعدة»، ولاحقاً اندلعت مواجهات عنيفة بين هؤلاء والجيش اللبناني في 20 مايو (أيار) 2007، واستمرت قرابة ثلاثة أشهر، وأدت إلى سقوط نحو 175 شخصا بينهم ثمانون عسكرياً لبنانياً، و57 متشدداً على الأقل، قبل أن يحسم الجيش الأمر لمصلحته، فيما فرّ زعيم التنظيم شاكر العبسي إلى جهة غير معروفة.

الثانية: في 2007/9/14، حيث أطلّ الظواهري من على قناة «الجزيرة» القطرية متوعداً دول الخليج، ومحذرا اللبنانيين من التعاطي مع القرار الدولي 1701، فأعلن «التضامن» مع المقاومة في لبنان، وتوعد بعمليات جديدة يتولاها تنظيمه في دول الخليج واسرائيل (بعد غياب طويل وملتبس للعنصر الاسرائيلي عن أدبيات الخطاب القاعدي)، لافتاً إلى أن «تعزيزات الجهاديين» تقترب.

ودعا الظواهري اللبنانيين إلى رفض القرار 1701 «المذل للمسلمين»، والذي «يقر بوجود الدولة العبرية، وبعزل المجاهدين في فلسطين وفصلهم عن المسلمين في لبنان»، صاباً جام غضبه على القوات الدولية بوصفها «عدوة للإسلام»، معتبراً ان «كل من يوافق على هذا القرار يقر بوجود هذه الكوارث»، كما دعاهم أيضاً إلى «ألا يستسلموا أمام الضغوط الغربية وأن ينظموا حربا جهادية شعبية ضد الإسرائيليين والغرب».

وفي قراءة أولية لخطاب الظواهري يمكن رصد تركيز هجومه على قرار مجلس الأمن 1701 والتنديد بسياسات مجلس الأمن المنحازة لأميركا واسرائيل، والاحتفال بـ «الانتصار» الذي حققته المقاومة في لبنان، واعتباره نموذجاً يجب تعميمه.

وهنا يبرز تساؤل عن سرّ احتفال الظواهري بما اعتبره «نصر» أنجزه «حزب الله» على إسرائيل خلال حرب يوليو (تموز)، بعد قطيعة بين «القاعدة» والحزب على أساس مذهبي وفكري امتدت عقوداً، فهل هو من باب تهيئة الأجواء لتنسيق العمل نحو هدف مشترك؟ أم «مزايدة» واضحة على «حزب الله»، لكن لمصلحة النظام في دمشق، بحجة أن القرار 1701 يقطع الطريق على الأعمال الجهادية وينبغي رفضه من جهة، ومن جهة ثانية، ردٌ على تنامي شعبية هذا الحزب في الأوساط الشعبية العربية نتيجة حربه مع إسرائيل في العام 2006، برسالة مفادها «نحن لم نغب، وأنتم لم تأكلوا من المشهد الجهادي شيئا»، وهو ما يبرر استعادة العنصر الإسرائيلي في أدبيات «القاعدة»، التي لطالما كانت مقتصرة على الغرب ودول الخليج باعتبارها العدو.

الثالثة: في 2008/4/25، أطلّ الظواهري على الشأن اللبناني مجدداً، من باب التحريض على القوات الدولية «اليونيفيل»، وقرار مجلس الأمن 1701، فأعلن في تسجيل صوتي بثّ على شبكة الإنترنت، أن لبنان سيكون له «دور محوري» في «المعارك المقبلة مع الصليبيين واليهود»، وأكد أن «لبنان ثغرٌ من ثغور المسلمين»، طالباً من «الجيل الجهادي أن يعدّ نفسه للوصول إلى فلسطين، وأن يكون عوناً ومدداً لإخوانه في العراق، وأن يطرد القوات الغازية الصليبية التي يزعمونها قوات حفظ السلام، وألا يقبل بالقرار 1701». وقال «أعلم أن المجاهدين في لبنان بين نارين: نار عملاء أميركا وحلفائها من جهة، ونار من يرتبط بالقوى الإقليمية ومخططاتها من جهة أخرى».

وحمل الظواهري في إطلالته الإلكترونية أيضاً على حركة "حماس" في فلسطين، وعلى "الإخوان المسلمين" في مصر، وواصل تحريضه على استمرار الهجمات الإرهابية في كل من العراق والمغرب والجزائر وباكستان وأفغانستان.

واللافت هنا في كلام الظواهري، بعدما كان دعا في العام 2006 إلى «تقديم السند للمجاهدين» قاصداً «حزب الله»، أنه يعود اليوم ليأخذ على الحزب قبوله بالقرار 1701، كما تحييده سوريا عن هجومه الذي لم يستثن بلداً عربياً من توعداته، وأيضاً، بدرجة أقل، غياب العنصر الإسرائيلي المستمر والملتبس عن خطابه، وهو الأمر الذي يتماهى مع أدبيات "القاعدة"، التي تجعل من الداخل الاجتماعي في العالمين العربي

والإسلامي عدواً بزعم التبعية للغرب ومسالمة الكيان الصهيوني، كما تجعل من المدنيين في دول الغرب أهدافاً لإرهابها(7).

لكن يمكن القول هنا أن الظواهري، بدعوته إلى رفض القرار الدولي، لا يمهد للقول إنه إنما يريد بذلك لبنان ساحة أو منطلقاً لقتال اسرائيل من جانب «القاعدة»، بل هو قال صراحة إن المشكلة في لبنان أن هناك طرفين: عملاء الإمبريالية الأميركية (أي الحكومة والأكثرية النيابية في لبنان) وأتباع القوى الإقليمية (أي حزب الله)، بمعنى أنه مستمر في التمسك بالنهج «القاعدي»، الذي يرى أن مشكلته هي مع الولايات المتحدة الأميركية والأنظمة العربية والإسلامية، وبالتالي فإن إسرائيل ليست هدفاً عنده، أو في تقدير آخر ليست الأولوية، وعليه يكون الإشكال في لبنان، أنك إذا تصدَّيتَ لإسرائيل من هذه الجهة، فإنك ستكونُ تحت سقف سوريا وإيران أو تصطدم بـ"حزب الله"!

إذن، الأمر في لبنان بالنسبة للظواهري لا يختلفُ كثيراً عن فلسطين و"حماس"، فالتنظيم الرئيسي العاملُ من لبنان هو "حزب الله"، ولا غنى عن التنسيق معه أو الخضوع لاستراتيجيته في المواجهة بالنسبة لمن يريد المشاركة في الكفاح المسلَّح والتحرير، وقد قال الظواهري ذلك تقريباً، وأضاف إليه اعتراضات على تكتيكات "حزب الله" واستراتيجياته، وهكذا فالنتيجةُ التي يتوصَّلُ إليها المتتبِّعُ لتشعُّبات خطاب الظواهري، أنه ما يزال

(7) الزعبي، أحمد. هل يتحول لبنان إلى منطلق لعمليات القاعدة؟، جريدة المستقبل اللبنانية، بتاريخ 30 نيسان (ابريل) 2008.

يرى أولوية التركيز على الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، وبعض الأنظمة العربية والإسلامية، وعدم الاقتراب من فلسطين، لأنّ الظروف غير ملائمة الآن، وعندما تتغير الظروف فسيكون للبنانَ، كما قال، دورٌ بارزٌ في مصارعة اليهود والصليبيين! فـ"القاعدة" -كما يُعرفُ من سلوكها حتى اليوم- لها استراتيجيتُها الخاصة واستقلاليتها، ولا تقبلُ التبعية لأحد، أو العمل بما يعطي الأولوية لمصالح الطرف الذي تتعاونُ معه اختياراً أو اضطراراً[8].

لكن هل يعني هذا تبرئة للقاعدة من العمل، أو التوجه للعمل انطلاقاً من لبنان؟

الواضح من تتبع مسارات الخطاب والنهج «القاعدي» ومن تطورات الأحداث في لبنان منذ الخروج السوري في العام 2005، أن للقاعدة خلايا في هذا البلد، لكن هذا التنظيم لم يقرر إطلاقها بعد، لأنه لم يقرر أساساً العمل في لبنان لأسباب عدة، قد يكون أبرزها ما أوحى به كلام الظواهري من أن ما يعتبره عملاً جهادياً إذا انطلق من لبنان فإنه محكوم بأن يكون تحت الرعاية السورية أو الإيرانية، أي الإشراف المباشر من «حزب الله» تنسيقاً وتوقيتاً للعمليات وتبادلاً للمعلومات وغيرها، وهو الأمر الذي لم تستسغه «القاعدة» إلى الآن نتيجة القطيعة مع الحزب على أساس مذهبي وفكري، وإن كان ذلك لا يلغي حقيقة أن عمليات تبادل

(8) السيّد، رضوان. جريدة الاتحاد الاماراتية، بتاريخ 2008 /26/4.

مصالح واسعة تجري بين هذا التنظيم وإيران، التي تحتجز وبشكل ودّي عدداً كبيراً من قيادات التنظيم (قد يكون الظواهري من بينها) في إقامة جبرية لديها، للإفادة منها في ساحات العراق وأفغانستان، وربما لبنان[9].

على أن ذلك لا يلغي أيضاً احتمال استهداف قوات «اليونيفيل» في جنوب لبنان، وعديدها يربو على 13000 عنصر يمثلون 25 دولة، تحت مسميات «قاعدية» وإن لم يكن بأيدي عناصرها، فـ «خدمات» الظواهري هذه، إن لم تكن بالتخريب المباشر في لبنان، فقد يتولاها وكلاء آخرون من إسلاميين دائرين في فلك أجهزة استخباراتية إقليمية بـ«تغطية» أي عمل إرهابي عبر «تحمل» إلصاقه بالقاعدة، وهو الأمر الذي يقود إلى طرح تساؤل مشروع، من هي الجهة/الجهات المنزعجة من القرار 1701، وترى في تطبيقه واستقرار الوضع في لبنان قطعاً لحلم عودة نفوذها أو تمدد نفوذها فيه وإليه؟ وفعلاً جرى استهداف قوات "اليونيفيل" في المحطات التالية:

- بتاريخ 2007/6/24 استهدفت دورية للكتيبة الإسبانية العاملة في نطاق "اليونيفيل"، لدى مرورها في سهل الدردارة قرب بلدة الخيام في جنوب لبنان، ما أدى إلى مقتل سبعة من أفراد الدورية وجرح عدد آخر.
- بتاريخ 2007/7/16 جرى التعرض لدورية تابعة لـ"اليونيفيل" قرب جسر القاسمية في الجنوب بعبوة مفخخة لكن دون وقوع اصابات.

(9) الزعبي، أحمد. هل يتحول لبنان إلى منطلق لعمليات القاعدة؟، جريدة المستقبل اللبنانية، بتاريخ 2008 /30/4.

- في 2008/1/8 انفجرت عبوة ناسفة في بلدة الرميلة على مداخل الجنوب اللبناني، واستهدفت سيارة تابعة لليونيفيل.
- وسبق كل ذلك، تبني «تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين»، في بيان نشر في موقع على الانترنت في 27//12/ 2004 مسؤوليته عن اطلاق صواريخ على اسرائيل من جنوب لبنان، في اطار «غزوة جديدة» ضد اسرائيل، بحسب ما جاء في البيان وقتها، لكن الملفت أن التحقيقات الأمنية والقضائية لم تظهر شيئاً يتعلق بـ"القاعدة"، مضافاً إلى ذلك أن المواقع الإلكترونية المعروفة الصلة بالتنظيم لم تذكر شيئًا عن ذلك.

خاتمة

ماذا يعني ذلك كُلُّه؟ إنه يعني أنّ "القاعدة" لم تقرر بعد العملَ في لبنان أو انطلاقاً منه، وقد تكونُ لها خلايا نائمة، لكنّ الظواهري لا يميلُ لإيقاظها، وأسبابُهُ المعلنةُ لذلك بشأن فلسطين وما حولها أنّ الجهة الرئيسية التي تتولى ذلك في فلسطين هي "حماس"، وللظواهري اعتراضات على أفكار "حماس" وأُسلوبها.

وباستثناء حالة أو حالتين، تبين أنّ الحريصين على إظهار طابع "القاعدة" في تصرفاتهم في لبنان، هم إمّا فعلوا ذلك بالرغبة، أو فعلوه بالقصد، لا لأنَّ "القاعدةَ" أرسلتْهم، بل كان المطلوبُ أن يفعلوا ذلك، وآخر تلك الرغبات والمطالب، تلك الأحداث المحيطة بتنظيم "فتح الإسلام"، والذي تَمَّ كُلُّه تحت السقف السوري، لكنّ المشاركين وذوي الصلة بسوريا، وحتى قائد الجيش اللبناني (وقتها الرئيس الحالي للجمهورية) ميشال سليمان، وضعوا الأمر كلَّه تحت خانة الإرهاب، وليس بعيداً عن "القاعدة"، ثم تبيَّنَ من تتبُّع الإنترنت، ومن التحقيق مع معتقلي "فتح الإسلام"، أنه ليس هناك ما يدلُّ على علاقة لـ"القاعدة" بالتخطيط والتنفيذ، فقد وجدت قوات الأمن رسائل استغاثةً مُرسَلة من قادة في "فتح الإسلام" إلى الظواهري، يطلبون منه الدعم، كما فعل مع "حماس"، وكما فعل من قبل مع العراق، وقد بقيت هذه الاستغاثات دون إجابة!

وإزاء عدم نشر التحقيقات القضائية مع موقوفي عناصر تنظيم "فتح الإسلام"، بما فيها الكشف عن طبيعة مضمون الأقراص المدمجة،

والملفات التي عثر عليها بحوزتهم، والمراسلات التي قاموا بها مع تنظيمات أخرى خلال العام 2007، فإن غياب كل ذلك ترك فجوة كبيرة أمام تحليل دقيق وموضوعي لخلفيات نشوء وعمل هذا التنظيم وارتباطاته.

وتعد الساحة اللبنانية بالنسبة إلى "القاعدة" من الساحات التي يمكنها منها توجيه رسائل للعالم، مستغلة وجود حالة سنية لبنانية، تعتبر نفسها موضع استهداف وتهديد، وقد زاد هذا الشعور لدى "سنّة لبنان" بعد التطورات الدراماتيكية الاخيرة التي شهدها لبنان، وخصوصاً العامين 2007-2008، حيث قامت عناصر مسلحة تابعة لـ"حزب الله" أكثر من مرة باقتحام مدينة بيروت، وبعض المناطق الأخرى ذات الغالبية السنية، والاعتداء على المدنيين، ما أوجد حالة من الاحتقان الشعبي، التي انعكست بشكل تلقائي تأييداً لخطاب الجماعات الإسلامية المتشددة، على اعتبار أن نهج الاعتدال والوسطية لم يمنع "حزب الله" من استخدام السلاح، الذي كان يكرر أن استعماله محصور بمقاومة إسرائيل.

إن المسألة اللبنانية ما عادت مقتصرة على العناوين السياسية للأزمة في لبنان -على أهمية ذلك- وإنما باتت نقطة تقاطع لطموحات وحسابات إقليمية ودولية، أما وقد أعلن الظواهري "محورية" هذا البلد بالنسبة لتنظيمه، فإن للأمر حسابات أخرى، تعني أن على الأسرة الدولية، ومن دون أي تأخير، واجب التحرك واتخاذ خطوات ضرورية للحيلولة دون تحول لبنان إلى عراق آخر (ولم لا طالما أن مصدر تهريب عناصر ومسلحي القاعدة واحد)، بمعنى أوضح، إن على المجتمع الدولي التحرك سريعاً قبل أن يندم لاحقاً على تجاهل ما قد يحدث في هذا البلد.

إن تهديدات الظواهري من شأنها أن تدفع مجلس الأمن إلى التحرّك الفوري والعاجل لتفعيل قراراته المتعلقة بلبنان، وفي مقدمها القراران 1559 و1701، وخصوصاً تلك الفقرات المتعلقة بحظر تدفق الأسلحة والمسلحين عبر الحدود السورية باتجاه لبنان، وضرورة تجريد كافة الميليشيات من سلاحها، وحصر السلاح بالشرعية اللبنانية وحدها، وقبل ذلك وبعده وضع مزارع شبعا تحت الوصاية الدولية في مرحلة انتقالية، قبل بسط السيادة اللبنانية عليها بعد حسم "لبنانيتها"، وهو الأمر الذي يسحب كل الذرائع والحجج لاستمرار التوتر في الجنوب، و"يحرر" أرضاً عربية من الاحتلال.

إن ثمة مسؤولية دولية-عربية مشتركة تتمثل بدعم الشرعية في لبنان، من خلال دعم مؤسسات الدولة، وفي مقدمها الجيش اللبناني، ليمارس دوره في حفظ الاستقرار وصون السلم الأهلي والوطني، وباختصار فإن المطلوب من الجهات الصديقة للبنان استراتيجية فاعلة، تحول دون تحوّل هذا البلد إلى بؤرة استقطاب للجماعات المتطرفة، خصوصاً أن درس مخيم نهر البارد وجراحاته لا تزال ماثلة للعيان، كما أنه من المعلوم أن ثمة جهات عدة غير تلك التي تحدث عنها الظواهري تطمح ولا تزال إلى تحويل لبنان إلى "قاعدة" متقدمة لها ولنفوذها في المنطقة.

إن تهديدات الظواهري المستغلة للوضع الهش في لبنان تحت عنوان "الساحة الإسلامية"، يرتب مسؤوليات جسام على القوى الإسلامية السنية اللبنانية، السياسية والحركية، تداركاً لأي تداعيات خطيرة لهذا

الاستغلال، والمقصود هنا، القوى ذات الحيثيات الشعبية، والتي تؤمن بالاعتدال والوسطية والتعددية والمشاركة السياسية، خصوصا وأن أي زعزعة للأمن في لبنان باسم "القاعدة"، ستأتي من هذه البيئة السنية مباشرة، التي تعاني وجود وكلاء فوضى، يعملون تحت مسميات إسلامية تابعة لقوى إقليمية، لها مصلحة في هزّ الاستقرار في هذا البلد، وفي هذا الاطار يمكن الاشارة إلى عشرات الحالات التي كُشف عنها بين أعوام 2003-2008 لشباب مسلم غرر به، وأدخل في أتون الإرهاب تحت عناوين الجهاد والمقاومة، سواء في فلسطين أو العراق.

وأخيراً، وإذا كان لا بدّ من التأكيد أن التهديد "القاعدي" يستدعي الحذر الشديد من جانب الدولة أيضاً، من خلال التشديد على تحصين الأمن في هذا الفترة الدقيقة التي يمر فيها لبنان، منذ العام 2005، لأن ذلك من شأنه تفويت الفرصة على محاولي جرّ الفتنة من باب الفوضى، أو ضرب السلم الأهلي من باب المزايدات العريضة، فإن الموضوعية تقتضي الاعتراف بأن التجارب أثبتت أن المعالجة الأمنية وحدها لا تكفي، اذ لا بدّ من تحصين اجتماعي وثقافي للبيئات المهيئة لاستقطاب الجماعات المتطرفة، فغياب التنمية، وتزايد معدلات البطالة والفقر، وغياب الفرص، واليأس من المستقبل، كلها عوامل تشكل البيئات المثلى لنشوء الإرهاب، وانتشار التطرف، واستدراج البسطاء والتغرير بهم تحت مسميات وشعارات تتلبس شعار الدين.

الحركة السلفية في لبنان ماضياً وحاضراً

د. حسن بن سعيد الشهّال(*)

يتناول هذا البحث نشأة الحركة السلفية في لبنان، والتي عرفت بداية باسم (الجماعة مسلمون) على يد الأميرسالم الشهال، بعد أن يقدم تعريفا للمصطلح، ثم ينتقل إلى مرحلة بناء المؤسسات السلفية المدنية والعسكرية، ثم مرحلة النهضة العمرانية (وقف التراث الإسلامي)، كما يتناول موقف السلفيين من العمل السياسي، وكيف نشأت جمعية «دعوة الإيمان والعدل والإحسان»، والتي تقوم ببعض الأنشطة السياسية إلى جانب دورها الاجتماعي والدعوي، كما يناقش البحث علاقة السلفيين بحزب الله اللبناني.

(*) رئيس جمعية "دعوة الإيمان والعدل والإحسان".

السلفية مصطلحاً ومعنى ونهجاً

السلفيةُ مصدر صناعي من السلف. ومن معاني السلف القدم والتراث والأصالة والسبق زمناً ورتبة واجتهاداً في الإحسان .. ويقابله من حيث التضاد في المعاني لفظ الخلف.

والسلفيون قديماً وحديثاً إنما ارتضوا لأنفسهم هذا اللقب من باب الصفة والنعت وليس من باب التسمية المفرقة المتعصبة والحزبية التي تفرق بين الناس كما هو مشاهد ومعروف.

فالسلفيون الذين ارتضوا ما رضي الله تعالى لهم ديناً وهو الإسلام لا يرضون غير المسلمين لهم اسماً أخذاً من قوله عز وجل: ﴿هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الحج 78).

أما صفة «السلفية» الطارئة بعد صدر الإسلام الأول -إذ لم يستعملها النبي عليه السلام ولا أصحابه الذين عاصروه وعاشوا معه وأخذوا الدين عنه، رضي الله عنهم أجمعين- فهي تحمل معنى المنهج والطريق، وهو اتباع النبي عليه السلام وأصحابه وأتباعهم من بعده، لأن الدين ليس فلسفة بشرية وفكراً إنسانياً اجتهادياً، بل وحي وتنزيل واتباع من غير أي ابتداع، من هنا كان شعار السلفيين كابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب والألباني قول الله عز وجل: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (التوبة 100).

فالسلفية إذن هي الإسلام نفسه كما بلغه رسول الله للناس، فتناقلوه عنه تواتراً جيلاً بعد جيل، وبالسند الصحيح المتصل، وبكل أمانة علمية ودقة موضوعية. من هنا كانت السلفية واجباً شرعياً وأمراً تعبدياً لا يجوز الخروج عنه لأي مسلم، لأنه الطاعة التامة لله ولرسوله المعصوم عليه السلام، ولذلك قال النبي عليه السلام للنفر الثلاثة الذين أرادوا أن يتعبدوا الله تعالى على طريقتهم واجتهادهم، مع توفر حسن النية عندهم: "أَمَا وَاللهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي" (صحيح البخاري).

المرحلة الأولى: نشأة «السلفية» في لبنان

ظهور الأمير سالم الشهال

بعد نكبة فلسطين عام 1948، ظهر رجل شاب في طرابلس، ينتمي نسباً من جهة والده إلى بني سيفا، حكام طرابلس وشمال لبنان إبان الحكم العثماني، وإلى بني أيوب أسرة صلاح الدين الأيوبي من جهة والدته، هو الأمير سالم بن حسن الشهال (1922-2008)، الذي بدأ حياته الدعوية في حي النوري القديم التراثي، حيث يرتفع الأذان من مئذنة المسجد المنصوري الكبير، الذي بناه الخليل بن قلاوون محرر طرابلس من الإفرنج الصليبيين، وكان عمر الشيخ الأمير سالم حينئذ بضعة وعشرين عاماً، حيث بويع أميراً على جماعته التي سماها: "الجماعة: مسلمون"، وقد طارت شهرة هذه الجماعة وأميرها في لبنان وبلاد الشام، وبايعه أكثر زعماء طرابلس من

كبار العائلات، كآل كرامي وآل المقدم ومنهم المرحومون: رئيس وزراء لبنان الأسبق رشيد كرامي، والنائب مايز المقدم، والنائب محمد حمزة، والأمين العام السابق للجماعة الإسلامية في لبنان فتحي يكن، وأمير حركة التوحيد -فيما بعد- الشيخ سعيد شعبان، وغيرهم كثير من إسلاميين وسياسيين ... فبلغ أتباعه ومبايعوه الآلاف من الشباب والرجال المندفعين بإخلاص لخدمة دينهم وأمتهم.

وكانت همة الأمير سالم خلال حياته الدعوية كلها التي جاوزت ستين عاماً، متوجهة إلى الدعوة إلى الله على بصيرة، ناهجاً نهج السلف الصالح رضي الله عنهم، متخذاً من بيوت الله تعالى منبراً دائماً لعمله، وفي مقدمة هذه البيوت المسجد المنصوري الكبير في مدينة طرابلس الشام، حيث ولد وترعرع، إضافة إلى ما توزعه جماعته من كتب ونشرات.

شخصيته وسلوكه وفكره

الأمير سالم بن حسن الشهال حسن السمت، طيب المعشر، رقيق القلب، لين الطبع، يكره العناد والتكبر، قريب من الناس، متواضع يتحدث إلى الكبير والصغير بدون أي انزعاج.

أما أسلوبه في العبادة والدعوة فهو تحري السنة، والتمسك بالصحيح الثابت منها بعد الاعتصام بكتاب الله عز وجل، فهو الذي علم أصحابه أن الدين ما شرعه الله عز وجل وبينه وطبقه رسوله المعصوم عليه

السلام، فهو يدعو نفسه وإخوانه إلى التزام الكتاب والسنة عقيدة وعبادة وشريعة وأخلاقاً وتحدثاً ولغة واصطلاحاً، ومن أمثلة ذلك أنه يرفض استعمال مصطلح "السلفية" و"السلفيين" تسمية دائمة، أي اسم علم على من تعني وترمز إليه، فكأنه يرى الإصرار على استعمالها باستمرار بدعة لا حاجة لها، وإن كان المضمون متفقاً عليه ولا خلاف فيه.

كما أن من أمثلة أسلوبه أيضاً حب التحدث بالعربية الفصحى مع أصحابه وأهل بيته وسائر الناس، تعظيماً للغة القرآن ونشراً لها، فهو شاعر بليغ، وإن كان مقلاً لانشغاله عن الشعر بخدمة الإسلام، إلا أنه خطيب مفوه جزل الأسلوب، يملك لغة متينة صقلتها كثرة مدارسته للقرآن، ومطالعاته المستمرة، حتى تفوق بها -بدون شك- على أساتذة الجامعات من حملة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها.

وكان الأمير سالم يحب مناصحة أولي الأمر والشأن، وأهل العقد والحل في المجتمع، فكان يزور كبار القوم في بلده، ويبذل النصيحة لهم بكل حكمة وجرأة، ما جعله محل احترام الجميع، منطلقاً من قاعدة معروفة له هي: «محبة الزعماء ونصيحتهم»، رافضاً قاعدة "حزب التحرير" (الرائجة وقتئذ) القائمة على مبدأ المحاسبة القاسي المستعلي.

وقد شهدت بعض هذه النصائح بنفسي، وأعتقد أن غيره من الدعاة لا يملك جرأته وصراحته وشفافيته في هذا المجال، ومن ذلك مجلس خاص مع المرحوم الرئيس رشيد كرامي، الذي رأيت فيه من الرئيس سمو الأخلاق وصبر المحب واحترام الصديق المخلص.

كما كان الأمير سالم يتحمل مشاق السفر ليتصل بكبار الدعاة والعلماء الأعلام، كالمحدث الشهير محمد ناصر الدين الألباني، والمفتي العام للملكة العربية السعودية الإمام العلامة عبد العزيز بن باز، وشيخ الأزهر عبد الحليم المحمود رحمهم الله جميعاً.

كما وفق للقاء بالعاهل السعودي الملك خالد بن عبد العزيز -رحمه الله- وخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حين كان ولياً للعهد، وببعض كبار الأمراء من الأسرة السعودية الكريمة، وفي مقدمتهم وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز وفق الله الجميع لما يحب ويرضى.

ولعل سائلاً يسأل وعمن أخذ الأمير سالم النهج السلفي؟ وبمن تأثر في ذلك؟ والجواب أعلنه الشيخ نفسه في خطبة ألقاها في مسجد مدينة القلمون في شمال لبنان سنة 1972، وبحضور الرئيس رشيد كرامي رحمه الله، وعامة أهل القلمون، حيث ذكر في خطبته أنه اهتدى بفضل مجلة "المنار" التي كان يصدرها المرحوم محمد رشيد رضا في مصر، ومن هنا يعتبر الشيخ رضا شيخاً لشيخنا وعمنا الأمير سالم، ولكن بالواسطة والمطالعة، وليس بالمشافهة، والشيخ السيد رشيد -رحمه الله- علم كبير من أعلام النهضة كما هو معروف، وللدلالة على طول قامة هذا العلامة القلموني الطرابلسي، أن والد مفتي الجمهورية اللبنانية الحالي قد أسماه محمد رشيد تيمناً وحباً بالإمام، وأن آل كرامي قد سموا جامعتهم في طرابلس جامعة "المنار" باسم مجلة الإمام "المنار".

مع تقدم الشيخ سالم الشهال في العمر، عمل على تسليم ولديه: داعي الإسلام وراضي الإسلام، قيادة وإدارة ومتابعة الشؤون التي كان يتولاها، وأمضى سنواته الأخيرة وتحديداً من العام 1992 في إعطاء الدروس الدينية في مساجد مدينة طرابلس، ولم يكن يتوانى عن زيارة المساجد والقيام بهذه المهمة دون كلل أو تعب، وتوجيه الملاحظات لخطباء المساجد، وظل على هذه الحال الى حين وفاته في 18 يوليو (تموز) 2008.

مبادئ "الجماعة: مسلمون"

تعرضت دعوة "الجماعة: مسلمون" لأكثر من نكسة في حياة أميرها، لأسباب خارجة عن الإرادة، بعضها يعود إلى ضعف الإمكانيات المالية، وبعضها يعود للظروف التي ألمت بلبنان كالحرب اللبنانية وتداعياتها المختلفة.

ولكن مبادئ الجماعة ظلت كما هي لم تتزعزع، ومنها:

أولاً: التأكيد على أن دين الإسلام عقيدة وعبادة وشريعة، أي نظام شامل للحياة كلها ديناً ودنيا، خلقاً ودولة، وأنه صالح لكل زمان ومكان، لأنه وحي من الله العليم الحكيم: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الملك 14).

ثانياً: أنه يجب تطبيق الإسلام بحسب الاستطاعة ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ (التغابن 16)، مع الإيمان به كلاً لا يتجزأ، وتبليغه للناس كما أنزله الله تعالى بدون تزييف أو تحريف.

ثالثاً: أن القرآن والسنة وحيان لا يفترقان، وأن السنة تفصيل لمجمل القرآن، ملزمة لكل مسلم، وأن الخروج عنها ردة عن الإسلام وكفر به.

رابعاً: أن الله قد أكمل الدين وأتم نعمته على الناس، وأن أية زيادة فيه بدعة وضلالة، سواء أكانت في العقيدة أم في غيرها، فالزيادة في الدين كالنقصان منه، لأن الله تعالى يقول وقوله حاسم قاطع: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً﴾ (المائدة 3).

خامساً: أن أمة الإسلام أمة واحدة، وهي كالجسد الواحد على مستوى العالم كله، وتبعاً لذلك فالواجب الشرعي يقضي بأن يكون المسلمون في أي قطر من أقطار الإسلام جماعة واحدة لا فرقاً وأحزاباً.

ولكي ندلل على أثر حركة "الجماعة مسلمون" وأميرها سالم الشهال، نذكر الواقعة التالية:

في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، أعلنت نقابة المحامين في بيروت إضراباً شهيراً، علقت خلاله أي نشاط لها سعياً لإلغاء المحاكم

الإسلامية، وقد استمر هذا الاضراب تسعين يوماً، وحصل أن جاء وفد منها إلى مدينة طرابلس لإقناع نقابة المحامين بطرابلس بالإضراب معها لتحقيق مطلبهم السالف، يومها قامت "الجماعة مسلمون" بحركة احتجاج شعبية وعُلمائية في طرابلس، شملت أطياف المدينة وقطاعاتها، وفي المحصلة لم يحصد المضربون في العاصمة غير الفشل، رغم إضرابهم الطويل الذي بلغ ثلاثة أشهر متوالية. وكانت هذه الحادثة مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، يوم كانت السرايا في مبناها القديم في ساحة التل مقابل الساعة التراثية العثمانية.

المرحلة الثانية: بناء المؤسسات

1- معهد الدعوة والإرشاد

أسست "الجماعة: مسلمون" معهد الدعوة والإرشاد بحجة شرعية رقمها 1715/1683، بتاريخ 1988/12/29، متفرعاً عن وقف الإحياء بالإسلام الذي أنشأه الأمير سالم الشهال موقفاً ثلث ما يملك من أراض، وكان أول معهد سلفي للعلوم الشرعية في لبنان بل في بلاد الشام كلها فيما نعلم، وبحسب شهادة المستشار الديني للسفارة السعودية في عمان الشيخ سعد الحصين، وقد تسلم كاتب هذه السطور -الدكتور حسن سعيد الشهال- الإشراف على هذا المعهد وإدارته منذ نشأته إلى يومنا هذا، أي على مدى عشرين عاماً أو تزيد بدون انقطاع، بقرار من أمير "الجماعة مسلمون" وموافقة كبار أعضائها الذين يعاونون الدكتور حسن في المعهد إدارة وتدريساً ودعوة.

وقد أسهم "معهد الدعوة والإرشاد" في ترشيد الصحوة الإسلامية في لبنان أيما إسهام، نظراً لعمره في الدعوة والتعليم، وبخاصة في طرابلس وعكار، حيث تسلم المتخرجون منه التدريس والإمامة والخطابة في عدد لا يستهان به من المساجد والمدارس والمعاهد، والجدير بالذكر أن حكومة خادم الحرمين الشريفين، تكفل معهد الدعوة والإرشاد بتحمل نفقاته المالية سنوياً.

2- نواة "الجيش الإسلامي"

خلال الحرب الأهلية في لبنان، وتحديداً أواخر الثمانينيات، أنشأ الشيخ داعي الإسلام بن سالم الشهال -أمير الجماعة مسلمون- نواة الجيش الإسلامي، لتكون هذه المجموعة المسلحة إلى جانب أختها "حركة التوحيد الإسلامي" دفاعاً عن طرابلس، وبالفعل قامت بهذا الدور بقدر طاقتها، وأبلت فيه بلاء حسناً.

وحين دخلت القوات السورية طرابلس بعد معركة مع "حركة التوحيد الإسلامي"، تم حل نواة الجيش الإسلامي ونزع سلاحها، وخرج الشيخ داعي الإسلام من طرابلس، ثم عاد إليها بعد بضع سنين، نتيجة وساطة قام بها والده الأمير سالم وكاتب هذه السطور مع المسؤولين السوريين في طرابلس.

3- جمعية الهداية والإحسان الإسلامية

بعد عودة الشيخ داعي الإسلام الشهال إلى طرابلس، مطلع التسعينيات أسس "جمعية الهداية والإحسان الإسلامية" ومعهدها الشرعي، فانطلقت الجمعية والمعهد انطلاقة جيدة، إلا أنها تعرضت لضربة قوية أواخر التسعينيات، فصدر قرار رسمي قضى بحل الجمعية، وختم مركزها بالشمع الأحمر، وأغلقت فروع معهدها، وذلك كله بسبب كتاب في الفرق والعقائد لمؤلف غير لبناني، انتقد فيه الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد.

واستمر هذا التضييق والحصار على الشيخ داعي وجمعيته ومعهده، وبخاصة خلال أحداث الضنية التي وقعت بين مجموعة من المسلحين في جرود الضنية شمال لبنان، وبين الجيش اللبناني في 2000/1/1، ولاحقاً بعدما خرج الجيش السوري من لبنان في العام 2005 في أعقاب جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري، عادت جمعية الهداية والإحسان الإسلامية إلى نشاطها، واستأنف معهدها عمله، ولكن ليس بالوتيرة الأولى التي كان عليها في بداية نشأته.

4- جمعيات ومعاهد سلفية أخرى

خلال مرحلة التسعينيات وحتى العام 2002، وتحديداً أثناء فترة حل جمعية الهداية والإحسان الإسلامية وبعدها، ظهرت جمعيات وأوقاف

LAU Beirut

ومعاهد سلفية أخرى في أنحاء متعددة من لبنان أبرزها:

1. معهد الإمام البخاري للدراسات الإسلامية، في منطقة عكار شمال لبنان، والذي يديره الشيخ الدكتور سعد الدين الكبي.
2. معهد الأمين للعلوم الشرعية بطرابلس، والذي يديره بلال حدارة.
3. معهد طرابلس للعلوم الشرعية بطرابلس، والذي يديره الشيخ فواز زمرلي.
4. جمعية الاستجابة ووقف الاستجابة الخيري بصيدا، ويديره الشيخ نديم حجازي.
5. وقف التراث الإسلامي بطرابلس، ويديره الشيخ صفوان الزعبي.
6. وقف النور الخيري في شبعا العرقوب بجنوب لبنان، ويديره الشيخ محمد الزغبي.
7. المركز الإسلامي ومدرسة المناهل بالبقاع، ويديره الشيخ عدنان أمامة.
8. وقف الرعاية الخيري بطرابلس، ويديره الشيخ زكريا المحمد.
9. مركز حمزة للولاء والبحث العلمي والعمل الإسلامي بطرابلس، ويديره الشيخ الدكتور زكريا المصري.
10. جمعية ومركز السراج المنير ببيروت، ويديره الشيخ عبد الهادي وهبي.
11. جمعية تجمع سنابل الخير التربوية بعكار، ويديره الشيخ خالد علمان.
12. وقف عباد الرحمن بطرابلس، ويديره الشيخ علي طه.
13. وقف إحياء السنة بالضنية. المسؤول الشيخ أحمد ندة.
14. وقف التقوى ودار الحديث بطرابلس، ويديره الشيخ زهير عيسى.
15. وقف إعانة الفقير بطرابلس، ويديره الشيخ عدنان عكلا.

16. الوقف الإسلامي السني الخيري بزغرتا، ويديره الشيخ هلال تركماني.

المرحلة الثالثة: النهضة العمرانية

خلال السنوات الخمس ما بين 2003 و2008، ظهر وقف التراث الإسلامي برئاسة رئيس مجلس الأمناء الشيخ صفوان الزعبي، الذي هو –تاريخياً- أحد أركان "الجماعة مسلمون" برئاسة الأمير سالم الشهال، وأحد الأركان المؤسسين والإداريين حالياً في "دعوة الإيمان والعدل والإحسان"، وقد قام وقف التراث الإسلامي في طرابلس والشمال، بالتعاون مع جمعية إحياء التراث الإسلامي في الكويت، برئاسة المهندس الشيخ طارق العيسى، بأكبر حملة بناء وإعمار للمؤسسات الإسلامية، لم يعرفها لبنان لأية جمعية أخرى، بالنظر لقصر المدة الزمنية، التي تمت فيها هذه النهضة العمرانية السلفية. وأبرز هذه المؤسسات هي:

1. مركز ومسجد السنة بطرابلس.
2. مركز طرابلس الطبي للتحاليل المخبرية.
3. مركز العيادات التخصصية بطرابلس.
4. جامعة الفيحاء بطرابلس.
5. مدرسة الأخوة اللبنانية الكويتية بطرابلس.
6. ثلاث مدارس في عكار والضنية.
7. العديد من المساجد في عكار والضنية.

السلفيون والعمل السياسي

في العام 1994، تقدم كاتب هذه السطور مع بعض إخوانه في "الجماعة مسلمون" من وزارة الداخلية اللبنانية، بطلب ترخيص رسمي لجمعية باسم: «دعوة الإيمان والعدل والإحسان»، ولم يصدر الترخيص الرسمي -مع جواز العمل للجمعية قانوناً- إلا في عام 2006، وذلك بسبب الممارسات التي ينتهجها النظام الأمني الذي كان مسيطراً على لبنان، في مرحلة "الوصاية السورية" على هذا البلد، والذي كان يضيق على أهل السنة عموماً وعلى السلفيين بشكل خاص.

والجمعية السلفية المسماة: "دعوة الإيمان والعدل والإحسان"، هي التي تشرف الآن على معهد الدعوة والإرشاد، وتقوم ببعض الأنشطة السياسية إلى جانب دورها الدعوي والاجتماعي، فلا تكاد تمر حادثة مهمة أو موقف مؤثر في لبنان إلا ويكون لدعوة الإيمان رأي في ذلك، يعبر عنه من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

ومن أبرز مواقف "دعوة الإيمان"، نعرض فيما يلي بعضاً من بيانات الجمعية، تحدد فيها ومن خلالها الموقف من أحداث مرت على لبنان خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

أولاً: في الانتخابات النيابية في العام 2005: وهي أول انتخابات نيابية بعد خروج "الوصاية السورية" من لبنان، حيث أصدرت

الجمعية بياناً موجهاً إلى جمهورها وإلى المواطنين في شمال لبنان، حث فيه على مبايعة سعد رفيق الحريري، نجل رئيس الوزراء الاسبق الراحل رفيق الحريري، وأيدت المصالحة اللبنانية الشاملة العادلة، وحذرت من الساقطين المهزومين، مستعيدة درس العراق الذبيح.

ثانياً: خلال الفتنة التي وقعت صيف العام 2007 في شمال لبنان: وتحديداً في مخيم نهر البارد، بين جماعة أطلقت على نفسها "فتح الإسلام" والجيش اللبناني، أصدرنا نداء عاجلا إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود أيده الله وسدد خطاه، إبراء لذمتنا أمام الله تعالى ثم أمام الناس، ومنعاً لسقوط المزيد من الضحايا من ضباط وجنود الجيش اللبناني الشجاع الباسل، درع الوطن وأداة أمنه واستقراره، والمزيد من المسلحين المقاتلين من "فتح الإسلام"، ورحمة بالمدنيين الأبرياء في مخيم النهر البارد، من نساء وأطفال وشيوخ، نتقدم بالمبادرة التالية، آملين أن تكون مخرجاً مشرفاً لكل الأطراف من هذه الفتنة القاتلة، طالبين التدخل العاجل الفوري من حكومة خادم الحرمين الشريفين، لتنفيذ بنود هذه المبادرة، وهي:

1. تشكيل محكمة شرعية إسلامية مختلطة خاصة، من قضاة مختصين لبنانيين وعرب، مهمتها محاكمة منظمة "فتح الإسلام"، محاكمة شرعية عادلة.
2. وقف إطلاق النار في مخيم النهر البارد وغيره من المخيمات والمناطق، وقفاً نهائياً.

3. تشكيل قوة أمنية من الفصائل الفلسطينية والإسلامية للفصل بين الجيش اللبناني ومسلحي "فتح الإسلام"، والحفاظ على الأمن في مخيم نهر البارد.
4. توقيف المطلوبين المتورطين من "فتح الإسلام" في سجن خاص تحت إشراف المحكمة الشرعية الخاصة، وبحراسة القوة الإسلامية والوطنية المشتركة.
5. التعويض على أسر القتلى والجرحى من الجيش اللبناني تعويضاً معزياً وافياً.
6. إعادة بناء مخيم نهر البارد، وإعادة كل من تهجر من سكانه إلى بيوتهم آمنين مطمئنين.

ثالثاً: وفي معالجة تداعيات الفتنة عينها: أصدر الدكتور حسن الشهال بياناً، رداً على الأمين العام السابق للجماعة الإسلامية في لبنان فتحي يكن، الذي كان اتهم المملكة العربية السعودية بتمويل ودعم تنظيم "فتح الإسلام"، وجاء فيه: "بين الفترة والأخرى يطالعنا الدكتور فتحي يكن بتصريحاته المثيرة العجيبة الغريبة على طريقة: "خالف تعرف"، زاعماً أن جهات سعودية دعمت وعززت "منظمة فتح الإسلام" بهدف ضرب "حزب الله" في لبنان، وأن من تولى القيام بهذا الدعم لهم مواقعهم في المملكة العربية السعودية وأن هناك من تلقفهم من تحالف 14 آذار هم "تيار المستقبل ... فكيف يروج د. فتحي يكن هذه الاتهامات المليئة بالتناقضات ودون أي تبين أو إثبات كما يعترف بلسانه ... وبأي حق يسمح للسانه بالانطلاق تشكيكاً وذماً وتجريحاً واتهاماً بدون تفكر أو استدلال

عقلي أو منطقي ...!؟ فهل من المقنع والمعقول أن تدعم جهة سعودية تنظيم "القاعدة" -كما يزعم- وهو يفجر أحياء الرياض وغيرها من مدن المملكة الشقيقة...؟"

رابعاً: إثر إعلان "حماس" السيطرة على غزة: وتبني الدكتور أيمن الظاهري –الرجل الثاني في تنظيم القاعدة- هذا الخيار، أصدرنا بيان مناصحة إلى الظواهري و"تنظيم القاعدة"، انطلاقاً من التوجيه النبوي الكريم بوجوب تعميم النصيحة واضحة صادقة إلى أولي الأمر وعامة المسلمين، وبعد أن ذكرناه بأن الصف الواحد المتراص واجب شرعي وسنة نبوية وكونية من أجل تحقيق أهداف الأمة في التحرير والعزة والتمكين في الأرض، وعددنا له الأمثلة من تاريخنا الإسلامي الناصع، قلنا: "بالأمس سمعتك يا دكتور أيمن الظواهري تدعو إلى دعم حركة حماس في عملها الانفصالي في غزة ...! مدعياً أن غزة ستتعرض لغزو مصري سعودي رداً على استيلاء حماس عليها ...!! مع التذكير أنكم عارضتم الاتفاق التاريخي الإسلامي الذي تم في ظلال بيت الله الحرام وبرعاية خادم الحرمين الشريفين -أيده الله- ...!! اعلم يا دكتور أيمن أنك بهذا الموقف العجيب الغريب تزيد الفتنة اشتعالاً بين إخوة الجهاد من الشعب الفلسطيني من جهة، وتدفع العدو الإسرائيلي إلى إنزال أشد الضربات بغزة وأهلها حصاراً وتجويعاً، ضرباً وإحراقاً ...!!

والآن أتوجه إليك وإلى إخوانك راجياً منكم بكل صدق وإخلاص، العمل بجد وعزم على تحقيق الخطوات التالية:

أولاً: مراجعة كل الأفكار والفتاوى التي تبنون عليها عملكم في "تنظيم القاعدة" على ضوء الكتاب والسنة، ومن خلال فتاوى كبار العلماء المحققين في المملكة العربية السعودية ومصر والشام. أسوة بما فعلت الجماعة الإسلامية في مصر فتراجعت عن كثير من آرائها وأفكارها، توبة إلى الله تعالى وعودة إلى الحق والصواب والرشاد.

ثانياً: المصالحة بين "تنظيم القاعدة" والأنظمة في البلاد العربية والإسلامية، على أساس تحكيم كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلمن ومن خلال لجنة شرعية إسلامية تتشكل من كبار العلماء والدعاة وأهل الحل والعقد في البلاد.

ثالثاً: الإقرار، بعد المراجعة النقدية الفكرية وتحقيق المصالحة، بمرجعية المملكة العربية السعودية للمسلمين في العالم قاطبة، تحقيقاً لتضامن الإسلامي المنشود والمطلوب في هذه الأيام العصيبة من تاريخ الأمة، وبخاصة بعد غياب شمس الخلافة الإسلامية الجامعة عن العالم."

الموقف من «حزب الله» الشيعي

أدرك السلفيون بكافة فئاتهم ومناطقهم في لبنان خطر التنظيم "الإيراني الشيعي" المسمى "حزب الله" وحذروا من خطر التشيع منذ أواخر الثمانينيات، وكان هذا الأمر مسألة خلاف معروفة بين السلفيين وحركة التوحيد الإسلامي برئاسة الشيخ سعيد شعبان رحمه الله، ويومها قال الدكتور حسن الشهال شعراً تناقلته الألسن وهو:

دين التشيع في الفيحاء مردود ... إن التشيع تفريق وتشريد
عودوا إلى سنة المعصوم أحمدكم ... في ظلها يتلاقى البيض والسود

وحين كانت الحرب الإيرانية-العراقية على أشدها، اقترح كاتب هذ السطور على قيادة المسمى "حزب الله" إنشاء لجنة من علماء السنة والشيعة، تسعى للصلح وإيقاف الحرب بين العراق وإيران، وطلب من المرحوم عباس الموسوي الاجتماع بآل الشهال لمناقشة الأمر، فكان جوابه على اقتراح الدكتور حسن: «أتريدون أن توقفوا الجهاد ضد صدام البعثي العفلقي ...؟» وأصروا على استمرار نزيف الدم حتى رضي الخميني وقف النار وكأنه يتجرع السم على حد قوله.

وحين احتلت المعارضة وسط بيروت التجاري في ديسمبر (كانون الأول 2006)، وأقامت فيها خيم تعطيل الحياة الاقتصادية، وحاصرت مقر رئيس الحكومة اللبناني فؤاد السنيورة في مقر القصر الحكومي، ارتفعت أصوات السلفيين احتجاجاً على هذا الاعتداء السافر عبر البيانات والمسيرات إلى السراي، دفاعاً عن الرئيس السنيورة رمزاً وشخصاً موقفاً وحكومة شرعية.

والموقف الأعظم والأهم للسلفيين في لبنان كان خلال شهر مايو (أيار) من العام 2008 حين اجتاحت عناصر "حزب الله" الشطر الغربي من مدينة بيروت، محدثة الرعب والخراب والتدمير والفوضى في أحياء أهل السنة، فهب السلفيون في طرابلس يعبرون عن سخطهم على هذا

الحزب المعتدي، الذي أدار ظهره للعدو الحقيقي، ووجه سلاحه "المقدس" -بزعمه- إلى من يشهدون ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويصلون ويزكون ويحجون إلى قبلة المسلمين الواحدة في بيت الله الحرام بمكة المكرمة.

وقد برز في هذه المرحلة جملة مواقف للتيار السلفي، برزت منها مواقف لكاتب هذه السطور، والشيخ داعي الإسلام الشهال، رئيس جمعية الهداية والإحسان الإسلامية، وصدرت بيانات في هذا الشأن الخطير، التي من خلالها تجلى الموقف السلفي الواحد استنكاراً وغضباً، في تصريحات كل من صرح باسم التيار السلفي من أية جهة أو جمعية أتت، وبأية أسلوب صيغت.

في واحد من هذه البيانات، وجهنا نداء للأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، قلنا فيه "إنه ليس من المفيد ولا المجدي الآن أن يتلاوم الناس أو يتبادلوا التهم في هذه الظروف الحرجة المصيرية من تاريخ الوطن... لأن الكل في مركب واحد يشرف على الغرق لا قدر الله تعالى، من هنا نرفع الصوت من طرابلس بلد العلم والعلماء وبكل صدق طالبين من سماحتكم رفع أيديكم عن بيروت عاصمة وأهلاً وتاريخاً قبل أن يفلت زمام الأمور فيحدث ما لا يرضاه أي لبناني عاقل أو مواطن شريف.

لذلك وإسهاماً منا بالسعي الجدي للخروج من النفق وهذه الأزمة الخطيرة، فإننا نتلمس الحل في ما يلي:

أولاً: سحب المسلحين والشباب المعارضين كافة من شوارع العاصمة بيروت، وإزالة كل مظاهر التوتر الأمني منها، وعودة المواطنين إلى ممارسة أعمالهم كالمعتاد.

ثانياً: تشكيل لجنة متابعة من العلماء والدعاة السنة والشيعة، للاتصال بكافة القيادات والفعاليات بهدف استئناف الحوار -وبغض النظر عن شكله وصورته- من أجل الاتفاق على حل صحيح ينقذ البلاد والعباد بإذن الله تعالى وعونه".

وخلال انعقاد مجلس وزراء الخارجية العرب في القاهرة في 2008/5/11، لمناقشة ما جرى في بيروت أصدر الدكتور حسن الشهال بياناً وجه فيه نداء عاجلاً إلى اللجنة العربية، المنبثقة عن الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب، طالب فيه بالآتي:

أولاً: إزالة كل المظاهر المسلحة في العاصمة بيروت وسائر المناطق والأحياء.

ثانياً: تسليم الجيش اللبناني الأمن في كل مكان.

ثالثاً: دعم الجيش اللبناني بقوات سلام وفصل عربية وإسلامية، نظراً لاتساع رقعة المعارك.

رابعاً: فتح مطار بيروت وسائر الطرقات بدون استثناء.

خامساً: تفعيل الحوار الجدي -بوساطتكم ورعايتكم- بين أطراف النزاع في لبنان، بأخوة صادقة وحياد إيجابي، سعياً للوصول إلى حل سياسي مرض، يكرس الأمن والسلم الأهلي في لبنان، ويحول دون تجدد الأزمة واشتعال نار الحرب لا قدر الله.

وفي السياق عينه، أجرت صحيفة "الشرق الأوسط" حواراً مع الشيخ داعي الإسلام الشهال حول حوادث بيروت، وموقف التيار السلفي في لبنان منها، ومن ممارسات "حزب الله"، وقد نشر الحوار في 31 مايو (أيار) 2008، وفيه الآتي:

"كان لافتاً في مدينة طرابلس (شمال لبنان) يوم أمس، وعلى وقع المعارك التي كانت تدور بين منطقتي «التبانة» و«بعل محسن» حيث تسكن في الأولى أغلبية سنية وفي الثانية أغلبية علوية، المؤتمر الصحافي الذي عقده داعي الإسلام الشهال، مؤسس التيار السلفي مستنفرا «كافة الشباب المسلم الغيور في كافة المناطق اللبنانية، للاستعداد نفسياً ولوجستياً للمرحلة القادمة ولبدء مرحلة جديدة». وقال الشهال في مؤتمره الصحافي انه «نظراً للظروف الراهنة وتداعياتها الخطيرة وما أصاب الطائفة السنية من جرح عميق (محيلاً إلى ما حدث في بيروت) في جسدها وكرامتها فإننا نعلن «ضرورة النفير العام لتنظيم الطائفة السنية وتوحيد جهود ابنائها عبر أطر قوية لدرء الأخطار المحدقة ورفع الظلم عنها. ولم يخف الشهال انه «إذا بقيت الأمور على ما هي عليه واستمر التأزم والاعتداء، فمن حقنا لا بل من واجبنا ان ندافع عن أنفسنا حتى بالقوة العسكرية، وفي

الإعلان الذي بدا وكأنه خطة عمل تلاها الشهال خلال مؤتمره الصحافي قال بأنه يعلن لأهل السنة والجماعة في لبنان والعالمين العربي والإسلامي «اننا لسنا بحاجة إلى شباب يفد إلينا لكننا بحاجة ماسة إلى المساعدة المادية والمعنوية لافتقار الطائفة السنية إلى سد النقص في مجالات عدة». وخاطب في إعلانه «أهل السنة والجماعة في كافة المخيمات الفلسطينية للحؤول دون انجرار بعضهم لصالح قوى ديدنها الغدر». وأشار الشهال في معرض رده على الصحافيين «اننا نرفض التهديد والهمز واللمز، ونحن نسمع كلاماً كثيراً حول الوضع في طرابلس ومحيط طرابلس، لذا نأمل من المعنيين أن يسرعوا الخطى في وأد الفتنة... لكن من حقنا أيضاً أن ندعو إلى النفير دفاعاً عن كرامتنا وعزتنا».

ولدى قراءتنا هذه البيانات والمواقف السلفية المتعددة نلاحظ ما يلي:

أولاً: أن السلفيين جميعاً يدركون خطر التشيع الفارسي الإيراني أكثر من أية فئة أخرى بدون استثناء، أي أكثر بكثير من الإخوان المسلمين في مصر، والجماعة الإسلامية في لبنان، وحزب التحرير الذين ما زالوا مخدوعين -وإن بنسب مختلفة- بدعوة إيران الخمينية إلى الوحدة الإسلامية.

ثانياً: أن السلفيين جميعاً يستنكرون بشدة ما جرى في بيروت من اعتداء على أهلها ومؤسساتهم وممتلكاتهم، ويرون في ذلك اعتداء سافراً على عامة أهل السنة والجماعة.

ثالثاً: أن السلفيين جميعاً متفقون على وجوب حماية أهل بيروت وعامة أهل السنة في لبنان من الخطر الشيعي الإيراني الفارسي على عقيدتهم، وعلى وجودهم الاجتماعي والسياسي وذلك بشتى السبل والإمكانيات.

رابعاً: وانطلاقاً من الوجوب الشرعي للموقف السني الدفاعي الواحد العام، دعت جمعية الهداية والإحسان الإسلامية، بلسان رئيسها داعي الإسلام الشهال، إلى النفير العام للطائفة السنية، ودعت "دعوة الإيمان والعدل والإحسان"، بلسان رئيسها الدكتور حسن سعيد الشهال، إلى تسليم الجيش اللبناني الأمن في كل مكان مع الاستعانة بقوات سلام وفصل عربية وإسلامية في تحقيق ذلك.

خامساً: أن هذا الموقف السلفي الصافي الواعي والغاضب في آن واحد، قد شكل رافعة كبرى للمسلمين السنة في لبنان، بعد النكسة الخطيرة التي ألمت بهم في بيروت.

ماذا يريد السلفيون في لبنان؟

قبل أن نحاول الإجابة على هذا التساؤل الأساس في رسم السياسة اللبنانية وبناء الكيان اللبناني يجدر بنا التذكير بدور المسلمين في هذا البلد عبر التاريخ الوسيط والقريب.

فيوم كانت طرابلس، التي نلتقي اليوم في أفيائها وتحت سمائها ترزح تحت نير الاحتلال الإفرنجي، زحف المجاهد المنصور قلاوون من

مصر، وانتزعها من براثن الاحتلال بسيوف المجاهدين الصادقين من أهل السنة، وفي عهد الانتداب الفرنسي دفع أبناء طرابلس ثمن حرية وطنهم واستقلاله دماً غالياً في شوارعها القريبة من هنا، التي داست فيها الدبابات الفرنسية أبناء الفيحاء المجاهدة الصابرة.

هذا بعض ما قدم المسلمون للوطن لبنان، فماذا قدم الوطن عبر قادته ومسؤوليه للمسلمين فيه عامة ولطرابلس خاصة؟ قدم حرماناً تاريخياً مشهوداً وتهميشاً مريباً للعاصمة الثانية، مع أن التسامح الطرابلسي والشمالي فاق كل حدود وتصور، حين انتصر أبناء الشمال لدم المرحوم الرئيس المغدور رفيق الحريري، بإنجاح مرشحي تيار المستقبل وحلفائهم بدون أي اختراق ولو كان فردياً! وذلك في الانتخابات النيابية عام 2005.

يريد السلفيون شيئاً واحداً لا يقبلون أية مساومة عليه، هو أن يعيشوا في هذا الوطن وفق ما تمليه عليهم شريعتهم الإسلامية الربانية، المستقاة من كتاب ربهم وسنة نبيه عليه السلام، وفق القاعدة الذهبية القرآنية: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ (التغابن 16) شعاراً ومنهجاً وأسلوباً.

وإذا أردنا أن نكون أكثر وضوحاً بوضع النقاط على الحروف، فإننا باسم التيار السلفي الواسع الممتد المنتشر في لبنان شمالاً وعاصمة وجنوباً وبقاعاً، فكراً وممارسة، عقيدة وسلوكاً نعلن الخطوط العريضة التالية حداً أدنى لحقوق المسلمين في لبنان ومطالبهم فيه:

أولاً: في الشأن الديني

1. تفعيل دور دار الفتوى برئاسة سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ الدكتور محمد رشيد قباني -وفقه الله- مرجعاً جامعاً لأهل السنة في لبنان بخاصة، وسائر اللبنانيين بعامة.
2. إطلاق حرية الدعوة الإسلامية تحت سقف القانون وبدعمه وحمايته، من خلال تفعيل دور المساجد والمعاهد الشرعية والجامعات الإسلامية والمنتديات الثقافية والأحزاب السياسية، عبر حوار علمي هادئ رصين يجمع ولا يفرق، يصلح ولا يفسد، بعيداً عن أي تطرف أو غلو أو تكفير أو تخريب فكري أو أمني.

ثانياً: في الشأن السياسي

1. التآخي الحقيقي الوثيق، والتحالف الصادق الواعي المثمر بين قادة الصحوة الإسلامية بكافة ألوانها وأطيافها، وقادة الحالة السياسية، مع التأكيد على دور الدعاة والعلماء في هذا المجال، رصاً للصف الإسلامي السني، وإرشاداً للمسيرة السياسية على هدى ونور من كتاب الله تعالى وسنة رسوله المعصوم صلى الله عليه وسلم.
2. ترجمة هذا التآخي الواجب، والتحالف الحقيقي، في كل المعارك الانتخابية القادمة، وعلى كل المستويات، وفي كافة المناطق اللبنانية، تحقيقاً للتوازن الحقيقي في المجلس النيابي، ومن ثم في تشكيل الحكومة اللبنانية، وفي سائر المراكز والوظائف.

3. تأسيس حزب إسلامي، يسهم في جمع الصف الإسلامي والوطني في لبنان، يطلق عليه على سبيل المثال اسم: "حزب الوسط الإسلامي"، يشبه في عمله السياسي والإنمائي حزب العدالة والتنمية برئاسة الطيب أردوغان في تركيا.
4. توثيق علاقة الدولة اللبنانية بالمحيط العربي والإسلامي، وبخاصة مع المملكة العربية السعودية، نظراً لمكانتها المرجعية القيادية في العالم قاطبة.
5. الوقوف بحزم ضد كل توسع فارسي إيراني شعوبي، على حساب العقيدة والعروبة والتاريخ، مع التمسك بالحوار الفكري والسياسي بين السنة والشيعة وسائر الفئات الدينية والسياسية، بهدف الوصول إلى قواسم مشتركة ترضي جميع الأطراف.
6. استكمال تحرير ما تبقى من أرض الجنوب في مزارع شبعا، ثم إلغاء كل سلاح غير سلاح الجيش اللبناني الرسمي الجامع لأبناء الوطن.

ثالثاً: في الشأن الاقتصادي

1. تشجيع إنشاء المصارف الإسلامية في لبنان.
2. تشجيع الاستثمار العربي والإسلامي في لبنان.
3. الإنماء المتوازن في المناطق اللبنانية كافة، وبخاصة في طرابلس وعكار والضنية والمنية، لجذب السياح والمصطافين العرب إلى هذه المناطق الشمالية المحرومة منذ عقود بعيدة.
4. تحويل مطار القليعات إلى مطار مدني صالح الاستقبال المسافرين من كافة الأقطار.

رابعاً: في الشأن الاجتماعي

1. تحديث الإدارة في لبنان، بتخفيض سن التقاعد، وفتح مجالات العمل فيها للشباب الجامعي، الذي لا يجد أمامه غير الهجرة سبيلاً لتأمين لقمة العيش.
2. التوزيع العادل للوظائف بين الطوائف اللبنانية كافة.
3. تحسين أوضاع المخيمات الفلسطينية من الناحية الإنسانية والمعيشية.

خامساً: في الشأن التربوي

إعادة النظر في المناهج التعليمية كافة، احتراماً لعقائد المسلمين ودين الأمة من جهة ومراعاة لحاجات سوق العمل من جهة أخرى، علماً بأن هذا الموضوع عظيم الأهمية ويحتاج إلى مؤتمر خاص به نرجو الله تعالى أن يوفقنا إلى تحقيقه وإنجازه وربما كان ذلك قريباً في العاصمة بيروت إن شاء الله تعالى.

إلى هذه الحقوق الوطنية القائمة على مبدأ العدل والإحسان، ندعو -نحن أبناء الساحة الإسلامية السلفية في لبنان- إلى تفهم "السلفية" على حقيقتها وشفافيتها، وألا يظلموها ولو بدون قصد، إنها الإسلام دين الله تعالى بلا أية زيادة أو نقصان، فليست شيئاً خارجاً عنه ولا زائداً عليه، فإلى الإسلام الصحيح ندعو عقيدة وشريعة وأخلاقاً، عسى أن نقيم بالحوار والتعاون مع شركائنا في الوطن مجتمع العدل والإحسان.

خاتمة:
أثر السلفية في لبنان

في ما مر من صفحات، نستطيع أن نتبين الأثر البالغ للدعوة السلفية في لبنان عبر تاريخها الحديث والمعاصر، ولعل من أبرز مؤشرات هذا الأثر ومميزاته الخصائص التالية:

أولاً: أن الدعوة السلفية قدمت الإسلام صافياً من مصدريه الكتاب والسنة، رافضة أية بدعة أو خرافة ليست منه، وذلك تأسياً بالسلف الصالح وأخذاً عنهم، لأنهم تلامذة مدرسة النبوة، وأعلم الناس بالدين بعد الرسول عليه السلام.

ثانياً: أن الدعوة السلفية في لبنان قد أسهمت الإسهام الأكبر في عدم ضياع أهل السنة والجماعة فيه، وثباتهم على دينهم وسنة نبيهم، رغم الحملات المتعددة والمتكررة عليهم عسكرياً وسياسياً ومذهبياً وفكرياً وإعلامياً.

ثالثاً: أنها قدمت تضحيات عديدة، وتعرضت لاضطهاد وظلم مستمر، فقتل الشهيد أسامة القصاص -رحمه الله- العالم الشاعر، وسجن سعيد نجل الدكتور حسن سعيد الشهال ثماني سنوات، وحلت جمعية الهداية وأغلق معهدها، وهاجر رئيسها لسنوات، وغير ذلك، وبقي السلفيون ثابتين ابتغاء مرضاة الله سبحانه وتعالى.

LAU Beirut

رابعاً: أن النهج العام للدعوة السلفية سلمي علمي، دعوي تعليمي، تربوي، وأن اللجوء إلى استعمال السلاح كان استثنائياً ظرفياً أملته ظروف قاهرة.

خامساً: أن سلاح الكلمة والحجة البالغة هو السلاح الأمضى بيد دعاة السلفية، كيف لا وكبار أعلامها خطباء شعراء، عرفتهم المنابر في المساجد والأندية ببلاغة خطبهم وروعة أشعارهم.

سادساً: أن السلفية هي الوسطية الحقة بين غلو الرافضة أتباع "ولاية الفقيه"، وتكفير الأحباش أتباع الهرري، الذين كفروا عامة المسلمين بشذوذهم وانحرافهم.

سابعاً: أن السلفيين شكلوا أكبر دعم سياسي لزعيم الأغلبية النيابية في لبنان، رئيس "تيار المستقبل" النائب سعد الحريري في الانتخابات النيابية عام 2005، فنجحت قائمة تيار المستقبل وحلفائها بكامل أعضائها الثمانية والعشرين، الأمر الذي أذهل المراقبين، ونال إعجاب المنصفين.

وبعد، فهذا موجز عن نشأة الحركة السلفية في لبنان، وموقعها الديني والاجتماعي والسياسي والمؤسساتي، وفيه موقف واضح بتبني نهج الاعتدال والوسطية، ومدّ اليد للتعاون والتحاور والتفاهم والتحالف والتعاون مع المخلصين من أبناء الطائفة السنية، ليكونوا جماعة واحدة

في لبنان، برأس واحد وقيادة موحدة، تأخذ بالشورى وتلتزمها بكل صدق وأمانة وثبات على الحق.

نرجو الله ذلك وليس عليه بعزيز.

LAU Beirut

إيران وسُنّة لبنان «جبهة العمل الإسلامي» نموذجاً

أحمد الأيوبي(*)

بـدأت رحلة تأسيس «جبهة العمل الإسلامي» في لبنان، تحت ظروف ملتبسة وعدم وضوح في الخلفيات، وبين ما بدأت به وما انتهت إليه، وخصوصاً لجهة الشعارات المعتمدة، شكّلت هذه الجبهة / الخليط حالة تناقض تام بين الأهداف التي أعلنتها والممارسات التي اضطلعت بها، فيما يتأكد يوماً بعد آخر الهدف من استخدام «جبهة العمل»، التي أسسها الدكتور فتحي يكن، أحد مؤسسي «الجماعة الإسلامية» وأمينها العام السابق، بعد سنوات من انكفائه عن أي دور في الجماعة، نتيجة خلافه مع قيادتها الحالية، كواجهة سنيّة لمشاريع إقليمية، إيرانية وسورية تحديداً، داخل لبنان وخارجه، فما هي حقيقة الاختراق الإيراني للساحة السنية في لبنان، وما هي مظاهره، وتجلياته، وأطره، وأدواته؟

(*) باحث لبناني، متخصص في شؤون الحركات الإسلامية.

في التأسيس

في العام 1998 خرج فتحي يكن (توفي في 13 يونيو/حزيران 2009) من قيادة "الجماعة الإسلامية في لبنان"، قبل أن يصدر قرار قيادي بفصله من كل مؤسساتها السياسية والشرعية، وظلّ حيناً من الدهر يبحث عن إطارٍ ديني-سياسي، يطل من خلاله على الحياة السياسية في لبنان، وعلى الحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، في حين كانت بشائر مرحلة جديدة تطل على لبنان، تمثلت بالتطورات السياسية الكبيرة والمتسارعة، التي استجدت في أعقاب اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري في 14 فبراير (شباط) 2005، وخروج قوى الوصاية السورية من هذا البلد بعد أكثر من ثلاثة عقود من الهيمنة عليه.

في شتاء العام 2006، وتحديداً في 5 فبراير (شباط) 2006، نظمت تظاهرة أمام مقر القنصلية الدانماركية في لبنان، في شرق مدينة بيروت، احتجاجاً على نشر صحف دنماركية لرسوم كاريكاتورية مسيئة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، وقد رافقت هذه التظاهرة أعمال عنف وشغب نتج عنها –إلى جانب الإساءة البالغة للأهداف التي نظمت التظاهرة من أجلها– فتح الباب للإفادة السياسية مما جرى.

وهكذا، دعا يكن عدداً من القوى الإسلامية للاجتماع بهدف بلورة عمل إسلامي جديد، وعقدت اجتماعات في مدينتي طرابلس مع عدد من قوى المدينة الإسلامية، ثم في بيروت مع "لقاء الجمعيات والشخصيات

الإسلامية"، الذي ضم في حينه حوالي 30 جهة ممثلة لقوى إسلامية سنية في بيروت والجنوب والبقاع وإقليم الخروب، ونتج عن ذلك توافق على وضع صيغة لعمل جبهوي واحد بين الكتلتين، وكلفت لجنة بوضع ميثاق للعمل الإسلامي السياسي في لبنان من خلال تحالف واحد، ونشأ توجه لقيام جبهة عريضة تقرر أن تحمل اسم "جبهة العمل السياسي (الإسلامي) في لبنان".

شكلت الحالة التأسيسية لـ "لقاء الجمعيات والشخصيات الإسلامية" قاعدة أساسية لـ "جبهة العمل الإسلامي"، رغم مغادرة عدد من الشخصيات الهامة صفوفها إلى مواقع سابقة أو تشكيلات أخرى.

أما أبرز المؤسسين للجبهة التي ورثت تنظيمياً ما كان يسمى "لقاء الجمعيات والشخصيات الإسلامية" فهم: الشيخ عبد الناصر جبري والشيخ هشام خليفة، المشايخ: بلال شعبان، وهاشم منقارة (حركة توحيد)، زهير الجعيد (مؤتمر إقليم الخروب)، عمر غندور (جمعية الرأي والمشورة)، الشيخ غازي حنينة (جمعية حمزة)، إضافة إلى عبد الله الترياقي (تنظيم الفجر) وآخرين، وجميع هؤلاء منخرطون في "تجمع العلماء المسلمين"، الذراع الإيرانية التي تعمل تحت شعار الوحدة الإسلامية. وقد بدا منذ البداية أن ثمة دعماً واضحاً من "حزب الله" لهذا التشكيل، وأن هناك رعاية استخبارية سورية له، اذ أن العديد من أعضائه يزورون العاصمة السورية دمشق دورياً، ويلتقون بالمسؤولين السياسيين والأمنيين فيها، إضافة إلى السفير الإيراني في سوريا.

بيد أن عدداً من المؤسسين للجبهة أمثال الشيخ داعي الإسلام الشهال (التيار السلفي) والنائب السابق في البرلمان اللبناني خالد ضاهر (تيار العدالة والتنمية)، والمشايخ: أحمد ورياض عيتاني، وخالد عثمان، ومحمود صبوح، آثروا الابتعاد عن الجبهة، بعد اكتشافهم حقيقة دورها، والارتباط الايراني المباشر بقيادتها.

وبعد وفاة يكن تولى مجلسٌ قياديٌّ إدارة شؤون جبهة العمل الإسلامي ضم عدداً من المؤسسين والجيل الوسيط بها.

ميثاق الجبهة

وبحسب يكن، فقد تضمنت ورقة العمل التأسيسية للجبهة رؤية بنيت على البنود الآتية:

أولاً: اعتبار وحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات قضية وطنية لا تقبل المساومة ولا التنازل، ويجب أن يعمل الجميع من أجل حمايتها وتطويرها.

ثانياً: مواجهة كافة محاولات الفرز والتقسيم المذهبي والطائفي، واعتبار ان وحدة المسلمين قضية مقدسة.

ثالثاً: رفض كافة أشكال التدخلات الأجنبية، واعتبار ذلك فرضاً لوصاية جديدة على شعوب المنطقة، وعودة للاستعمار والاحتلال والسيطرة على مقدرات البلاد.

رابعاً: استنكار وشجب كافة التصريحات والبيانات الصادرة عن مصادر رسمية أو حزبية أو صحافية لبنانية أو خارجية تحاول صبغ الإسلام بالارهاب، والتأكيد ان الإسلام بريء من ذلك.

خامساً: رفض التهديدات الغربية والأميركية للبلاد العربية والإسلامية، ولا سيما سوريا وبلاد الشام ومصر والعراق والسعودية والخليج العربي وايران، ورفض التدخل في شؤونها التعليمية والثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

سادساً: التأكيد على اعتبار المقاومة بكافة أنواعها وأشكالها المتاحة هي حق مشروع لكافة شعوب المنطقة وخاصة في لبنان وفلسطين والعراق وكافة الاراضي المحتلة.

سابعاً: عدم التنازل عن الحق العربي والإسلامي في كون مدينة القدس الشريف مدينة عربية إسلامية، ورفض كافة محاولات التهويد، ومطالبة الحكام والشعوب لتقديم كل أنواع الدعم المالي والسياسي واللوجستي في مواجهة المخطط الاسرائيلي حتى استرجاع كامل فلسطين من النهر إلى البحر.

ثامناً: يناشد أعضاء الجبهة الشعب العراقي التمسك بهويته العربية والإسلامية، والحفاظ على وحدة وطنه أرضاً وشعباً ومؤسسات.

تاسعاً: مناشدة المسؤولين وكافة المرجعيات السياسية والروحية اللبنانية العمل على تجنيب البلاد التشنجات السياسية والطائفية، والبعد عن التصريحات التي توتر الاجواء وتثير النعرات الطائفية والحساسيات المذهبية.

عاشراً: التأكيد ضمن صيغة العيش المشترك على ضرورة حفظ وصيانة خصوصيات كل الطوائف اللبنانية، وعدم التعرض لها، ومن هذا المنطلق يرفضون رفضاً قاطعاً المساس بالاحوال الشخصية، ويعتبرون طرحه يخل بالصيغة اللبنانية، ويعرض العيش المشترك للاهتزاز[1].

الموقف من قوات الفجر

بعيد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في يونيو (حزيران) من العام 1982، اجتمعت ثلة من الشباب المنتمين إلى "الجماعة الإسلامية" في صيدا على قتال المحتل، من دون امتلاك إمكانات جدية، في خطوة سبقت قيادتهم، مستندين إلى التربية التي تلقوها في صفوف "الجماعة"، وإلى قرار مركزي متخذ بمقاومة المحتل إذا ما احتلّت الأرض، وفضّل الشباب

(1) خضر السبعين، جريدة التمدن الطرابلسية، 29/7/2006.

تنفيذ عملياتهم عند الفجر فأسموا قواتهم بـ"قوات الفجر"، وقد أمّنت "الجماعة" المال والسلاح للمجموعة المقاومة، وشكّلت لجنة مركزية برئاسة الأمين العام وقتها: فتحي يكن، ضمت في صفوفها قائد تلك القوات جمال حبال، الذي استشهد بعد مواجهة كبيرة مع وحدة من لواء غولاني الاسرائيلي في 27 ديسمبر (كانون الأول) من العام 1983 في صيدا، في حين لم يكن الترياقي أكثر من كادر ضمن المجموعة الناشطة.

وخلال فترة احتلال صيدا تعرّضت عناصر "الجماعة الإسلامية" وقياداتها إلى الاعتقال من الجيش الإسرائيلي، فانتقلت مجموعات إلى بيروت وأخرى إلى طرابلس، واستأجرت "الجماعة الإسلامية" بيوتاً لهم، وكان بعضهم يتحرك على خط صيدا-بيروت لشن المزيد من العمليات، وكان التنسيق قائماً مع "حزب الله" الذي كان في بداياته المتواضعة[2].

ويذكر كثيرون من كوادر "المقاومة الإسلامية-قوات الفجر" أنه بعد صدور القرار بوقف المقاومة، بعد قرار حكومة الرئيس عمر كرامي الأولى حلّ الميليشيات (1991)، وشمول جناح "الجماعة" المقاوم بهذا القرار، منع يكن -بصفته أميناً عاماً- هذه الكوادر المقاومة من دخول مراكز "الجماعة"، مما اضطر هؤلاء إلى المبيت داخل سياراتهم في بيروت والجنوب، إلى أن تدخلت بعض القيادات بمبادرات خاصة لتأمين شقق لهم لترتيب ملفاتهم لاحقاً.

(2) شامية، فادي. قوات الفجر: كيف نشأت وكيف سرقت. صحيفة المستقبل اللبنانية، 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 2007.

ومع خروج الدكتور فتحي يكن من "الجماعة الإسلامية" تنظيمياً وعملياً، وتأسيسه لاحقاً "جبهة العمل الإسلامي"، ضم إلى صفوفه أحد "الكوادر" السابقين لـ"قوات الفجر" (عبد الله الترياقي)، بعدما فصلته "الجماعة الإسلامية"، حيث تبين لها أن "الحرس الثوري الإيراني" قد استوعبه في مشروع بعيد عن توجهات "الجماعة"، ومن هنا بدأ النزاع بين "الجماعة الإسلامية" التي تريد أن تحفظ لنفسها التاريخ المقاوم يوم أنشأت "قوات الفجر" ورعتها ومولتها وفق استطاعتها، وبين الثنائي: يكن والترياقي، اللذين يريدان "تجيير التاريخ" لصالح "جبهة العمل الإسلامي" وتالياً إلى المشروع السوري-الإيراني في لبنان.

خلال زيارة له إلى صيدا في 8 أيلول (سبتمبر) 2007 تحدث الدكتور يكن في حفل عشاء عن "قوات الفجر"، التي باتت وفق تصنيفه هو "من أركان جبهة العمل الإسلامي"، ما اضطرّ "الجماعة الإسلامية" في صيدا إلى إصدار بيان نبّهت فيه على أن الدكتور يكن قد تحدّث عن "قوات الفجر بأسلوب اجتزأ فيه التاريخ وروى فيه نصف الحقيقة" متمنية على يكن "أن يضع الأمور في نصابها الصحيح احتراماً لمصداقيته ولتاريخه... وأن يذّكرنا بقرارٍ ممن أسست قوات الفجر ولمن تتبع، وهل يحق لأي كان أن يدّعي ملكيته لتاريخها ولو كان أحد قادتها السابقين؟!"(3).

(3) شامية. قوات الفجر. مرجع سابق.

وإزاء استمرار يكن في ادعائه امتلاك ناصية "قوات الفجر"، اضطرت "الجماعة الإسلامية" للرد عليه، حيث أصدرت بياناً تفصيلياً في 7 تشرين الثاني (نوفمبر) 2007 من أبرز نقاطه:

1. نشأت "قوات الفجر" في "الجماعة الإسلامية" بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام 1982م، وتشكلت لجنة مركزية لمتابعة نشاطها، لكنها لم تكن برئاسة الدكتور فتحي يكن، بل تولى الإشراف عليها احد اعضاء قيادة الجماعة، الذي ظل يتابع اعمالها بهذه الصفة حتى تحرير الجنوب عام 2000م.
2. ليس صحيحاً ان الجماعة تخلت عن العمل المقاوم وعن "قوات الفجر"، فعندما وقع العدوان الصهيوني يوليو (تموز) 2006، كان لشبابها دورا بارز في الدفاع عن بلداتهم، وفي دعم رجال المقاومة الذين كانوا يخوضون معارك شرسة في مناطق اخرى.
3. من العجيب ان الدكتور يكن الذي يعمل الآن خارج اطار الجماعة الإسلامية، ويترأس "جبهة العمل الإسلامي" التي تألفت من بعض المجموعات الإسلامية وليس للجماعة أي مشاركة فيها، ثم لا يعتبر نفسه خارج اطار الجماعة، بحجة انه اسس وبنى وتعهد، وهو لا يمكن ان يفرّط في البناء، وهو ما اعتاد ان يقوله ويردده بين الحين والآخر.
4. إن الادعاء بأن الأمين العام للجماعة الشيخ فيصل مولوي يتابع مع الداعية يكن الخطوات التي يقوم بها للعودة بالجماعة إلى موقعها الصحيح هو ادعاء غير صحيح، فاللقاءات التي كانت تجمعهما بين حين وآخر يقصد منها التناصح والتشاور والمحافظة على العلاقات

الأخوية الشخصية، مهما اختلفت المواقف. ولم يحدث أن طرح في هذه اللقاءات أي موضوع يتعلق بهذا الادعاء من قريب أو من بعيد، فضلاً عن أن موقع الجماعة، يعبّر عنه الأمين العام نفسه، ولا يمكن تعديله إلّا من خلال مؤسسات الجماعة القيادية[4].

العلاقة مع سوريا وإيران

لم يكن الارتباط بدمشق وطهران مجرد اتهام عشوائي لجبهة العمل، بل ان الوقائع المعلنة جاءت لتثبت انخراط قيادة هذه الجبهة في هذا المحور، ويمكن تقسيم طبيعة هذه العلاقة إلى شقين: الأول عملي ومالي وأمني، والثاني سياسي.

الجانب المالي والأمني: يتمتع الدكتور يكن بعلاقات خاصة مع أركان الأمن في النظام السوري، وهو ما يتيح ليكن العمل على إخراج شرائح واسعة من الموقوفين اللبنانيين في السجون السورية، أملاً باستغلالهم لغايات النظام وأهدافه، كما حاول إطلاق سراح بعض قيادات "الإخوان المسلمين" في سوريا، وسعى في عودة بعض القيادات المنفية إلى بلدها، في مسعى واضح لشق "الإخوان" السوريين. أما الجانب المالي، فهو مرتبط مباشرة بـ"حزب الله"، ويديره من قبل الحزب الشيخ زهير جعيد، الذي يعتبر المراقب المالي للحزب على جبهة العمل الإسلامي، ومن الجبهة يديره

(4) الموقع الرسمي للجماعة الإسلامية على شبكة الانترنت، بتاريخ 7 تشرين الثاني (نوفمبر) 2007.

محمود البضن (أبو الحسن)، الذي يبدو أنه بدأ لعبة توازنات داخلية أثارت حفيظة عدد من القيادات ومن بينهم يكن نفسه، خاصة وأن الأخير لا يملك قدرة التحكم الفعلي بالمقدرات المالية للجبهة.

الجانب السياسي: تأتي الزيارات المتابعة للدكتور يكن إلى العاصمة السورية، هي الأبرز في هذا الجانب، وقد التقاه الرئيس بشار الأسد، وواكتسبت زيارة يكن لدمشق ولقاؤه الأسد دلالة بالغة لاعتبارَين:

الأول: يتمثل في أن الزيارة تأتي بعد "شحّ" اللقاءات اللبنانية للرئيس السوري بعد اغتيال الرئيس الحريري.

والثاني: مردّه إلى التصريحات التي كان قد أدلى بها يكن يوم إطلاقه «جبهة العمل الإسلامي في لبنان» وتأكيده المنحى العسكري للجبهة من دمشق[5].

لم تنحصر وقائع المآزق التي دخلتها "جبهة العمل الإسلامي" في المدى السياسي، بل انتقلت إلى جملة وقائع ميدانية، يمكن اختصارها بسلسلة انشقاقات كشفت أدواراً بقيت مجرد اتهامات من خصومهم، إلى أن أثبتتها جملة وقائع تتعلق بانغماس الجبهة في عمليات التدريب والتسليح لعناصر من مدينة طرابلس، بتمويل إيراني ومساعدة لوجستية من "حزب الله" لغايات سياسية داخلية، وليس لأغراض المقاومة.

(5) شكور، سامح. صحيفة الرأي العام الكويتية، بتاريخ 20 أيلول (سبتمبر) 2006.

والواقع فإن المتابعين استأخروا الحركة الاعتراضية التي ظهرت لاحقاً في صفوف الجبهة، لأن الكثير من عوامل الخلاف القائمة بين جناحي "حركة التوحيد" (الشيخ بلال شعبان وهاشم منقارة) وبين الدكتور يكن وعبد الناصر جبري ومحمود البضن وزهير جعيد، كانت تأخذ طريقها نحو الكوادر القيادية وتترك أثراً سلبياً، خصوصاً أنها كانت تدور حول التوزيع المالي الذي يستأثر به البضن وجبري، فيما يشعر يكن أنه لا يملك من الأمر شيئاً وأن الأمور تدار باسمه، من دون امتلاكه زمام القرار الفعلي.

وقد سبق حركة الاعتراض التي اتخذت اسم "هيئة الطوارئ - جبهة العمل الإسلامي" انسحابات فردية، نتيجة اكتشاف المنضمين إلى الجبهة، ومجملهم من أنصار النائب السابق يكن، أن هذا التجمع بعيد كل البعد عن طموحاتهم في العمل الإسلامي.

إلا أن الاعتراض الأكبر ظهر في الثامن من مايو (أيار) 2008 عندما أعلن الشيخ سيف الدين الحسامي ومعه نحو 160 كادراً وعنصراً قيام "هيئة الطوارئ" داخل الجبهة، وقد عزا الحسامي سبب هذه الخطوة إلى "فشل المحاولات المتواصلة للإصلاح من الداخل، وبعد اتضاح الكثير من الثغرات الخطرة، التي حوّلت الجبهة إلى واجهة للاستغلال والاختراق لساحتنا الإسلامية، ومع انكشاف الموقف الحقيقي لقيادة هذه الجبهة من قضية المقاومة، وتعمدها توريط الشباب المسلم في أعمال ذات صبغة عسكرية وأمنية، وقد أعلن الحسامي جملة من الحقائق لم تتمكن ردود

قيادة الجبهة من دحضها أو الرد عليها أو نفيها، وأهمها أن القائمين على الأداء السياسي في الجبهة لم يتمكنوا من أن يقدموا خطاباً مقنعاً يعبر عن رؤية سياسية واضحة حول القضايا المتفاعلة على الساحة اللبنانية، ولعل أكثر الأمور إثارة للاستغراب والدهشة هي إصرار قيادات جبهة العمل على تكفير كل من يتصل بمخالفيهم أو يتحالف مع خصومهم.

وأكد المعارضون أن قيادة الجبهة "رهنت قرارها السياسي للسفارة الإيرانية، وباتت بوقاً ينطق باسم ولاية الفقيه، بكل ما تعنيه الكلمة من أبعاد عقائدية وسياسية، وكل ما تعنيه من استلحاق بالنظام السوري، الذي لا يختلف جوهره عن النظام الإيراني، بدل تشكيل الموقع الوسط، الكفيل بتحقيق الاحترام والحضور اللائق للعاملين في الحقل الإسلامي".

رداء المقاومة السُنّية

لقد كشفت الحركة الاعتراضية لهيئة الطوارئ "بشكل لا يقبل الجدل أو الشك أن دعوة الشباب المسلم للانضمام إلى جبهة العمل الإسلامي، تحت شعار تأسيس حالة مقاومة لأهل السنة والجماعة، تكون على مستوى المواجهة والتحدي مع العدو الإسرائيلي، لم تكن أكثر من خدعة لتوريط هؤلاء الشباب في أفخاخ العمل السري المسلح، كما جاء في البيان الأول الذي أذاعه الحسامي، الذي أضاف "لا نذيع سراً إذا تحدثنا عن عشرات الشباب الذين أرسلوا إلى معسكرات التدريب التابعة لـ"حزب الله" في البقاع، والذين باتوا يشكلون اليوم حالة مسلحة بعيدة كل البعد

عن خطوط المواجهة، ويتعرضون لمحاولات توريط في المواجهة الداخلية، وتحويلهم إلى أدوات للفتنة والتخريب والشغب".

وأوضح أن قيادة الجبهة "وعدتنا بأن تكون "قوات الفجر" هي المسؤولة عن التدريب والتأهيل والتجهيز، لكننا فوجئنا بأن "حزب الله" هو الذي يتولى كل الخطوات المرتبطة بالعمل المقاوم لجبهة العمل الإسلامي، وإذ بشبابنا يضطرون لملء استمارات خاصة بالحزب، ويجري تصويرهم أثناء التدريب وخلال المحاضرات وفعاليات التدريب الأخرى ... وبالنتيجة فإن الصورة والتمني الذي على أساسه انخرط شبابنا في التدريب كان خدعة كبرى، والكلام عن مقاومة سنية موازية لمقاومة "حزب الله"، لم يكن أكثر من طعم لإيقاع الشباب في فخ التوريط المجهول المعلوم...".

ورداً على نفي قيادة الجبهة علاقتها بمنسق هيئة الطوارئ الشيخ الحسامي، أصدر المكتب الإعلامي في الهيئة التوضيح الآتي:

أولاً: لقد كانت ردة الفعل الأولى للقيادة المتسلطة في جبهة العمل الإسلامي على حركتنا توزيع السلاح على عدد من عناصرها في طرابلس، ونحن نحمل هذه القيادة مسؤولية أي إخلال بالأمن.

ثانياً: اعتاد النائب السابق فتحي يكن على التخلي عمن يتعاون معه في الضراء والمحن، كما اعتاد على استغلال الشباب المتحمس للعمل الإسلامي ليبقى في الصدارة المصطنعة والزعامة المتربعة على تضحيات الشهداء.

ثالثاً: نوضح للرأي العام أننا نشكل الجسم التنظيمي الشعبي لجبهة العمل الإسلامي في طرابلس والشمال، ونورد بعض المهام الأساسية التي توليناها خلال المرحلة الماضية:

1. تمثيل جبهة العمل في الاجتماعات النقابية في الشمال وبيروت.
2. تجهيز مجموعات التدريب وإرسالها إلى البقاع، وقد شارك الشيخ الحسامي في عدد من هذه الدورات التي تعرض فيها شباب الجبهة للإذلال في الشاحنات المغلقة، والتصوير خلال التدريب، والخضوع للتوجيهات الحزبية الخاصة بحزب إيران في لبنان.

رابعاً: بالنسبة للتشكيك في انتماء أعضاء هيئة الطوارئ لجبهة العمل الإسلامي نوضح أن أعضاء الهيئة ظهروا في المؤتمر الصحافي للإعلان عن قيامها، وأبناء طرابلس يعرفونهم ويعرفون مواقعهم في طرابلس والشمال(6).

تمرد الطوارئ على الجبهة

لم تكد "جبهة العمل" تستوعب الانهيار الأول، حتى واجهت إشكالية أخرى لا تقل خطورة، تمثلت في انضمام مجموعة منطقة محرم في طرابلس إلى هيئة الطوارئ، وقد أعلنت الهيئة في 15 مارس (آذار) 2008 انضمام المجموعة الجديدة من الجبهة إلى حركتها الإصلاحية، موضحة

(6) جريدة النهار اللبنانية، بتاريخ: 9 آذار (مارس) 2008.

أن مسؤول منطقة محرم، محمد الرفاعية، أعلن رفضه للاستمرار في ركاب عملية التضليل التي تقوم بها القيادة الحالية لجبهة العمل للشارع الإسلامي وللشباب المسلم، وخاصة في مجال التدريب العسكري وتوريط الشباب في الصراع الداخلي.

وأعلن الرفاعية انضمام كل عناصر جبهة العمل الإسلامي في منطقة محرم إلى هيئة الطوارئ في الجبهة، وعن وضع المركز الصحي الاجتماعي الذي تديره المجموعة بتصرف هيئة الطوارئ.

لكن هذه الخطوة لم تمر من دون موقف مضاد من قيادة جبهة العمل، حيث تحركت مجموعات من "حركة التوحيد" التابعة لهاشم منقارة للسيطرة على المركز الصحي، فاقتحمت المركز في مارس (آذار) 2005 مستعملة السلاح والعصي الكهربائية، موقعة ثلاثة جرحى في صفوف العناصر المنضمين إلى "هيئة الطوارئ"، عرف منهم: جمال عليان ومحمد الحسامي.

إثر هذه التطورات تحركت القوى الأمنية، وعمدت إلى توقيف عناصر من كلا الطرفين، وأقفلت المركز المتنازع عليه بالشمع الأحمر، مانعة الجانبين من دخوله، وقد ألقي القبض على أنصار يكن على مرحلتين، الأولى خلال دخول قوى الأمن الداخلي إلى المركز، والثانية بعد اكتشاف وجود عناصر مختبئة داخله بعد إقفاله، ليتضح وجود ثلاثة مسدسات وجهازا لاسلكي بدون ترخيص.

إلا أن اللافت في التوقيفات التي طالت العناصر الموالية لفتحي يكن وهاشم منقارة، والذين بلغ عددهم حوالي 15 عنصراً، اتضح أن بينهم خمسة من كبار المطلوبين للعدالة، وهم: حاتم جنزرلي، نادر مرحبا، محمود البوجي، خالد الحاج يوسف (سوري الجنسية) ومحمد الطوشي، وبعد التأكد من أسماء الموقوفين تبين أن مجملهم عبارة عن مطلوبين للعدالة بمذكرات توقيف ومتهمين بإطلاق نار وخاصة السوري خالد الحاج يوسف[7].

لعل أولى نتائج التحرك الذي تقدمه سيف الدين الحسامي، كشفت حقيقة أن "حزب الله" يدرب مجموعات قوى 8 آذار المعارضة، ولم يعد الحديث عن انخراط تلاوين المعارضة اللبنانية مثل: "التيار العوني"، "تيار المردة"، وأنصار الرئيس السابق عمر كرامي، وغيرهم من الأحزاب والقوى الموالية لسوريا وإيران، لم يعد هذا الحديث مجرد اتهامات من غير أدلة، واتضح أيضاً أن الحرس الثوري لا يزال يدير معسكرات التدريب البقاعية حتى الساعة، وأن مجموعاته لا تزال ناشطة في الأرض اللبنانية.

إن انكشاف هذا الواقع يضع الدولة والجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي أمام مسؤولية جديدة، في ضوء ما اتضح من خلال الأحاديث الصادرة عن الشيخ الحسامي، عن وجود مستودعات سلاح وذخيرة في طرابلس، تابعة لجبهة العمل الإسلامي، هي بالتأكيد لسيت للاستعمال المقاوم، ولا علاقة لها بالمقاومة.

(7) الأيوبي، أحمد. جريدة «المستقبل» اللبنانية، الخميس 20/3/ 2008.

وكما كان متوقعاً، استمرت الانهيارات في "جبهة العمل الإسلامي"، وانضمت العديد من المجموعات الجديدة إلى هيئة الطوارئ، فبعدما أعلن الشيخ سيف الدين الحسامي انشقاقه عن "جبهة العمل الإسلامي"، تبعته مجموعة منطقة محرّم في طرابلس بقيادة محمد الرفاعية، ثم مجموعة البداوي بقيادة حسين مراد وأبي بكر نايف، ثم مجموعة القبة بقيادة الشيخ خضر عواد، ثم كرت السبحة، فانشقت خلال الأسبوعين الماضيين مجموعة التبانة بقيادة إبراهيم التركماني، ومجموعة الصياغين بقيادة فايز الصائغ، ومجموعة الحارة البرانية بقيادة أبي عماد وأبي خالد حجازي.

مسلسل الانشقاقات

ومع تتابع التطورات، اتهم مفوض جمعية "الريادة" وأعضاء الهيئة التأسيسية "جبهة العمل الإسلامي" ويكن بالسطو والاستيلاء على اسم الجمعية، ويتجه الأعضاء إلى رفع دعوى لدى القضاء المختص بسلسلة ارتكابات وتزوير بحق الجمعية.

فقد عقد مفوض الجمعية الشيخ محمد شحادة ناصر وأعضاء الهيئة التأسيسية المختار وسيم طراد، نعمان الرفاعي، ومحمد البستاني، مؤتمراً صحفياً في طرابلس في 22 مارس (آذار) 2008، عرضوا فيه بإسهاب لسرقة الجمعية من قبل فتحي يكن وهاشم منقارة، كما قدموا مطالعة قانونية حول وقائع الاستحواذ على جمعيتهم، معلنين أنهم تقدموا

من وزير الداخلية بطلب حل الجمعية لوقف إساءة استخدامها سياسياً واجتماعياً[8].

ولدى التدقيق في عمل جمعية "الريادة" التي عملت تحت ستار مكتب الخدمات الاجتماعية للدكتور يكن، اتضح أنها كناية عن نسخة منقحة من "مؤسسة الشهيد" و"جمعية إمداد الخميني"، خلال فترة عملها السابقة في طرابلس والشمال، أثناء سيطرة حركة "التوحيد" على المدينة مطلع ثمانينيات القرن الماضي، ثم انحسار وجودهما وتوقفهما عن العمل. كما تملك جمعية "الريادة" قدرة مالية ضخمة، وقد باشرت التعاطي مع حالات الفقر والحرمان في طرابلس، ومع عائلات الشهداء.

وقد انتقلت عدوى التصدّع في "جبهة العمل الإسلامي"، إلى واجهة إسلامية سنية أخرى هي "لقاء الجمعيات والشخصيات الإسلامية"، الذي شهد بالتزامن مع الانشقاقات داخل "جبهة العمل" انسحاب عدد من المشايخ المنتمين اليه، وصولاً إلى إعلان الشيخ أحمد عيتاني في 19 أبريل (نيسان) نعي اللقاء وسقوطه قانونياً وسياسياً، بعدما سحب ملف العلم والخبر لدى وزارة الداخلية، بصفته ممثل اللقاء أمام الدولة، على أساس أن اللقاء الذي يرأسه الشيخ عبد الناصر جبري "يمارس دوراً تخريبياً في الحياة الإسلامية".

---

(8) في مؤتمر صحافي بتاريخ: 22 آذار (مارس) 2008.

وفي منظومة الواجهات السنية المرتبطة بسوريا و"حزب الله" ثمة شخصيات يتكرر وجودها في كل واجهة من هذه الواجهات، وعلى رأس هؤلاء الشيخ عبد الناصر جبري، الذي يرأس حالياً "لقاء الجمعيات والشخصيات الإسلامية"، وهو عضو مجلس قيادة "جبهة العمل الإسلامي"، وعضو مؤسس في تجمع العلماء المسلمين، وهذا التجمع في الأصل مشروع وحدوي، يحمل هدفاً سامياً هو الوحدة بين السنة والشيعة، لكنه بات ملحقاً بمشروع "حزب الله" في الداخل، كما أنه على علاقة وثيقة بحركة التوحيد بجناحيها، وبكل الشخصيات المرتبطة بسوريا.

كان تأسيس "لقاء الجمعيات والشخصيات الإسلامية" يجري تحت عنوان السعي إلى التوفيق بين السنّة وبقية الطوائف، وعلى هذا الأساس شاركت في التأسيس للقاء مجموعة كبيرة من المشايخ والشخصيات السنية، منهم الشيخ أحمد عيتاني، الشيخان محمد ووليد أبو القطع (جمعية الدعاة)، الشيخ رمزي ديشوم (مسلمون بلا حدود)، الشيخ خالد عثمان (مؤتمر بيروت)، الشيخ هشام خليفة، الشيخ مصطفى الجعفري، الشيخ عبد الرحمن الجبيلي، الشيخ محمود صبوح، الدكتور باسم يموت، سعد الدين الوزان ورياض عيتاني، وهؤلاء جميعاً انسحبوا من "اللقاء"، بل إن بعضهم غادره بعد الاجتماع الأول، لكن الشيخ عبد الناصر جبري، استمر هو ومن تبقّى معه، (أبرزهم الشيخ زهير الجعيد، والشيخ غازي حنينة، والسيد عمر غندور) في مشروع "اللقاء" هذا.

وقد "اشترى" جبري أخيراً رخصة صحيفة "الثبات" اليومية، والتي تصدر في بيروت بشكل أسبوعي، بإشراف ابنه وعدد من الصحافيين

اليساريين، وذلك بعد توقّف صحيفة "نون والقلم". والصحيفة متخصصة بمهاجمة دار الفتوى، و"تيار المستقبل"، و"14آذار"، والإسلاميين غير المؤيدين لمشروع "حزب الله" في الداخل[9].

وفي مؤتمر صحافي عقده الشيخ عيتاني في 20 نيسان (ابريل) 2008 نيته اللجوء إلى القانون لمنع جبري من "استخدام اسم اللقاء لغايات تخريبية للحالة الإسلامية"، ورفض عيتاني الإساءة التي يقوم بها الشيخ جبري "عبر المتاجرة بأسماء العلماء لدى "حزب الله" وتقديمه قوائم اسميّة لهم تصنّفهم في خانة المرتهنين مالياً وسياسياً"، وكشف عن قيامه "بتزوير تواقيع عدد من العلماء الأعضاء في لقاء الجمعيات والشخصيات الإسلامية، على رسالة شكر وجهها إلى الأمين العام لـ"حزب الله" السيد حسن نصر الله لشكره على بعض المبالغ المالية"، وأبدى أسفه لادراج اسمه في هذه القائمة.

ونفى عيتاني "أي وجود اليوم لهذا اللقاء، بعدما سحبت الترخيص من وزارة الداخلية بسبب انسحابي وثلة من العلماء والجمعيات والشخصيات الإسلامية"، محذراً الشيخ جبري "من استخدام هذا الاسم إلا بعد استصدار ترخيص جديد بدل الذي ألغيناه، وإلا فإن العمل تحت اسم اللقاء يعتبر مخالفاً للقانون، وأضعه برسم وزير الداخلية للتحقيق فيه".[10]

---

(9) شامية، فادي. صحيفة المستقبل اللبناني، بتاريخ: 30 نيسان (ابريل) 2008.

(10) مؤتمر صحافي بتاريخ 20 نيسان (ابريل) 2008.

الموقف من تنظيم «القاعدة»

في المؤتمر الصحافي الذي عقده للإعلان عن تأسيس "جبهة العمل الإسلامي" في 2 أغسطس (آب) 2006، قال يكن تعليقاً على تصريحات وزير الخارجية السوري وليد المعلّم عن احتمال مجيئ تنظيم «القاعدة» إلى لبنان، في حال تطوّرت المواجهة خلال العدوان الإسرائيلي في صيف العام 2006: «أعلن تنظيم القاعدة الاسبوع الماضي مواقف سياسية وجهادية متقدّمة، وأكد الدكتور ايمن الظواهري (الرجل الثاني في القاعدة) مشاركة القاعدة في المعركة في لبنان وفلسطين، ونحن نأمل الا يبقى هذا الكلام نظرياً، ونعوّل على العمل الميداني الذي قد يقوم به تنظيم القاعدة في المنطقة كلها وليس في لبنان، وننتظر حصول عملية كبرى كعملية تفجير مركز التجارة العالمي".

وقد أتبع يكن موقفه هذا بسلسلة من المواقف المشيدة بأسامة بن لادن والمتعاطفة مع تنظيمه، وكان منها لقاؤه مع قناة "الجزيرة" عندما قال رداً على سؤال أن "الشيخ أسامة بن لادن على مستوى رفيع من الإخلاص والصدق والشفافية والإخلاص لدينه والجهاد في سبيل إعلاء كلمة الله، لأنه للأسف راجت كثير من الشائعات بأنه هو صنيعة أميركية وأن كل ما يحدث هو عبارة عن سيناريوهات بينه وبين أميركا وبخاصة بعد انسحاب الروس من أفغانستان ... أنا أعتقد أن هذا كله هراء وليس صحيحاً نهائياً، فالرجل من خلال شخصيته الصافية الصادقة المؤمنة بالفعل والذي يحمل عقيدة (الانتماء الإسلامي والبراء مما هو غير إسلامي) كذلك فشخصيته محببة إليّ".

ولدى سؤاله عن أحداث 11 سبتمبر (أيلول) 2001 التي تبناها أسامة بن لادن و"القاعدة"، رفض وصف الهجوم بالاعتداء الإرهابي على الأميركيين، مبرراً ذلك الهجوم بالقول: لو نقرأ عمق الفكر الذي يحمله ويتبناه (ابن لادن) وتتبناه "القاعدة" نجد بأنه يستند إلى القناعة الكاملة بأن الذي يصيب العالم الإسلامي اليوم، لا يمكن وقف هذا الداء ووقف هذا الإخطبوط إلا بضرب رأس الأفعى في عقر دارها، بضربها في المركز التجاري العالمي، وهز واقعها الاقتصادي، هذه منهجيته يعني فيتحمل المسؤولية... لكن أنا لست حزيناً لست مبتئساً لهذا، ولست منكراً لهذا بكل صراحة، أنا ما أنكرت هذا في يوم من الأيام.."[11].

ومع تفاعل موقف يكن ونشر الصحف اللبنانية له، اضطر مكتبه للرد، فجاءت التوضيحات لتؤكد الهواجس، وقد جاء في الرد الذي نشر بتاريخ 4 أغسطس (آب) 2006 إن "كلام النائب السابق يكن حول رأي الظواهري في ما يجري من أحداث على أرض لبنان، جاء بمعرض الرد والجواب على سؤال صحافي وليس من أصل ميثاق جبهة العمل الإسلامي، وإن جوابه لم يخرج أصلاً عن المألوف والرد الطبيعي، معتبراً أن كلام الظواهري جيد ومتقدم، ومشيداً به لأنه يصبّ في خانة وأد الفتنة المذهبية، والدكتور يكن توقع في جوابه على السؤال ان تقوم القاعدة بعمل ما لنصرة المسلمين في لبنان وفلسطين، وأن ما قاله هو من باب التوقع والرأي الشخصي (والتسجيل موجود)"

---

(11) لقاء أجرته معه قناة «الجزيرة» تحت عنوان: فتحي يكن: التاريخ والحاضر، بتاريخ 17/3/2006.

هذه الخلفية الملتبسة والمتواطئة في العلاقة مع تنظيم "القاعدة"، أسست من الناحية العملية لدور أكثر تحديداً في مساندة النظام السوري والسعي لتبرئته من أي صلة بتظيم "فتح الإسلام".

ففي الساعات الأولى للمواجهة بين عصابة شاكر العبسي والجيش اللبناني بتاريخ 20 أيار (مايو) 2007، أصدر الدكتور فتحي يكن بياناً أعلن فيه وجود تكليف أو ما يشبه التكليف له من قيادة الجيش، بإجراء وساطة مع دمشق لحل أزمة هذه العصابة في مخيم نهر البارد، وسرعان ما أصدرت القيادة العسكريّة بياناً ضمّنته نفي سعيها لمبادرة سياسيّة مع النظام السوري من جهة، ولافتة إلى انّ تاريخ صدور بيان يكن كان سابقاً على اندلاع المواجهة العسكريّة!

ومع تواصل الاشتباكات واصل يكن إطلاق مواقفه التي تركّز على اعتبار هذه المجموعة من "القاعدة"، وأنّه لا بدّ من حلّ سياسي لما يجري في نهر البارد، مع لهجة استبعاديّة لأيّ مسؤوليّة سوريّة عن ملف "عصابة العبسي"، فقد أعلن يكن أن ملف "فتح الإسلام انتقل من مخيم البارد ليتولاه "تنظيم القاعدة الدولي"، مؤكداً أن أفراد العصابة يرفضون تسليم أنفسهم للجيش اللبناني.

وقال اثر استقباله وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة الفلسطينية صالح زيدان، رداً على سؤال حول الوساطات والمبادرات: "ما عقّد المبادرات، هو أن القيادات التي كانت تتابع أصبحت غير موجودة،

ويبدو أن "فتح الإسلام" انتقل من مخيم البارد ليتولاه تنظيم القاعدة الدولي، والقضية معقدة لأننا لا نستطيع أن نصل بالمبادرة إلى صاحب القرار ولهذا السبب وصلنا إلى طريق شبه مسدود"[12].

وقد طلب يكن موعداً من قيادة الجيش يهدف إلى طرح مبادرة على العماد ميشال سليمان، رئيس أركان الجيش حينذاك، من دون أن يأتي أي جواب، وبعد تدخّل من قيادة "حزب الله" جرى اللقاء ليطرح رئيس "جبهة العمل" ما اعتبره مبادرة من سبعة بنود هي:

1. وقف إطلاق النار من الطرفين.
2. حلّ تنظيم "فتح الإسلام".
3. "اختفاء" الكوادر الرئيسيّة في "فتح الإسلام" بطريقة من الطرق خارج لبنان.
4. تسلم القوى الإسلاميّة الفلسطينيّة أمن المخيّم (البارد).
5. عودة المهجّرين وإعادة إعمار المخيم.
6. رفض بناء منازل للنازحين خارج المخيّم لمنع ضرب القرار الدولي 194 الخاص بحقّ العودة.
7. التفاهم على صياغة جديدة لوضع المخيّمات الفلسطينيّة ككل، منعاً لتكرار ما حصل في نهر البارد، والاتفاق على البدء بمحادثات لهذا الغرض، واعتبار اتفاق القاهرة غير صالح للأوضاع الحالية.

---

(12) وكالات الأنباء، 11/6/2007.

لكن هذه المبادرة استبطنت جملة ثغرات، اذ بدا أن الغاية الأساسيّة من لقاء يكن مع قائد الجيش يكمن في طيّ صفحة التباين في المواقف الذي ميّز العلاقة مع قيادة الجيش، وتجاوز رفض هذه القيادة العلني لكل ما حاول الدكتور يكن تمريره من رسائل سياسيّة وأمنيّة، وخصوصاً الإيحاء بأنّ للنظام السوري قدرة على حلّ هذه القضيّة.

كما أنّ ما طرحه يكن لا يرقى إلى مستوى المبادرة، ولا يخرج عن إطار العناوين العامّة غير القابلة للتطبيق، فضلاً عن انّها تحوي طروحاً مغايرة للواقع، والملاحظة الأكثر مثاراً للنقاش هي انّ الدكتور يكن حمل إلى قائد الجيش مبادرة بعض بنودها أمني ومعظمها سياسي، وكلها بحاجة إلى القرار السياسي المتجسّد بمجلس الوزراء، ولا يمكن لقيادة الجيش البحث والتفاوض في القضايا السياسيّة، بل إنّ البنود الأمنية تحتاج بدورها إلى قرار وزارة الدفاع ورئاسة الحكومة.

فهل قصد يكن بطرح هذه البنود على قائد الجيش إرسال إشارة إلى عدم اعترافه بالحكومة، وإشارة أخرى إلى قائد الجيش "بتحريضه" أو وضعه أمام مغريات القرار السياسي، خصوصاً وأن الموعد قد جاء بعد تدخّل قيادة "حزب الله"؟

وتوازياً مع كل ما سبق، جرى الكشف عن أن يكن هو من أخرج أحد عناصر تنظيم "فتح الإسلام" المدعو صدام الحاج ديب من السجون السورية، لا بل هو حاول الترويج لهذه الخطوة باعتبارها عملاً نبيلاً تجاه

مواطن لبناني قاتل الأميركيين في العراق، وبالتالي فإنّ يكن لا يشعر بأي خجل من المساعدة على قتال الأميركيين في العراق حيث كان صدام ديب، لكن هذا الترويج لم يكن موفّقاً لأن صدام الحاج ديب عاد إلى لبنان وليس إلى العراق، ليتحوّل إلى مقاتل في صفوف عصابة تسفك دمّ عناصر الجيش اللبناني، وتتخذ المدنيين الفلسطينيين دروعاً بشريّة، وتخرّب الأمن والاستقرار، وتمارس الإرهاب على اللبنانيين[13].

الأدوار الإقليمية

في شهر أبريل (نيسان) من العام 2007 برزت وقائع إضافية توضح حقيقة الدور الذي تضطلع به "جبهة العمل"، في ضوء تحرك "الجماهيرية الليبية العظمى" على خط الأزمة اللبنانية، وعلى خط المواجهة الإقليمية الدائرة في المنطقة، ونتيجة هذا التدخل اتضح أن ثمة تعديلات على أساليب التدخل السوري والإيراني في لبنان، يمكن اختصارها في العناوين الآتية:

إن ثمة خللاً في الأداء المالي الإيراني تجاه المجموعات المتحلقة حول "حزب الله"، والأكثر ارتباطاً بالنظام السوري، خصوصاً أن المال الإيراني لم يستطع أن يحدث اختراقاً فعلياً في الساحة الإسلامية، التي بقيت عصية على مقتحميها.

(13) الأيوبي، أحمد. صحيفة المستقبل اللبنانية، 7/6/2007.

أدرك الإيرانيون والسوريون مخاطر الارتباط السياسي للمجموعات الإسلامية (السنية) بالنظام الإيراني، في ضوء النتائج التي حصلت عليها، والمتمثلة بالرفض والصد في الوسط الإسلامي، رغم الفراغ السياسي الحاصل في لبنان.

ويستنتج البعض أن الحل الذي توصلت إليه مواقع القرار في دمشق وطهران تمثل في فتح جبهة إضافية، عبر إدخال النظام الليبي على الخط والطلب إليه إحياء شبكاته الأمنية والسياسية السابقة، التي كان قد أقامها خلال الحرب الأهلية، وإعلان ارتباط المجموعات السورية بالنظام الليبي، باعتباره نظاماً "سنياً"، فضلاً عن كونه مصدراً للتمويل والتنظيم والتحريك لهذه التنظيمات. وبإضافة اللون "الإسلامي" عبر "جبهة العمل"، يكون الانتقال الهادئ قد تم، والمواجهة السياسية في لبنان قد دخلت مرحلة جديدة.

ويكشف القذافي هذا التوجه خلال مقابلة مع "الجزيرة" بتاريخ 2007/3/27، عندما أعلن أنه "يرى نفسه، رغم طلاقه للعرب وفك الارتباط معهم، ملزماً بأن يؤكد تبنيه "كل الحركات القومية العربية التي أصبحت الآن يتيمة وأصبحت مضطهدة، أنا أتبناها وأنا أعلن أني مرجعيتها وسندها، خاصة أنني أقدم مرجعية وأقدم قيادة للحركات القومية كلها، من حزب البعث، إلى القوميين العرب، إلى الشيوعيين، إلى الوحدويين، إلى الحزب السوري القومي، كل هذه الحركات أنا أتحمل مسؤولية أن أكون مرجعيتها، ونحميها أيضا، نحميها من الاضطهاد لأن هذه (الأحزاب) قدمت وضحت، وهذه من تراث الأمة".

وفي خطوة تنفيذية لهذا التوجه، عملت الدوائر المعنية في النظام الليبي على عقد مؤتمر للجماعات والمنظمات، التي كانت على صلة بأجهزته خلال المراحل السابقة، إضافة إلى القوى التي استقطبها النظام السوري منذ انتهاء الدور الليبي في لبنان، فضلاً عن جهات معروفة الولاء لدمشق وطهران وطرابلس الغرب في العالمين العربي والإسلامي.

وفي هذا الإطار، تحرك وفد من "جبهة العمل الإسلامي" يوم الاربعاء 28 مارس (آذار) 2007 برئاسة النائب السابق الدكتور فتحي يكن، باتجاه دمشق وأجرى سلسلة لقاءات، وعاد يكن وعبد الله الترياقي إلى لبنان، وانتقل كل من المشايخ محمد كنعان وعبد الناصر جبري وغازي حنينة وبلال شعبان وهلال درويش ومهيب حبلي إلى ليبيا عبر مطار دمشق، حيث جرى ترتيب برنامج للقاءاتهم، استناداً إلى العلاقات السابقة للشيخ جبري مع مواقع القرار والتمويل الليبي خلال فترة الحرب الأهلية وما تلاها.

وحسب الخبر الموزع على الإعلام فإن الوفد قصد "الجماهيرية العظمى" للمشاركة في الاحتفالات بذكرى المولد النبوي الشريف، لكن هذه المناسبة لم يحتفل بها العقيد القذافي في ليبيا، بل في دولة النيجر، وكان أن انتقل الوفد اللبناني إلى النيجر، ليشكل جزءاً من المشهد الذي نقلته محطة "الجديد" اللبنانية في بث مباشر، وبالنسبة إلى "جبهة العمل" فإن الوفد المشارك تحرك تحت غطاء دعم عدد من المؤسسات التابعة لقيادات الجبهة، مثل "كلية الدعوة" التي يسيطر عليها جبري، و"إذاعة التوحيد" في طرابلس، فضلاً عن بعض الواجهات الأخرى.

أما السؤال الأكبر في هذا الملف، فهو عن سر تحالف حلفاء "حزب الله"، وتالياً حركة "أمل" مع نظام يتهمونه بإخفاء الإمام السيد موسى الصدر، وكيف يستقيم هذا التحالف مع ذاك، أم أن المسألة هي السعي وراء المال السياسي فحسب..؟[14].

في الإطار الإسلامي

لم تكن غاية "حزب الله" من التعاطي مع الدكتور يكن تستند إلى ثقله في الواقع اللبناني، لأن الجميع يعلمون أن هذا التأثير قد تقلص إلى حد أنه ربما لا يشمل كل أطياف جبهة العمل، لكن الحزب يدرك أن ليكن اسماً معروفاً في العالم الإسلامي، وأنه وجه من وجوه "الإخوان المسلمين"، وأن بعض كتبه يترجم للغات متعددة في أوروبا ودول شرق آسيا، ومن هنا كانت استراتيجية "حزب الله" تقضي باستغلال اسم يكن، فجرى التركيز على إيفاده إلى المؤتمرات الإسلامية المختلفة، وخصوصاً منتديات "الإخوان" ليطرح فيها وجهة النظر المؤيدة للحزب، مقابل رؤية "الجماعة الإسلامية" و"الإخوان" في سوريا والكويت والخليج عموماً، الذين يرفضون أي تحالف مع النظام السوري.

ولعل الواقعة الأهم هنا، هي تكليف يكن من قبل إحدى المنظمات الكويتية (الشيعية) المرتبطة بإيران، بدعوة العلامة يوسف القرضاوي

(14) الأيوبي، أحمد. صحيفة المستقبل اللبنانية، 20/4/ 2007.

إلى مؤتمر نظمته حول التقريب بين المذاهب الإسلامية، وكان أن تحول اللقاء من دعوة للمؤتمر إلى مواجهة عاصفة، وجّه خلالها القرضاوي ليكن سلسلة طويلة من الملاحظات والمآخذ على أدائه، وانتهت بدعوة يكن للتراجع عن ارتباطه بالنظام السوري، والتزام المقاطعة الإخوانية له، والحفاظ على مسيرته الشخصية والدعوية من الانهيار، ومن الخاتمة السلبية التي آل إليها.

وقد شكلت مشاركة يكن في المؤتمر المشار إليه نقطة صدام مع إخوان الكويت (الحركة الدستورية)، الذين استهجنوا انخراطه الكلي في الماكينة الإعلامية والسياسية والمالية لـ"حزب الله".

ومن القضايا التي يجدر التوقف عندها، إيحاء يكن الدائم بعلاقاته المميزة والمؤثرة بـ"حزب العدالة والتنمية" الحاكم في تركيا، ومحاولته اكتساب دور إقليمي، على مستوى العلاقات بين تركيا وسوريا، إلا أن الوقائع تشير إلى أن علاقاته السياسية الفاعلة في تركيا محصورة بـ"حزب السعادة"، الذي يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق نجم الدين أربكان، حيث يشارك في المؤتمرات التي ينظمها، ومن خلال هذه العلاقة تلقت "جبهة العمل" مساعدات عينية خلال عدوان يوليو (تموز) الإسرائيلي على لبنان صيف العام 2006.

وخلال المرحلة الأولى من لقاءات الوساطة التي جرت بين الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح (عضو مكتب الإرشاد في مصر) وبين النائب السابق

يكن، والتي تمت على مراحل متقطعة، ساد جو من التوتر عندما تعمد يكن الإعلان عن اللقاء مع أبو الفتوح عبر قناة "المنار"، ليظهر استمرارية علاقته بتنظيم "الإخوان" على المستوى العربي، في حين اعتبر القيادي الإخواني أن هذا الإعلان شكل استغلالاً غير مقبول لوساطة يقوم بها لرأب الصدع ولمّ الصف الإسلامي.

ورغم هذه الضربة التي تلقاها الحوار واصل أبو الفتوح لقاءاته بيكن، وكان آخرها في اسطنبول، حيث بدا واضحاً أن قيادة "الإخوان" كوّنت رؤية دقيقة حول هذا الملف، واتخذت الموقف النهائي بعد طول انتظار، وبعد آمال بعودة يكن إلى صفوف الجماعة، بددتها مواقف الأخير وانسياقه في الارتباط بالنظام السوري.

ومما زاد في حراجة الموقف اكتشاف قيادة "الإخوان" أن يكن ينوي وضع "جبهة العمل الإسلامي" بتصرف النظام السوري، عبر نقل عملها إلى الداخل السوري، لشق صفوف "الإخوان المسلمين" في سوريا، وقد أثارت المعلومات التي تدولتها الأوساط الإخوانية العربية حفيظة واستغراب معظم المعنيين بالعمل الإسلامي في سوريا والمنطقة، حيث طرحت تساؤلات عن جدوى وحقيقة استعمال جبهة يكن في الداخل السوري، خاصة بعد التصفية الملتبسة والمدروسة لمحمود قول أغاسي (أبو القعقاع)، صاحب الدور الأمني التوريطي المعروف.

وكان لا بد من التوقف ملياً عند إنشاء فرع لجبهة يكن في سوريا، وقد بدأت بعض الاستعدادات العملية لهذه الخطوة، مثل البحث في استئجار

LAU Beirut

شقق في حي البرامكة في دمشق، والبدء في الاتصال ببعض كوادر "الإخوان المسلمين" العائدين إلى سوريا وفق شروط النظام، أو الراغبين منهم بالعودة، حيث يعمل بعض المقربين من يكن على استمالة هؤلاء وابتزازهم وجرهم إلى دائرة الاستقطاب والتوظيف، وصولاً إلى محاولة شق صفوف "الإخوان المسلمين" في سوريا، بالاستناد إلى جملة عناصر أهمها:

- التركيز على الخطاب الإخواني (الشكلي)، وإيهام الرأي العام الإسلامي في سوريا، بأن "جبهة العمل" هي امتداد إخواني، كما هي الحال مع حركة (حماس)، كما أن من شأن تطابق الأسماء بين "جبهة العمل الإسلامي" في لبنان والأردن، أن يضيف التباساً إضافياً إلى الواقع الإسلامي السوري.
- استغلال الحاجات الأمنية والاجتماعية لبعض الكوادر الإسلامية داخل سوريا، وتخليص ملفاتهم عبر التوسط مع الأجهزة الأمنية، التي تلقي القبض في بعض الأحيان على أعداد من الناشطين الإسلاميين، ليتم مقايضة حرياتهم بشروط سياسية.
- تعبئة الفراغ الأمني والمخابراتي الذي تركه اغتيال محمود قول أغاسي (أبو القعقاع)، حيث يتم رفع شعارات المقاومة في العراق وفلسطين والجنوب اللبناني، لاستدراج الشباب المسلم، كما كان يحصل مع أغاسي الذي أفسح له الأمن السوري تنظيم دورات عسكرية وأمنية.

ولعله من المفيد هنا التذكير بالتقاطع الذي عبر عنه يكن خلال المؤتمر التأسيسي لجبهته، مع تنظيم "القاعدة" وأيمن الظواهري، وهو

تقاطع يعمل النظام السوري منذ سقوط العراق بيد الاحتلال الأميركي على تعزيزه واستغلاله، ولدى التعمق في هذا الواقع المستجد، تشير قيادات إخوانية إلى هذه التجربة التي يقاربها يكن اليوم ليست الأولى من نوعها، بل خاضها بعض الذين حاولوا العودة إثر أحداث الثمانينات، وسلكوا درب التسوية مع النظام، مثل أحد قادة "الطليعة المقاتلة" (أبو النور) الذي فتح له النظام السوري المجال حتى بات عضواً في مجلس الشعب، لكنه لحظة تقدمه في دوائر النظام، سقط شعبياً وسياسياً وانتهى كحالة نضالية.

أما يكن فقد سبق له أن قام بخطوات مشابهة أقل وضوحاً، مثلما حصل عندما تحرك بُعَيد اغتيال رفيق الحريري لتنفيس تحرك شعبي ذي طابع إسلامي في عدد من المناطق السورية، ويومها نظم له النظام السوري جولة في أكثر من مدينة وبلدة، ومنها الرقة، حيث ذُبحت له الخراف ورتبت الأجهزة استقبالاً منسَقاً ومدروساً، في سياق تفكيك التحركات الشعبية المعارضة.

«جبهة العمل» و«الإخوان»

طرحت طبيعة تركيبة "جبهة العمل" أسئلة ملحة حول علاقة الدكتور يكن بـ"الإخوان المسلمين"، فهي طبيعة الأشخاص المتحلقين حوله في "جبهة العمل الإسلامي"، وقبلها في "قوى العمل الإسلامي"، التي تضم أمثال أميري حركتي "التوحيد" الشيخ بلال شعبان وهاشم منقارة، وفي "لقاء الشخصيات والجمعيات الإسلامية" الذي يرأسه الشيخ عبد

الناصر جبري، وغيره من الأشخاص الذين كانوا عبر تاريخهم الطويل يرفضون الاعتراف بريادة التجربة الإخوانية، وكانوا يعتبرون أنفسهم، خلال تجاربهم الفاشلة، يؤسسون لوقائع ستتجاوز "الإخوان المسلمين" وتطوي صفحتهم.

وتورد أوساط إسلامية متابعة استدلالات عدة في هذا السياق، منها الاستعدادات لتوسيع دائرة "جبهة العمل"، التي تعمل وفق آلية تسمح للجبهة باستقطاب مزيد من الشبان، وهي تستهدف جمهوراً غير ملتزم دينيا، يشرف عليها الشيخ عبد الناصر جبري، وهو يحاول التغلغل في البقاع، فيما يعمل الشيخ زهير الجعيد في اقليم الخروب، والإثنان من الواجهات السورية-الإيرانية المكشوفة في لبنان.

أما تجربة حركة "التوحيد"، فتذكر أوساط إسلامية أن الدكتور يكن وضع كتاباً حولها أسماه "الأيدز الحركي" وكال فيه النقد للحركة وأدائها، معتبراً أنه من أسوأ التجارب التي خاضها الإسلاميون في لبنان، وقد بلغت ذروة الإحراج في هذا المجال عندما رفض المحامي البيانوني أن يحضر أحد مرافقي يكن من أعضاء "جبهة العمل الإسلامي" الاجتماعين اللذين انعقدا مع يكن، حيث كان الأول في أحد المطاعم، والثاني في مقر إقامة المراقب العام لـ"الإخوان المسلمين" في سوريا.

لم يأتِ تحرك مكتب الإرشاد في جماعة "الإخوان المسلمين"، وهو يمثل جهة الارتباط الخارجية للجماعة، من أجل وساطة محلية بين

يكن وقيادة "الجماعة الإسلامية" في لبنان، بل كان للتحرك بعد إقليمي وإسلامي متعدّد الأوجه، حيث استطاع النظام السوري تحويل "جبهة العمل الإسلامي" إلى واجهة لتسويق سياساته، ولتبرير الاختراقات الإيرانية للساحة العربية.

من هنا اضطرت قيادة "الإخوان" إلى اتخاذ موقف حاسم، بعد طول انتظار للوساطات والنقاشات التي تأخذ بالاعتبار سابقة يكن في العمل، والسعي لضبط وحدة الصف، خاصة في الظروف العاصفة التي تمر بها المنطقة، والتي تلقي بظلالها الثقيلة على الحالة الإسلامية، وقد أبلغ أبو الفتوح يكن رأي القيادة الإخوانية في سبل حل الإشكالية الراهنة عبر الخطوات الآتية:

أولاً: الحل الفوري لـ"جبهة العمل الإسلامي" وإيقاف أي مفاعيل سياسية لها.

ثانياً: فك الارتباط الأمني والسياسي والمالي بالنظامين السوري والإيراني.

ثالثاً: العودة إلى صفوف "الجماعة الإسلامية" في لبنان، دون اشتراط الحصول على أي منصب قيادي.

وقد تلقى يكن نصيحة تؤكد ضرورة التزام قرارات "الجماعة" والتفرغ للكتابة، كحل للبقاء على خريطة العمل العام، إلا أن الرد جاء بالرفض، حيث تساءل رئيس "جبهة العمل" عما يفعله بمن شكلوا الجبهة معه، فكان الجواب من أبو الفتوح أن هؤلاء لم يجتمعوا على ثوابت فكرية، بل

تم تجميعهم لغايات سياسية محدودة، تتناقض في مقاصدها مع توجهات "الإخوان".

وتحسباً لتسرب نتائج اللقاءات بين يكن وأبو الفتوح، عمد الأخير إلى إشاعة أجواء مناقضة تماماً للحقيقة، فأوحى لأعضاء في الجبهة أن موقف قيادة "الإخوان" جاء مؤيداً له، وأن إجراءات "عقابية" اتخذت بحق قيادة "الجماعة الإسلامية" في لبنان.

إن النتيجة التي توصل إليها الحوار بين قيادات "الإخوان المسلمين" وبين يكن هي الفشل، وبالتالي، فإن قناعة نهائية تكونت لدى مكتب الإرشاد والقيادات المعنية بالعلاقات الخارجية، أن يكن وأداءه باتا يشكلان عاملاً من عوامل الانقسام وشق الصف الإخواني والإسلامي (السني) عموماً، وبالتالي فإن هذه القناعة لاقت طريقها عبر القنوات التنظيمية، عبر ما يشبه التعميم بضرورة الأخذ بعين الاعتبار نتائج المفاوضات مع يكن وإصراره على التمسك بجبهته ورفض طلبات القيادة الإخوانية، وبالتالي اعتباره خارج نطاق جماعة "الإخوان المسلمين".

أما العلاقة بين أعضاء "جبهة العمل" في ضوء ما أشاعه يكن، فإن على هؤلاء الأعضاء الاتصال بقيادة "الإخوان" لاستجلاء حقيقة الموقف، ولتبيان النظرة التي يكونها الإسلاميون عنهم في العالم العربي، ولعل أبرز معالم هذا الصراع، تعميمان داخليان صادران عن قيادة "الجماعة الإسلامية" في لبنان، يعكسان التوجه العام لدى "الإخوان المسلمين" لعزل يكن ومقاطعة جبهته، الأول صدر على مستوى طرابلس

والشمال، طالب فيه نقباء الأسر والحلقات بمقاطعة أي نشاط لـ"جبهة العمل" باعتبارها "مصدر إحراج" و"موضع لغط" داخلي، نظراً "لوضع يكن الجديد كرئيس ومؤسس للجبهة"، منتهياً إلى "الطلب من الإخوان كافة ضرورة عدم المشاركة في أي نشاط يدعون إليه تحت اسم جبهة العمل الإسلامي، أو مكتب الداعية فتحي يكن، إلا بعد مراجعة مسؤول المكتب شخصياً والحصول على إذن خاص بذلك"[15]، والثاني جاء تعميماً على صعيد لبنان عامة[16].

---

(15) نص التعميم الصادر عن المكتب الاداري في الجماعة الإسلامية في طرابلس حول كيفية التعامل مع جبهة العمل الإسلامي.

«ناقش مكتب طرابلس في «الجماعة الإسلامية» نشاطات «جبهة العمل الإسلامي»، كما ناقش اللغط الذي يثار جراء دعوة عدد من الإخوان للمشاركة في نشاطاتها. كما ناقش المكتب من منطلق المصلحة العليا للجماعة، إيجابيات المشاركة وسلبياتها على الواقع التنظيمي للحركة. كما ناقش المكتب الوضع التنظيمي للأخ الدكتور فتحي يكن، والإحراج الذي تسببه دعوة الاخوان للمشاركة في بعض نشاطات «جبهة العمل الإسلامي». وانطلق الاخوة أعضاء المكتب في مناقشتهم من المكانة الشخصية للأخ فتحي يكن عند الاخوان وصولا إلى وضعه التنظيمي الجديد كرئيس ومؤسس ل«جبهة العمل الإسلامي».

لذلك: قرر المكتب بالإجماع، الطلب من الاخوان كافة ضرورة عدم المشاركة في أي نشاط يُدعون إليه تحت اسم «جبهة العمل الإسلامي»، أو مكتب الداعية فتحي يكن إلا بعد مراجعة مسؤول المكتب شخصيا والحصول على إذن خاص بذلك.

ملاحظة: الرجاء تعميمها على الاخوة أعضاء الاسرة. في 13/ 11/2007.

(16) نص التعميم الصادر عن الجماعة الإسلامية / المكتب العام/ بخصوص التعامل مع جبهة العمل الإسلامي.

«يعرف الاخوة الظروف التي أدت إلى تأسيس «جبهة العمل الإسلامي»، وأن هذه الجبهة احتضنت الخارجين من الجماعة، وأنها تتهم الجماعة في مواقفها السياسية، وتدعي انحيازها إلى جبهة الرابع عشر من آذار، في الوقت الذي تصرح فيه علانية أنها جزء من تجمع الثامن من آذار، ويعرف الاخوة الجهات المولة للجبهة، ومحاولتها شراء الناس وادعاءها ان الجماعة تخلت عن العمل المقاوم، وأن (قوات الفجر) الجناح المقاوم في الجبهة هي التي تتبنى هذا العمل، والجميع يعلم عدم صحة هذا الادعاء، وأن الجماعة لا تزال وستظل تتبنى العمل المقاوم، طالما هناك عدوان صهيوني على لبنان وفلسطين، وهي لا تصادر حق الآخرين أن يقوموا بواجبهم، لكن نتمنى أن يكون ذلك واقعا وليس ادعاء.

وإن من أشد ما يجرح مشاعرنا أن يتولى الأخ الكريم الدكتور فتحي يكن بعد خروجه من الجماعة رئاسة هذه الجبهة، وكنا نتمنى أن يحفظ مقامه بين إخوانه، لكنه اختار لنفسه هذا الموقع، فلا بد أن يتحمل تبعاته ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وحرصا منا على التميز، فإن قيادة الجماعة تحدد أسس تعامل الإخوة مع الجبهة وأعضائها في النقاط التالية:

أولا: الامتناع عن المشاركة في نشاطات الجبهة وعدم تلبية دعواتها في المناسبات، والامتناع عن العمل الوظيفي معها.

ثانيا: عدم دعوة الجبهة للمشاركة في أي من نشاطات الجماعة أو مناسباتها.

ثالثا: المحافظة على العلاقات الشخصية الأخوية والطبيعية مع أعضاء الجبهة، بمن فيهم رئيسها الدكتور فتحي يكن، وذلك لمن له علاقة سابقة، وفي حدود التزاور في المناسبات الخاصة.

بيروت في 1/12/2007.

يكن وإخوان سوريا

سبقت المواجهة العلنية الأولى بين يكن و"الإخوان" السوريين وقائع متتابعة، كان أخطرها الموقف الذي أصدره يكن إثر زيارة وفد من الجماعة إلى لبنان في شهر مارس (آذار) 2006، واجتماعه إلى عدد من الشخصيات السياسية في قوى 14 آذار ومن القوى الإسلامية، بمن فيهم الدكتور يكن، الذي أصدر بياناً عنيفاً ضد اجتماع الوفد الإخواني بالنائب وليد جنبلاط.

واستمر يكن في تبرير لقاءاته المتواصلة مع الرئيس السوري بحمل ملفات إسلامية كبرى، أهمها ملف المصالحة بين "الإخوان" والنظام، وفي الآونة الأخيرة، أعيد طرح هذا الملف بطريقة مثيرة للاستفهام، حيث سارع يكن للإعلان عن انعقاد لقاء بينه وبين البيانوني في اسطنبول، مشيراً إلى أن الهدف من وراء اللقاء هو "التوصل إلى تسوية بين تنظيم "الإخوان المسلمين" والنظام السوري، وأن اللقاء يندرج ضمن المبادرة التي بدأ بها منذ فترة طويلة، بهدف الوصول إلى تحقيق مصالحة بين الطرفين في أعقاب الحوادث التي وقعت في السبعينيات.

وكشف عن المطالب التي حمله إياها وفد الإخوان، معتبراً أن الوصول إلى ذلك يحتاج إلى تفاهمات على آلية ومنهجية تحقيق المصالحة، وقد طرح الموضوع مع القيادة السورية، ومع الرئيس الراحل حافظ الأسد قديماً، ومع الدكتور بشار الأسد حديثاً، لأخذ ضمانات معينة والاتفاق على آلية للعودة وإنجاز المصالحة المنشودة، وعما إذا كان قد نقل

إلى السوريين مطالب الإخوان وأجواء اللقاء الأخير قال يكن: "لم أقابل المسؤولين السوريين لانشغالي بالأوضاع الداخلية، ولم أتمكن من طرح القضية معهم"، مشدداً على "أن الإعلان عن قيام "جبهة الخلاص" وتعاون التنظيم مع نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام سيجعل المهمة صعبة للغاية إلى جانب موقفه المعادي للنظام". وأضاف: "لا أنتظر أن يتجاوب النظام مع مطالبنا بالمصالحة بسبب موقف الإخوان المعادي للنظام، ولأنهم وضعوا أنفسهم في خانة "جبهة الخلاص" التي هددت بالعمل على إسقاط النظام".

وشن رئيس "جبهة العمل الإسلامي" هجوماً عنيفاً على إخوان سوريا، متهماً إياهم بالعمالة لأميركا وبالخروج عن ثوابت التنظيم الإخواني، وبمسايرة العدو الإسرائيلي، مؤكداً "ان الإخوان في سوريا خارجون عن ثوابت التنظيم (الإخواني) وان موقفهم السياسي شاذ ويختلف عن موقف القيادة المركزية للإخوان التي تدعم المقاومة وترفض إسقاط النظام السوري".

ويورد الدكتور يكن في حديثه إشارات إلى أنه يتحكم بقرارات القيادة الإخوانية، كما هو الحال عندما يتساءل إذا اختلف مع "الإخوان" السوريين "فهل نخرجهم من التنظيم؟"، علماً بأنه لا يحتل أي موقع في التنظيم الدولي، لا في مجلس الشورى ولا في مكتب الإرشاد، أما الالتصاق بمواقف المرشد محمد عاكف، فإن هذا الأخير سبق له أن أعلن تأييده لـ"حزب الله" في مواجهة عدوان صيف 2006 بناء على توصية من الأمين

LAU Beirut

العام لـ"الجماعة الإسلامية" المستشار الشيخ فيصل مولوي، كما أن عاكف تبنى رؤية "الجماعة" في لبنان حول الاستراتيجية الدفاعية المبنية على النموذج السويسري، باعتبار أن قيادة "الإخوان" تتعامل مع الشؤون المحلية على قاعدة "أهل مكة أدرى بشعابها".

يتحدث الدكتور يكن عن خروج إخوان سوريا عن الثوابت الإخوانية، وكأنه في موقع القرار، ويضع نفسه في إطار اصطفافات داخلية، تسمح له بالتفكير في تقرير مصير إخوان سوريا داخل التنظيم الإخواني. وفي هذا الإطار تؤكد مصادر قيادية في مكتب الإرشاد، القائم والمشرف على تنسيق السياسات العامة والخارجية لـ"الإخوان المسلمين" أن صلة يكن التنظيمية بهذا المكتب قد انقطعت منذ افترق عن قيادة "الجماعة الإسلامية" في لبنان، وأنه حاول إدخال أو توسيط بعض الشخصيات الإخوانية، مثل الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح.

ورداً على إصرار يكن على تشويه مواقف "الإخوان" السوريين، أعلن المراقب العام لجماعة "الإخوان المسلمين" في سوريا علي صدر الدين البيانوني بتاريخ 2007/3/14 أن رئيس "جبهة العمل الإسلامي في لبنان" فتحي يكن لم يحمل أي وساطة بين الجماعة والنظام في سوريا حين التقاه في مدينة اسطنبول التركية الشهر الماضي، وأنه (يكن) كان شديد التهجم على النظام السوري، في حادثة شبيهة بالمحادثات التي أجراها الدكتور يكن مع الرئيس فؤاد السنيورة في السراي الحكومي، بعد تصريحه الرافض إسقاط رئيس الوزراء في الشارع، وقد أكد مشاركون في الاجتماع أن الدكتور يكن شن هجوماً عنيفاً على "حزب الله" وأدائه المذهبي، فضلاً عن مخاطر المشروع الإيراني في المنطقة!

وقد تجنب البيانوني في مقابلة مع وكالة "يونايتدبرس إنترناشيونال" الحديث عن رئيس "جبهة العمل الإسلامي" كأحد القيادات الإخوانية، بل قال إن "علاقتنا بفتحي يكن قديمة والرجل طلب لقاء منذ فترة، واتصل ليبلغني أن لديه كلاماً يريد أن يوصله إلي فأبديت استعدادي ووجهت إليه رسالة أوضحت فيها موقف الجماعة من النظام، لمعرفتي بأنه على صلات معه وكان عائداً للتو من دمشق، وبيّنت له فيها أن أيدينا كانت ممدودة طوال خمس سنوات ولكن لم نجد أي موقف إيجابي من النظام، ولذلك نحن الآن غير مقتنعين بأن هذا النظام جاد في أي حوار".

وأشار البيانوني إلى أن عدداً من الشخصيات العربية والإسلامية، الرسمية والشعبية، حاولت التوسّط لإيجاد مخرج من الأزمة المزمنة عن طريق الحوار، إلاّ أنّ كلّ هذه المواقف الإيجابية والمساعي الحميدة، لم تُقابَلْ من النظام إلاّ بالصدود والإصرار على سياساته المعادية للجماعة، بل بالمزيد من التشدّد والقمع، ملاحظاً أن النظام السوري مستمر في لعبته المكشوفة، في محاولة توثيق علاقاته بالحركات الإسلامية في الخارج، واستقباله زعماء هذه الحركات الإسلامية، والتظاهر بالانفتاح على الإسلام والتديّن في الداخل، ليستخدم ذلك كلّه في حربه ضدّ الجماعة، مما يترك في نفوس "الإخوان" مرارة شديدة، من انطلاء هذه اللعبة على بعض الإخوة في الخارج، فيسهمون من حيث لا يشعرون، في توجيه الطعنات لإخوانهم داخل السجون والمعتقلات، وفي المنافي والمهاجر.

خاتمة

في خلاصة لكل ما تقدم، يمكن القول إن "جبهة العمل الإسلامي" هي نموذج هجين بين النماذج الإسلامية، فهي حالة تجميعية، لا تقوم على أسس فكرية وسياسية واضحة، ولا تتمتع بمقومات الصمود الذاتي والاستمرار البنيوي والاتساع الشعبي.

فرغم أن رئيسها الدكتور يكن يعتبر من واضعي أسس تنظيم "الجماعة الإسلامية" في لبنان، ومع أنه من المنظرين في الكثير من مجالات العمل الإسلامي، إلا أنه لم يستطع إقامة حالة تتمتع بالحد الأدنى من مواصفات الجودة النظرية أو التطبيقية، بل انغمس في تلبية متطلبات السياستين السورية والإيرانية في لبنان، على نحو أفقده الكثير من الوزن داخل وخارج الساحة الإسلامية.

ولم يكن التشابه في الأسماء بين جبهتي العمل في الأردن ولبنان كافياً لإدخال الالتباسات إلى نادي الحركات الإسلامية حول دور يكن وجبهته، ومجمل القيادات الإسلامية تبدي أسفاً واضحاً لما آلت إليه تجربة واحد من أبرز وجوه الحركة الإسلامية، أداء ومواقف وارتباطات.

الأصولية السنية المسلحة في لبنان الظروف والمآلات

فادي شامية(*)

من خلال قراءة تاريخ وواقع الجماعات العنفية في لبنان، يظهر أن تاريخ نشوئها يعود إلى أكثر من عشرين سنة، وأنها استفادت من الانقسامات المستمرة في المجتمع اللبناني، وأجواء الحرب الحارة والباردة التي تسيطر عليه بشكل دائم، ومن التعدد الطائفي والمذهبي الذي يطبع الحياة فيه، فضلاً عن هشاشة الدولة بحد ذاتها، وأجواء الحرية النسبية الموجودة في هذا البلد، وقد انعكس كل ذلك بسهولة في تكوّن هذه المجموعات وقيامها، وفي تنفيذها أعمالاً عنفية على خلفيات سياسية متعددة، بعضها يتصل بأهداف لبنانية داخلية، وبعضها يرتبط بما يتعرض له المسلمون في بلدان العالم المختلفة.

(*) صحافي وباحث لبناني، متخصص في القضايا الإسلامية وشؤون القدس.

LAU Beirut

لمحة تاريخية

ثمة عوامل عديدة أسهمت في انتشار الحركات الأصولية السنية المسلحة في العالم الإسلامي، لعل من أهمها:

1. زوال الخلافة الإسلامية، والسعي لاستعادتها بالقوة.
2. احتلال فلسطين، والصراع ضد الدول الداعمة لها.
3. مقاومة الاحتلال الذي وقع على العديد من البلدان الإسلامية.
4. الاضطهاد الذي تعرضت له العديد من الحركات الإسلامية من قبل الأنظمة القائمة في أوطانها.

ولا يعني ذلك أن هذه القضايا الكبرى وغيرها من القضايا الأقل أهمية، ليست قضايا محقة من وجهة النظر الإسلامية، أو حتى غير الإسلامية، الأمر الذي جعل من التسلح والتدريب مفهوماً جهادياً للعديد من الإسلاميين، حتى أولئك الذين لا يقرون اليوم أداء المجموعات الأصولية المسلحة.

فالمشروع الصهيوني في فلسطين -على سبيل المثال- كان السبب الأساس لتشكل "النظام الخاص" أو "التنظيم العسكري السري" داخل حركة الإخوان المسلمين في مصر، أم الحركات الإسلامية في العالم، لكن الممارسات التي قام بها هذا التنظيم فيما بعد جعلت مؤسس التنظيم حسن البنا يتبرأ ممن ارتكب بعض الأعمال بالقول: "ليسوا اخواناً وليسوا مسلمين".

LAU Beirut
Riyad Nassar Lib

ومثل ذلك يمكن أن يقال عن الحركات الأصولية المسلحة التي نشأت في العديد من بلاد المسلمين، بهدف مقاومة المحتل الأجنبي، وقد نالت على هذا الأساس دعم معظم المسلمين، قبل أن تتحول إلى حركات غير مقبولة من الأغلبية، والمثال الواضح على ذلك هو تنظيم القاعدة، الذي قاتل في أفغانستان بفعالية ضد الروس المحتلين، ثم تحوّل بعد ذلك إلى تنظيم دولي يعتمد طرقاً مثيرة للجدل في مواجهة قوى الاستكبار العالمي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية.

وثمة جذر آخر للتطرف الإسلامي، يتمثل في الاضطهاد الرهيب الذي تعرّضت له الحركات الإسلامية، ولا سيما في مصر، اعتباراً من الفترة التي أعقبت اغتيال الإمام حسن البنا، في 12 - 2 - 1949، ولا سيما خلال الأعوام 1954، 1958، 1964 وصولاً إلى إعدام سيد قطب ورفاقه في أغسطس (آب) من العام 1966. هذا الاضطهاد ما زال موجوداً إلى اليوم، وهو عامل أساس في رفض العديد من المجموعات الأصولية السنية لانتهاج طريق التغيير السلمي، ولعله العامل الأول في خروج الكثير من الحركات الأصولية المسلحة من عباءة الإخوان المسلمين، التي ما تزال تحافظ على النهج السلمي في رؤيتها التغييرية في المجتمعات التي تعمل داخلها.

لقد شهد المشروع الذي يستعجل التغيير بالعنف نقلة نوعية مع ولادة تنظيم "القاعدة" في أفغانستان عام 1987، ثم مع تأسيس أسامة بن لادن "الجبهة الإسلامية العالمية للجهاد ضد اليهود والصليبيين" عام 1998، ليصل في مراحله الراهنة إلى الاصطدام بالحكومات "الكافرة" و"المرتدة" و"العميلة" وفق أدبيات القاعدة.

والأهم في هذا الاستعراض التاريخي هو انفراط العقد التنظيمي للقاعدة مع احتلال أفغانستان عام 2001، الأمر الذي أدى إلى نتائج مأساوية، بعد تحوّل القاعدة من حالة تنظيمية إلى حالة فكرية، بفعل تدمير بنيتها التحتية، واعتقال أو قتل معظم الأعضاء والقادة، فصارت كل جماعة تتبنى العنف سبيلاً للتغيير "قاعدة" صغيرة، وصار كل إسلامي مظلوم أو متحمس نواة "قاعدة"، يعلن البيعة لزعيمها "الكبير" أو لزعمائها المحليين، ويعلن جهوزيته لممارسة "واجبه الجهادي" بناءً على تأثره الفكري وليس ارتباطه التنظيمي(1).

بدايات الحركات السنية المسلحة

كانت البدايات في لبنان في المناطق ذات الكثافة السنية، أي في الشمال، لكن ليس بالضرورة أن كل هذه الحركات الأصولية قد تحوّلت لاحقاً نحو العنف، بل إن غالبيتها حافظ على النهج السلمي، ففي العام 1946 أسس الشيخ سالم الشهال –توفي في يوليو (تموز) 2008 - حركة "شباب محمد"، ثم تغيّر الاسم إلى "الجماعة. مسلمون"، وقد انتشرت هذه الحركة في مناطق عكار والمنية والضنية، وبعض مناطق الشمال الأخرى، وأثناء الحرب الأهلية في لبنان، أسست في العام 1976 ميليشيا تابعة لها تحت اسم "الجيش الإسلامي"، لكنه انتهى قبل نهاية الحرب الأهلية.

(1) أنظر: فادي شامية، القاعدة في لبنان: واقعها واستغلالها ومعالجتها، منشور في صحيفة المستقبل اللبنانية، 23/4/2007، العدد 2594.

LAU Beirut

وعلى أنقاض ثلاثة فصائل أصولية صغيرة هي: "المقاومة الشعبية" و"حركة لبنان العربي" و"جند الله" نشأت حركة التوحيد الإسلامي، والتي سيطرت على طرابلس لاحقاً، وصولاً إلى العام 1985 إثر مواجهة دامية مع الجيش السوري(2).

وفي العام 1964 نالت "الجماعة الإسلامية" العلم والخبر، من وزارة الداخلية اللبنانية، كجمعية سياسية، بعد رفض جماعة عباد الرحمن العمل السياسي، وكان من أبرز المؤسسين، الدكتور فتحي يكن(3)، القاضي الشيخ فيصل مولوي(4)، والأستاذ إبراهيم المصري، وقد لعبت "الجماعة الإسلامية" دوراً بارزاً في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي عام 1982، من خلال جناحها المقاوم، "قوات الفجر"، الذي لمع اسمه في صيدا، وليست "قوات الفجر" أول تنظيم عسكري للجماعة، فقد سبق لها ان انخرطت في تنظيم "المجاهدون" العسكري، في الشمال، و"الجماعة الإسلامية" تتبنى العمل السياسي، وفق آليات الديمقراطية، ولا تملك حالياً أي جناح عسكري، ومواقفها قريبة من "تيار المستقبل"، دون أن تتماهى فيه أو تكون جزءاً من تحالف الأغلبية والمسمى قوى 14 مارس (آذار)(5).

(2) بعد وفاة مؤسسها سعيد شعبان انقسمت الحركة إلى جناحين، الأول بقيادة نجله بلال، والثاني بقيادة هاشم منقارة، وكلا الجناحين الآن من حلفاء النظام السوري.

(3) رئيس «جبهة العمل الإسلامي»، المتحالفة مع سوريا و«حزب الله»، حالياً.

(4) أمين عام «الجماعة الإسلامية» حالياً.

(5) سناء الجاك، طرابلس بوابة السلفيين: دراسة حول الحركات السلفية في لبنان، صحيفة الشرق الأوسط، 25/6/2007.

وخلال فترة وجود الجيش والمخابرات السورية في لبنان، جرى الإعلان أكثر من مرة عن إلقاء القبض على شبكات إسلامية متشددة، بعضها متأثر فعلاً بفكر القاعدة، وبعضها يدخل في إطار الاستغلال السياسي لواقع هذه الجماعات.

ومع احتلال العراق في العام 2003 ازدهرت ظاهرة "المجاهدين" الراغبين بالمشاركة في قتال "الصليبيين المحتلين"، وقد نشطت عدة مجموعات بهدف تأمين الدعم اللوجستي وتسهيل انتقال المقاتلين، "بغض نظر" واضح من قبل سوريا، قبل أن يضطر النظام السوري بفعل الضغوط الغربية إلى تقييد حركة هؤلاء أو البطش بهم.

ومع انسحاب الجيش والمخابرات السورية من لبنان في العام 2005، شعرت المجموعات المتأثرة بالقاعدة بأن قدرتها على التحرك قد زادت، فظهرت عدة "مجموعات قاعدية" في أكثر من "منطقة سنية" في لبنان، وكان هناك وجود الفعلي للعديد من الشباب العائدين من العراق، أو المتأثرين بفكر القاعدة، أو الخائفين من شركائهم في الوطن، فضلاً عن أولئك المخترقين، أو المتجلببين بثياب القاعدة لإخفاء حقيقة انتماءاتهم المخابراتية(6).

---

(6) أنظر: فادي شامية، القاعدة في لبنان: واقعها واستغلالها ومعالجتها، مرجع سابق.

LAU Beirut

ألوان متباينة يجمعها العنف

بحكم واقعها في لبنان، يمكن تقسيم الجماعات العنفية المتشددة إلى عدة أقسام:

1- **جماعات "القاعدة" العاملة في لبنان:** المقصود بالجماعات العاملة داخل لبنان تلك الجماعات المتأثرة بفكر القاعدة، والتي تحاول إنشاء خلايا لها في لبنان باعتباره "ساحة جهاد" وليس "ساحة نصرة"، وذلك من خلال إسلاميين متشددين من جنسيات مختلفة.

2- **جماعات القاعدة العابرة:** هدف هذه الجماعات تقديم الدعم، وتسهيل انتقال المقاتلين إلى العراق، أو البقع الساخنة الأخرى من العالم، فالساحة اللبنانية لدى هذه المجموعات لا تعدو كونها "ساحة نصرة"، وعليه فإن هدف هذه الجماعات ووجودها مؤقت في الغالب، ما لم تقرر التحوّل نحو الداخل.

3- **الجماعات السلفية الجهادية:** ليست كل الجماعات السلفية الجهادية مرتبطة فكرياً بالقاعدة وإن كانت تتناغم معها، وثمة مجموعات لها أولويات محلية، تتعلق بالمخاطر التي ترى بنفسها أنها توجب التحرك، وهذه الجماعات على وجه التحديد باتت تنشط في أكثر من مكان مؤخراً، ولا سيما في الشمال، نتيجة شعورها بالخطر المبني

على ازدياد الاحتقان المذهبي في لبنان، ولقد طاولت هذه الفئة العديد من الاعتقالات "الموسمية"، كان آخرها تلك التي جرت اعتباراً من مطلع شهر أبريل (نيسان) على خلفية توقيف اللبناني بسام حمود في المملكة العربية السعودية، فكرّت سبحة التوقيفات وشملت أكثر من 50 شخصاً، معظمهم من السلفيين الذين لا هدف عسكرياً لهم في لبنان أو خارجه، علماً أن التيار السلفي في لبنان لا يتبنى العنف بغالبيته الساحقة، وهو مؤطّر بجمعيات قانونية تمارس أعمالاً اجتماعية وثقافية وإغاثية، كما كشفت التوقيفات اللاحقة على اعتقال بسام حمود عن وجود عدد من الإسلاميين الذين يتدربون على استخدام السلاح على يد مدربَين أحدهما تركي والآخر يحمل الجنسية الروسية، بهدف الانتقال إلى العراق[7].

وضمن الجماعات السلفية الجهادية يمكن إدراج العديد من الجماعات الفلسطينية المتشددة، كتنظيم جند الشام المنحل، و"عصبة النور" سابقاً، وتنظيم "عصبة الأنصار"، الذي يشهد تحوّلاً ملحوظاً نحو "الواقعية"، بعدما بات قوة عسكرية وسياسية وازنة في مخيم عين الحلوة.

4- جماعات إسلامية "متحمسة": الإسلاميون المتحمسون كثيرون في لبنان، وفي كثير من الأحيان يكون تصرف هؤلاء غير منضبط، ويؤدي إلى عكس الغرض الذي انطلقوا من أجله، تماماً كما حصل في التظاهرة الضخمة التي خرجت في فبراير (شباط) من العام 2006 على

(7) وقد كان هؤلاء يتدربون على السلاح والتفجيرات في معسكر في مدينة طرابلس، تمهيداً للانتقال إلى العراق. أنظر: صحيفة الحياة، لندن، 12/4/2007.

خلفية الصور المسيئة للرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وضمن الفئة نفسها يمكن إدراج الخلية التي "فكّرت" وخططت لاغتيال السيد حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، في الأيام الأخيرة التي سبقت انعقاد آخر جلسة حوارية في مجلس النواب في مارس (آذار) 2006.

5- القاعدة المزيفة: المقصود بها، كل ما ينسب للقاعدة من أعمال تقوم بها جهات أخرى، ثم تلصقها بالقاعدة، عبر بيانات مفبركة، أو شخصيات مخترقة، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد صدر في لبنان أكثر من بيان في التهجم على حكومة السنيورة وعلى تيار المستقبل، منسوب للقاعدة، إضافة إلى بيانات أخرى ذات نفس مذهبي تهدد باستخدام العنف لتصفية رموز الآخر، وغالباً ما كانت البيانات تذيّل بأسماء مجهولة، كتنظيم القاعدة في بلاد الشام، أو المجاهدون في لبنان أو غير ذلك من الأسماء الوهمية[8]، فضلاً عن البيان الشهير المنسوب إلى "تنظيم النصرة والجهاد في بلاد الشام" الذي أعلن فيه أحمد أبو عدس، بالإكراه على الأرجح، مسؤولية تنظيمه عن تصفية رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.

وضمن هذه الفئة أيضاً يمكن إدراج المنظمات المرتبطة بأنظمة مخابراتية، رغم إعلانها الارتباط بالقاعدة إخفاءً لحقيقة انتمائها، ولو

(8) على سبيل المثال أفادت «وكالة الصحافة الفرنسية» في خبر لها من دبي، أن بياناً نسب إلى «المجاهدين في لبنان» ونشر على موقع على الإنترنت، دعا السنّة اللبنانيين الى الاستعداد «لمواجهة الشيعة المتمثلين بحزب الله، والذين يريدون الهيمنة على لبنان كاملا». أنظر: صحيفة النهار اللبنانية، تاريخ 18/10/2006.

كان فيها من غير المرتبطين بهذه الأجهزة، والمثال الفاقع على هذه الفئة منظمة "فتح الإسلام" المرتبطة بالنظام السوري.

عوامل ظهور الفكر المتطرف

فضلاً عن الأسباب العامة للانتشار المحدود لفكر القاعدة في عدد من المناطق السنية في لبنان، والمتمثلة بازدياد كراهية الغرب وأميركا على وجه الخصوص، بالتزامن مع انحسار الشعارات القومية لمصلحة تلك الإسلامية، فإن ثمة أسباباً خاصة لمثل هذه الظاهرة في لبنان، تتمثل في وجود بيئات مناسبة لظهور التطرف، قوامها الحرمان والجهل والتهميش، كما في باب التبانة في الشمال على سبيل المثال لا الحصر، ووجود من يزيّن للشباب الرافض لواقعه "طريق الحور العين" بركوب موجة القاعدة، إضافة إلى وجود رغبة حقيقية لدى العديد من الشباب السنّي الملتزم بممارسة "الجهاد" أسوة بإخوانهم الشيعة، الأمر الذي لا يجدونه متاحاً في ظل "الحصرية الحزبية والمذهبية للمقاومة" في لبنان، فتكون النتيجة إما التوجه إلى العراق أو "الجهاد في الداخل"، وهو ما يفسر مطالبة العديد من الموقوفين بتهمة الانتماء للقاعدة بمعاملتهم كمقاومة، تحت شعار "عدم جواز اعتبار السلاح بأيدي الإسلاميين الشيعة مقاومة، واعتباره بأيدي الإسلاميين السنّة إرهاباً".

إضافة إلى ما سبق ثمة توجه عام لدى القاعدة للاهتمام بمنطقة الشام، ولا سيما فلسطين و"أكنافها"، من باب رفع الحرج المتمثل باتهام

القاعدة بأنها تولي الصراع مع أميركا أولوية على الصراع مع "إسرائيل"، وهو ما يفسر الاهتمام المتزايد لأيمن الظواهري بالوضع في لبنان وفلسطين، وتحريضه الفلسطينيين ضد اتفاق مكة، والإسلاميين اللبنانيين ضد قوات اليونيفيل المصنفة ضمن "الصليبيين" في قاموسه الفكري.

ومع تصاعد الاحتقان المذهبي في لبنان توافر مبرر آخر لانتشار الفكر المتشدد، المتخذ من المسلمين الشيعة هذه المرة هدفاً له، بالتزامن مع تفاقم العنف المذهبي في العراق، والخوف من انتقاله إلى لبنان، وشعور العديد من الجماعات الإسلامية بضرورة تسليح نفسها لأهداف دفاعية أو هجومية.

كما أن المعالجة الأمنية الخاطئة لملف القاعدة تمد بدورها الفكر المتشدد بالمزيد من الدوافع، وهي في أكثر من حالة عقّدت الأزمة بدل حلها، بدلالة المواجهات في جرود الضنية مطلع العام 2000، والتي كان بالإمكان تفاديها لولا الإصرار على الحل العسكري في مواجهة شباب لجأوا أصلاً إلى الجرود، نتيجة إحساسهم بالظلم والملاحقة الأمنية التي أذاقتهم كؤوس العذاب، وقد تبين لاحقاً أن ممن اعتقل على خلفية هذه الأحداث شباب أبرياء، احتجزوا وعذبوا ولم يُبَت ملف محاكمتهم إلى أن أُطلق سراحهم بالعفو في العام 2005، وقد ولّد هذا الأسلوب من المعالجة العديد من الجماعات العنفية الصغيرة، التي توزعت على غير مدينة أو قرية أو مخيم في لبنان، وقامت باستهدافات مدانة طاولت الجيش اللبناني نفسه.

الاستغلال السياسي

يتخذ الاستغلال السياسي لوجود الحركات الأصولية في لبنان عدة أشكال، أبرزها:

الاختراق: والمثال الأبرز على هذه الحالة، تنظيم "فتح-الإسلام"، الذي جرى إنشاؤه برغبة مخابراتية واضحة، من دون أن يعني ذلك أن التنظيم لا يضم إسلاميين متشددين لا صلة لهم بأي نظام مخابراتي، أو أنه لم يستقطب إسلاميين فارين من وجه القضاء، لأسباب بعيدة عن "خدع المخابرات"، كأمثال الفارين من منطقة التعمير في صيدا، أو "الجهاديين" الملتحقين بالتنظيم من مخيمات فلسطينية أخرى في لبنان وخارجه، لكن ملابسات نشأة التنظيم وارتباطه السابق بـ"فتح-الانتفاضة" المرتبطة بدورها بالنظام السوري، وملابسات الظهور السابق لولادة التنظيم من قبل كل من أبو خالد العملة، وشاكر العبسي، مضافاً إليه ما كشفت عنه تحقيقات عين علق، يثير أكثر من علامة استفهام حول دور هذا التنظيم وارتباطه بالمخابرات السورية.

"فبركة" بيانات المسؤولية: فمن المعروف "مفاخرة" الجماعات التي تحمل "فكر القاعدة" بأعمالها، وإصدارها بيانات التبني على هذا الأساس، لكن الجانب الآخر من هذه الحقيقة أن العديد من الجهات تصدر البيانات بالنيابة عن القاعدة لتحميلها أعمالاً لم تقم بها، أو للتستر على أعمال قامت بها أجهزة مخابراتية، تماماً كما حصل

LAU Beirut

في عملية اغتيال الرئيس رفيق الحريري، حيث جرت فبركة "شريط أبو عدس" الشهير، تحت اسم تنظيم "النصرة والجهاد في بلاد الشام"، ومثل ذلك يقال عن قصف تلفزيون المستقبل إبان الوجود السوري في لبنان، إضافة إلى العديد من البيانات الصادرة باسم تنظيم "جند الشام"، أو تلك المصوغة بما لا يدع مجالاً للشك في أنها قد كُتبت بأيد غير "قاعدية"، لأسباب سياسية بعيدة عن فكر وأهداف من تنسب إليهم.

"فبركة" وقائع ميدانية: هدف هذا النوع من الاستغلال السياسي لوجود القاعدة، هو "إنتاج" وقائع تسمح بالقول بوجود شبكات ومجموعات ذات أهداف تحددها الأجهزة المخابراتية نفسها، وذلك من خلال اختلاق أو تنفيذ ملاحقات أو "مواجهات"، بهدف الترويج لطروحات الاستهداف من قبل القاعدة، أو وجود مخططات محددة للشبكات المرتبطة بالقاعدة، بما يتيح الاستغلال السياسي الداخلي أو الخارجي، وثمة العديد من الوقائع و"المواجهات المسلحة" التي تعلن عنها الأنظمة المخابراتية في العادة، والتي تضع العديد من الجهات المتابعة عليها أكثر من علامة استفهام.

التضخيم الإعلامي: كثرة هذا الشكل من أشكال الاستغلال دليل على تنوع مستخدميه، بين أجهزة أمنية أو أجهزة مخابراتية أو جهات سياسية، كل وفق حاجته، وإذا كان التعامل السياسي مع الوقائع الأمنية شائعاً في كل العالم، إلا أن "فبركة" التقارير، ومحاولات الربط بلا مسوغ، وتضخيم الوقائع من خلال إضافة معطيات غير موجودة، من

شأنه التضليل بما يكشف أهداف الجهة التي تقف وراءه، على سبيل المثال لا الحصر ثمة العديد من "الجهات" في لبنان وخارجه تروّج حالياً لمقولة استهداف اليونيفيل –القوة الدولية العاملة في جنوب لبنان- من خلال القاعدة، اعتماداً على التصريحات الأخيرة لأيمن الظواهري، وثمة مواقع على الانترنت "تفبرك" تقارير تنسبها إلى أجهزة مخابراتية غربية، زيادة في التمويه حول استعدادات جماعات لبنانية لضرب اليونيفيل لأهداف سياسية خاصة بهذه الجهات، وكأن هذا الأمر سيقع غداً، ومثل ذلك يقال عن محاولات ربط تيار المستقبل بتمويل جماعات تحمل فكر القاعدة من خلال تحريف الوقائع[9]، فمثلاً ورد على صدر بعض الصحف اللبنانية قبل التوقيفات المتعلقة بتفجيري عين علق، إن "تيار المستقبل" يموّل تنظيم "فتح –الإسلام"، وإنه دفع أمولاً لمطلوبين في تعمير عين الحلوة، وضمن هذا الباب "دُست" العديد من التقارير الصحفية لربط موقوفين من القاعدة بجريمة اغتيال الحريري، بهدف إبعاد الشبهة عن الجهة الأساسية المتهمة، وكذلك ضُخّمت قدرة مجموعات متواضعة، كالمجموعة التي "فكرت" باغتيال السيد نصر الله، بحيث صار أفرادها المنتسبون إلى جماعة "التبليغ والدعوة" أفراداً "محترفين ومدربين ويتعاطون الشؤون الأمنية"[10].

(9) على سبيل المثال جرى استغلال موضوع المبلغ المالي الذي دفعته النائبة بهية الحريري عبر حركة «فتح» بطلب من فعاليات صيدا، لحل مشكلة المطلوبين في منطقة التعمير القريبة من مخيم عين الحلوة، تسهيلاً لدخول الجيش إلى هناك.

(10) فادي شامية، القاعدة في لبنان: واقعها واستغلالها ومعالجتها، مرجع سابق.

LAU Beirut

خرائط الأطر والمفاهيم

وفيما يلي رصد كمي للحركات الإسلامية السنية المسلحة في لبنان، مرتبة وفق ظهورها الزمني:

أولاً: الحركة الإسلامية المجاهدة

تأسست "الحركة الإسلامية المجاهدة" عام 1975 تحت شعار تحرير فلسطين من منطلق إسلامي، وقد برز في الحركة خلال تلك الفترة كل من الشيخ إبراهيم غنيم، والشيخ جمال خطاب، الذي يتولى حالياً قيادة الحركة، وهو داعية إسلامي معروف، وإمام مسجد النور في مخيم عين الحلوة، وقد بدأ عمله قبل عقدين تقريباً، ومواقفه معروفة بقربها من الاعتدال الإسلامي، ونهجه يركز على العمل الدعوي والإعلامي، لذا فهو يحظى باحترام جميع الحركات الأصولية وغير الأصولية في المخيم.

يتبع لـ "الحركة الإسلامية المجاهدة"، مجموعة عسكرية قوامها حوالي 150 عنصراً، تضطلع بشؤون الحماية وصون الأمن في المخيم، والفصل بين التيارات المتصارعة، ولا يعرف عنها القيام بنشاطات مسلحة خارجه[11]، وقد لعبت الحركة دوراً فاعلاً في مقاومة الاجتياح الإسرائيلي للبنان، ومع انتهاء الحرب وإعادة انتشار الجيش اللبناني في العام 1991

(11) مصطفى العرب، تنظيمات مخيمات لبنان المتشددة، موقع سي إن إن العربي، 15/8/2007.

تغيرت الظروف، فحافظت الحركة على وجودها المسلح، لكنها توجّهت إلى العمل الدعوي، وحققت انتشاراً في عدد من المخيمات لا سيما في نهر البارد والرشيدية[12].

ثانياً: عصبة الأنصار

تعتبر عصبة الأنصار اليوم أكبر جماعة أصولية سنية في لبنان، ومعقل العصبة هو مخيم عين الحلوة، في صيدا، جنوب لبنان.

تأسست العصبة عام 1986 على يد هشام الشريدي، الملقب بأبي عبد الله، وهو قيادي سابق في حركة فتح، أظهر أواسط الثمانينات نزعة إسلامية، فاتخذ من أحد مساجد مخيم عين الحلوة مركزاً لدعوته، وقد استفادت العصبة من أجوء الحرب في لبنان، للحصول على المال والسلاح، ونظراً لضعف القبضة السورية المباشرة في عين الحلوة، لوجود تفاهم غير مكتوب بين الجيشين السوري والإسرائيلي على عدم تخطي الجيش السوري جنوب نهر الأولي، فقد تمكنت العصبة من النمو بسرعة كبيرة، لكنها اصطدمت بحركة "فتح" في مطلع التسعينيات.

وفي خريف العام 1991 اغتالت حركة "فتح" مؤسس العصبة هشام الشريدي، فانتُخب عبد الكريم السعدي، "أبو محجن"، قائداً للعصبة، الأمر الذي لم يرُق لنجل هشام الشريدي، عبد الله، فانشق

(12) أنظر: صحيفة النهار اللبنانية، 28/10/2007.

وأسس "عصبة النور"، الأكثر تطرفاً من "عصبة الأنصار"، وقد بقيت العلاقات بين الطرفين جيدة رغم الإحراج الذي كان يسببه الشريدي لـ "عصبة الأنصار"، خصوصاً بعد إقدامه على تصفية عدد من مسؤولي "فتح"، وكان أهمهم العميد أمين كايد، المتهم باغتيال هشام الشريدي، والد عبد لله الشريدي[13].

بدأ أبو محجن بتثبيت نهج العصبة القائم على فرض المفاهيم الإسلامية التي يتبناها بالإكراه، سواء داخل مخيم عين الحلوة، أو في مدينة صيدا المجاورة، وقد تجلى ذلك بمجموعة من التفجيرات التي طاولت محالاً لبيع الخمور، لكن شهرة العصبة تحققت بعد إقدامها، بالتعاون مع إسلاميين لبنانيين، على اغتيال الشيخ نزار الحلبي، رئيس "جمعية المشاريع الإسلامية" (الأحباش)، التي كانت تعتبر جزءاً من النظام الأمني السوري في لبنان، في أواخر أغسطس (آب) من العام 1995.

استطاعت الدولة اللبنانية توقيف منفذي عملية الاغتيال وإعدامهم، فيما تعذر عليها ذلك بخصوص أبي محجن لوجوده داخل المخيم، خصوصاً أن الأخير اختفى عن الأنظار منذ ذلك الحين، ويقال إنه يقود العصبة حالياً من مكان سري، ويقول آخرون إنه بات خارج لبنان.

وتتهم بعض الجهات اللبنانية "عصبة الأنصار" بالوقوف وراء عملية اغتيال أربعة قضاة في صيدا عام 1999 تحت قوس المحكمة، لكن

(13) نضال حمد، الصراع الإسلامي الفتحاوي في مخيم عين الحلوة، موقع عرب نيوز، 23/5/2003.

العصبة تنفي ذلك، وقد تحدى الناطق باسمها "أبوشريف" في لقاء صحافي أن يتم تقديم دليل على هذه التهم، كما نفى وجود دافع لذلك بدعوى أن أولئك القضاة "لم يحكموا على أي شخص إسلامي،" على حد تعبيره[14].

وفي الثالث من يناير (كانون الثاني) عام 2000 قام أحد ناشطي العصبة بهجوم مسلح على السفارة الروسية في بيروت، احتجاجاً على أحداث الشيشان، وقد نجحت القوى العسكرية والأمنية اللبنانية في قتله، وفي العام 2001 أعلن وزير الإعلام الأردني آنذاك، أن قوات الأمن الأردنية، بالتعاون مع الأجهزة الأمنية اللبنانية، أحبطت هجوماً على السفارات الأردنية والأمريكية والبريطانية في لبنان من قبل منتسبين لـ"عصبة الأنصار"، وفي شهر يناير (كانون الثاني) 2006 أوقفت السلطات اللبنانية أربعة فلسطينيين، بعد محاولتهم مغادرة المياه الإقليمية اللبنانية بمركب محمّل بالأسلحة والذخائر، وقال مصدر أمني لبناني حينها إن الموقوفين ينتمون إلى "عصبة الأنصار"، وإنهم كانوا ينوون تنفيذ عملية عسكرية ضد أهداف إسرائيلية من خلال البحر[15].

وتذيع "عصبة الأنصار" من حين لآخر، عبر مكبرات الصوت داخل مخيم عين الحلوة، بيانات نعي لعناصرها الذين يقضون في العراق، وتتقبل "التعازي والتبريكات باستشهادهم"، ومن أبرز أولئك المقاتلين:

(14) أنظر: صحيفة اللواء اللبنانية، تاريخ 4/7/2007.

(15) صحيفة الحياة، لندن، 1/12/ 2006.

LAU Beirut

محمد أحمد الكردي "أبو محمود"، ونضال حسين مصطفى "أبو حذيفه"، وأحمد ياسين "أبوهارون المقدسي"، وأحمد علي عوض "أبوسمرا"، وسمير حسنين "أبوحمزة"، وعمر ديب السعيد، وعماد الحايك، ونضال المصطفى، وغيرهم، وكانت "عصبة الأنصار" قد رثت أبا مصعب الزرقاوي بعد مقتله في العراق علناً، وبايعت "على مواصلة الجهاد حتى تحرير العراق من الصليبيين"[16].

ولا تختلف المنطلقات الفكرية لعصبة الأنصار عن باقي الحركات الأصولية المسلحة في لبنان، لكنها أظهرت في الفترة الأخيرة ميلاً نحو الواقعية والاعتدال، ويتولى قيادتها حالياً ثلاثة أشخاص، هم: وفيق عقل "أبو شريف،" وأبو عبيدة، وأبو طارق، والأخير أبرزهم من حيث كونه أحد أشقاء أبو محجن الخمسة، وتعتبر "عصبة الأنصار" قوة عسكرية يحسب لها حساب في عين الحلوة، إذ تضم نحو 900 مسلح، وعدد غير محدد من الأنصار، مع قدرات قتالية عالية، وتدرج وزارة الخارجية الأمريكية "عصبة الأنصار" على قائمة الجماعات الإرهابية اعتباراً من العام 2001[17].

ثالثاً: عصبة النور

بعد تأسيس عصبة النور، على يد عبد الله الشريدي، حصلت عدة احتكاكات بينها وبين حركة "فتح"، وقد اغتالت "عصبة النور" بالفعل،

(16) صحيفة الشرق الأوسط، 11/29/ 2005، حيث أعلن الناطق باسم العصبة «أبو شريف» بأن العصبة «تقدم الدعم العسكري واللوجستي لإخواننا في تنظيم القاعدة في كل ساحات الجهاد، وآخرها ساحة الجهاد في العراق».

(17) مصطفى العرب، تنظيمات مخيمات لبنان المتشددة: عصبة الأنصار، موقع سي إن إن العربي، 15/8/2007.

العميد أمين كايد، المتهم باغتيال هشام الشريدي، الأمر الذي دفع بأمين سر حركة "فتح" في لبنان، العميد سلطان أبو العينين، إلى أخذ قرار بتصفية الشريدي، وتالياً "عصبة النور".

في 11 يوليو (تموز) عام 2002، وعلى إثر مضايقات مخابرات الجيش اللبناني لأحد العناصر المقربين من عصبة الأنصار، ويدعى بديع حمادة "أبو عبيدة"، قام الأخير بقتل ثلاثة منهم، وفرّ إلى مخيم عين الحلوة، حيث حمته "عصبة النور" لفترة، قبل أن يهدد الجيش اللبناني باقتحام المخيم لإحضاره، ما دفع "عصبة الأنصار" إلى التدخل، وطلب تسليمه إلى الجيش، وما لبث أن نُفّذ به حكم الإعدام، وقد شهد مخيم عين الحلوة بعد هذا التسليم مجموعة من البيانات التي تحمل توقيع "عصبة النور" تحذر من تسليم المزيد من المطلوبين الموجودين في المخيم تحت طائلة تحويل عين الحلوة ولبنان إلى "بركة من الدماء"[18].

وفي خريف العام 2003 قامت مجموعة مسلحة من حركة "فتح" تابعة مباشرة للعميد سلطان أبو العينين، باغتيال عبد الله شريدي، وقضي تالياً على "عصبة النور"، وقد استتبع عملية الاغتيال اشتباك مسلح شاركت فيه "عصبة الأنصار" ضد حركة "فتح"، وقد تضمنت عملية الاغتيال تصفية لأحد أقارب الشريدي، بهدف إجباره على المشاركة في التشييع، وتالياً تصفيته في عملية مشابهة لتصفية والده مؤسس "عصبة الأنصار"، حيث فتح النار على نجله من كل الاتجاهات، ما تسبب في مصرع عمه

(18) أنظر صحيفة الشرق الأوسط، تاريخ: 6/3/2003.

LAU Beirut

وإصابة عمه الثاني بجراح، وشقيق زوجته أيضاً، وعدد من أفراد "عصبة النور"، فيما قتل أحد المارة، لكن عبد الله الشريدي لم يمت، ونقل إلى مستشفى النداء الإنساني في مخيم عين الحلوة، فحاولت مجموعة يرأسها اللينو من حركة "فتح" اقتحام المستشفى، إلا أن المهمة فشلت بعد حصول اشتباك بينها وبين مجموعة من "عصبة النور" حضرت إلى المكان، ثم جرت محاولة ثانية لتفجير مولد المستشفى الكهربائي، بعد أن تمكن العميد سلطان أبو العينين من قطع التيار عن المخيم، بعد ذلك، قامت عناصر من "عصبة النور" بثقب حائط المستشفى، ونقلوا الشريدي إلى جامع ملاصق، ومنه إلى جامع الصفصاف، حيث دارت اشتباكات طيلة يومين بين عصبتي "الأنصار" و"النور" من جهة وحركة "فتح" من جهة ثانية، وبعد نحو شهرين من إصابته ودخوله مرحلة الغيبوبة (الكوما) استفاق عبدالله الشريدي لمدة ثلاثة أيام، ثم توفي متأثراً بالاصابات التي لحقت به[19].

ولم يعد لـ"عصبة النور" من وجود اليوم، خصوصاً بعد أحداث نهر البارد، حيث انضم عناصر هذه العصبة إلى تنظيمات أخرى أبرزها "عصبة الأنصار".

رابعاً: أنصار الله

تأسس تنظيم "أنصار الله" عام 1989، على يد جمال سليمان، وهو ضابط فلسطيني منشق عن حركة "فتح"، على خلفية وقوفها إلى جانب

(19) أنظر نص القرار الإتهامي في قضية مقتل أمير «عصبة النور»، صحيفة المستقبل اللبنانية، 1/12/2003، العدد: 1463.

حركة "أمل" ضد "حزب الله" في معارك إقليم التفاح، وعقب الانشقاق قامت حركة "فتح" بشن هجوم على مجموعة جمال سليمان في منطقة جبل الحليب داخل مخيم عين الحلوة، وانتهت المعركة بخروج سليمان من المخيم، ليعود بعد حين مع عدد من عناصره مدعوماً من "حزب الله".

يتبنى تنظيم "أنصار الله" طروحات "حزب الله" السياسية، حيث يعتبر امتداداً له في الوسط الفلسطيني، دون أن يعني ذلك أن عناصره قد تحولت نحو المذهب الشيعي، ويعتبر عديدون أن "أنصار الله" حالياً هو "حزب الله" الفلسطيني، وثمة مظاهر كثيرة لذلك، من بينها إحياء "يوم القدس" الذي أعلنه مرشد الثورة الإسلامية في إيران آية الله الخميني، وعادة ما يتخلل هذا اليوم عرض عسكري يجوب شوارع المخيم، ترفع خلاله شعارات وصور قادة الثورة في إيران، وأمين عام "حزب الله"، ويضم التنظيم حالياً قرابة 200 مسلح، يتلقون تمويلهم من "حزب الله".

ولم يتورط تنظيم "أنصار الله" بالاقتتال الداخلي، أو بأي من الأعمال الإرهابية التي عرفت بها مجموعات أصولية أخرى، لكنه أبدى تعاطفاً مع المقاومة العراقية، وقد نعى أواخر العام 2003 كلاً من حسن سليمان ومحمد زيدان، وهما من عناصر التنظيم، والأول هو نجل جمال سليمان، زعيم التنظيم، مع تأكيد التنظيم أن الرجلين ذهبا إلى العراق بقرار شخصي منهما.

وفي العام 2004، وعلى إثر اشتداد خلاف النظام السوري مع رئيس الحكومة اللبناني الأسبق رفيق الحريري، قام التنظيم بنصب

LAU Beirut

صواريخ لقصف تلفزيون المستقبل المملوك للحريري، وقد صدر بيان باسم التنظيم يتبنى العملية، لكنه عاد ونفى ذلك[20].

يتمركز التنظيم حالياً في مخيمي المية ومية، وعين الحلوة، وهو جزء من "لجنة المتابعة الفلسطينية" و"تجمع الأحزاب الوطنية والإسلامية"، وهو تجمع صيداوي محسوب على سوريا، ويتولى ماهر عويد، مهمة المسؤول العسكري في التنظيم، فيما تولى أسامة عباس في السابق مهمة المسؤول الإعلامي[21].

ويقول المسؤول العسكري في التنظيم ماهر عويد: "الحركة جهادية وتتعاطى مع كل حركة جهادية في لبنان وخارجه... النشاط داخل المخيم هو نشاط سياسي وعسكري وتربوي واجتماعي... وقد كان لنا دور كبير عند وقوع الخلاف بين "جند الشام" والجيش حيث جهّزنا حوالى 50 مقاتلاً... كل التمويل والغطاء الأمني والسياسي من حزب الله على رأس السطح، ولا نخجل بذلك. حزب الله يساعدنا لأننا أخذنا قراراً جهادياً في العامين 1989 و1990، والعلاقة بيننا وبين الحزب تعود إلى 17 عاماً"[22].

---

(20) مصطفى العرب، تنظيمات مخيمات لبنان المتشددة: أنصار الله وخفايا العلاقة بحزب الله، موقع سي إن إن العربي، 18/9/2007.

(21) في مقابلة جمعتني وأسامة عباس، مطلع العام 2008، قال الرجل إنه أصبح خارج التنظيم كلياً.

(22) صحيفة النهار اللبنانية، 28/10/2007.

خامساً: مجموعة الضنية

خلال العام 1999، وعلى إثر مضايقات وملاحقات تعرضت لها مجموعة من الإسلاميين في طرابلس، كانت تنتهي غالباً بتوقيفات واعترافات تحت التعذيب المبرح، بدأت تتشكل مجموعات تكفيرية عنفية، يقودهم عدد من الأصوليين الذين قاتلوا في أفغانستان وغيرها، وارتبطوا بطريقة ما بتنظيم "القاعدة".

وفي أواخر العام 1999 أقام هؤلاء مخيماً تدريبياً في جرود الضنية، وكانت مخابرات الجيش اللبناني تراقب حركتهم عن كثب، وفي ليلة رأس السنة، أي فجر الأول من يناير (كانون الثاني) عام 2000 قامت قوة من الجيش اللبناني بالهجوم على المخيم الذي تقيمه هذه المجموعة برئاسة بسام كنج "أبو عائشة"، وقد أدى الهجوم إلى مقتل كنج، و33 آخرين، وفرار عدد آخر ممن برز لاحقاً في تنظيمات أصولية متشددة، كأبي رامز السحمراني، الذي برز كقيادي في تنظيم "جند الشام" لاحقاً.

وكان كنج قد تلقى اتصالاً من تنظيم القاعدة يطلب إليه تسهيل دخول عناصر منها إلى لبنان، ريثما يتدبرون أمرهم في الانتقال إلى فلسطين، فاستقبلهم في الشمال، ونقلهم إلى المخيم الذي أقامه، وعلى خلفية العديد من الملاحقات غير المبررة في طرابلس، كان أعضاء المخيم يزدادون يوماً بعد يوم، وقد بدأت أخبار المخيم تتناهى إلى عدد غير قليل من الأمنيين والسياسيين في لبنان وخارجه[23].

(23) فداء عيتاني، تاريخ الجهاديين كما يرونه، الحلقة 10، منشور في صحيفة الأخبار اللبنانية، 22/9/2007.

بدا واضحاً أن تأخر الجيش في ضرب المخيم كان بهدف تجميع أكبر عدد ممكن من الإسلاميين فيه، وعندما فهم "أبو عائشة" ذلك كان أوان التراجع قد فات، بدليل أن النائب السابق، عن "الجماعة الإسلامية"، خالد ضاهر، التقى كنج في المخيم، وحاول حل الإشكال بعودة كل من هو غير ملاحق إلى بيته، والتفاوض مع الأجهزة الأمنية لتأمين محاكمات عادلة للمطلوبين، لكن قرار الحسم كان قد اتخذ[24].

واصطدمت إحدى المجموعات التي أرادت العودة إلى طرابلس بقوة من الجيش اللبناني، فخاضت مواجهة أدت إلى قتلى وجرحى من الطرفين، لكنها تمكنت من أسر اثنين من عناصر الجيش بينهم الرائد ميلاد النداف، وانسحبت المجموعة إلى المخيم، لكن ذلك لم يحُل دون شن هجوم بسلاح الدبابات على المخيم، معززاً بالطائرات المروحية، وقد دارت مواجهة قاسية، تبعثرت خلالها المجموعات الموجودة في المخيم، ووصلت مجموعة أبي عاشة، إلى قرية كفرحبو في الضنية ومعها الضابط الأسير، بهدف التفاوض مع الجيش على تسليمه وعنصر آخر، مقابل فرار المجموعات، لكن رد الأهالي في هذه القرية المسيحية، ورد الجيش اللبناني كان بالنار، ما أدى إلى وفاة الأسرى وكل عناصر المجموعة، بمن فيهم بسام كنج[25].

وبعد انتهاء المعارك جرى توقيف عدد كبير من الشباب، عرفوا باسم مجموعة الضنية، ولكن معظمهم لم يكن متورطاً بأية أعمال عنف،

(24) مقابلة خاصة مع النائب السابق في البرلمان اللبناني خالد ضاهر أجريتها في صيف العام 2007.

(25) فداء عيتاني، تاريخ الجهاديين كما يرونه، الحلقة 11، منشور في صحيفة الأخبار اللبنانية، 24/9/2007.

ومع ذلك فقد تعرضوا لتعذيب رهيب، أثار حفيظة منظمة العفو الدولية في أكثر من بيان لها، وعلى مدى أكثر من خمس سنوات لم تصدر أحكام بحق هؤلاء، ولم يكن أحد في لبنان يجرؤ على فتح هذا الملف.

وبعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وانسحاب الجيش السوري من لبنان، بدأت المطالبات بإنهاء ملف موقوفي الضنية تتعالى، وقد انضم إليها مفتي الجمهورية، الشيخ محمد رشيد قباني، وعدد كبير من المسؤولين، وفي هذا الوقت كانت المطالبات بإطلاق قائد "القوات اللبنانية" المنحلة سمير جعجع تتعالى، فجرت صفقة لتعديل قانون العفو، تسمح بخروج موقوفي الضنية ومجدل عنجر -الذين اعتقلوا لاحقاً- إضافة إلى الدكتور سمير جعجع، الذي أطلق سراحه في 2005/7/26.

وتؤكد مصادر إسلامية عديدة أن مجموعة الضنية كانت أول إطار منظم لتنظيم "القاعدة" في لبنان، مع أن العديد من الشباب الذين انضموا لأبي عائشة هربوا آنذاك من المضايقات التي تعرضوا لها في طرابلس والشمال، بعد سلسلة التفجيرات التي طاولت الكنائس، والتي تبين أن بعض الأجهزة الأمنية تقف وراءها[26].

سادساً: جند الشام

تعرض تنظيم "جند الشام" لحملة تشويه واستغلال مخابراتية هائلة، ساعد عليها وجود أكثر من تنظيم يحمل الاسم نفسه، وقد نشأ

(26) قاسم قصير، المجموعات الإسلامية المتشدّدة في لبنان: أهدافها وأساليبها، منشور في صحيفة المستقبل اللبنانية، 23/6/2007.

تنظيم "جند الشام" في أحد مساجد مخيم عين الحلوة، في مايو (أيار) من العام 2004، على يد الفلسطينيين: أبي يوسف شرقية، وأسامة الشهابي، وعماد ياسين. وقد اختير شرقية أميراً حيث كان ينشط في الدروس المسجدية التي تركز على مفاهيم "الولاء والبراء" وضرورة مقارعة "أعداء الله"، وذلك خلال السنوات التي أعقبت هروبه في أكتوبر (تشرين أول) عام 1989 من مخيم نهر البارد في شمال لبنان، نتيجة انتقاداته اللاذعة لممارسات المجلس الثوري، المدعوم من المخابرات السورية في تلك الفترة، وعلى مدى سنوات صار لأبي يوسف بعض الأتباع، غير أنه لم يحظ بفرصة تربية هؤلاء، فالرجل لم يكن يوماً مربياً، ولكنه كما يصف نفسه عاشق للجهاد، وقد انتسب سابقاً إلى حركة فتح-المجلس الثوري، جناح صبري البنا، ولم يكن شرقية راغبا بـ"الإمارة" -كما يقول- ولكن يوسف الشهابي وعماد ياسين وأفراداً ممن هربوا من جرود الضنية، طلبوا منه أن يكون "أميرا" عليهم، فاشترط الطاعة "ما أطاع الله فيهم"، فبايعوه ولم يكن عددهم يتجاوز الثلاثين حينها.

وتسمية "جند الشام" مشتقة من حديث ذكره الإمام أحمد في مسنده: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، "سيصير الأمر إلى أن تكون جنود مجندة، جند بالشام وجند باليمن وجند بالعراق"، فقال أحد الصحابة -راوي الحديث- "خر لي يا رسول الله إن أدركت ذلك"، قال: "عليك بالشام -ثلاثا- فإنه خيرة الله في أرضه، يجتبي إليه خيرته من عباده..."، ويبدو أن التسمية كانت معتمدة في أحد مخيمات التدريب في أفغانستان من قبل عدد من الوافدين من أرض الشام أيام الجهاد ضد الاتحاد السوفياتي، لكن ليس ثمة رابط بين الجماعتين[27].

(27) أحد مؤسسي التنظيم في مخيم عين الحلوة كان قد ذكر لي، خلال مقابلة معه، أنه هو من استخرج الاسم من الحديث الشريف ببراعة لم يسبقه إليها أحد!.

ولم تكد تمضي شهور حتى اكتشف شرقية أنه غير قادر على المتابعة، مرضه كان السبب المعلن -اقترب من الستين وهو يعاني من أمراض كثيرة فضلاً عن فقدانه إحدى قدميه- لكن السبب الحقيقي كان "عدم طاعة المجموعة له"، وارتكابهم الكثير من الأخطاء التي ألّبت الناس عليهم، إضافة إلى تصادمهم المسلح مع حركة "فتح" وإصابة مسؤولهم العسكري عماد ياسين، المنشق أصلاً عن "عصبة الأنصار"، ورفض الأخيرة لممارساتهم، فضلاً عن إصدارهم بيانات "غير ناضجة"، تكفّر أفراداً وجماعات، وقد كان الاستغلال الأول لهذا التنظيم من خلال بيان مدسوس عليهم -كما تبين لاحقاً- يتبنى اغتيال أحد "الكوادر" في "حزب الله"، غالب عوالي، في 2004/7/19، الأمر الذي نفاه الحزب و"جند الشام" في آن معاً، وقد أعلن شرقية تخليه عن "الإمارة" ببيان مقتضب وزع في مخيم عين الحلوة في 2004/10/6، ومن وقتها لم يعد "جند الشام" موجوداً كتنظيم، لا سيما بعد تقلّص أعداد مجموعة الضنية فيه، وعودة بعض المنشقين عن "عصبة الأنصار" ممن التحق بالتنظيم إليها، والاشتباكات القاسية مع حركة "فتح"[(28)].

وقد ظهر اسم "جند الشام" بقوة بعد اغتيال الحريري، فقد كان واضحا أن ثمة من يريد استغلال "التنظيم المنحل"، للإيحاء للعالم بأن خطراً أصولياً داهماً يتهدد لبنان وسوريا، وأن أجهزة الأمن السورية مستهدفة، وأن التنظيم متورط في جريمة اغتيال الحريري، من خلال

(28) المعلومات مأخوذة من مقابلة مطولة اجريتها مع أبي يوسف شرقية في العام 2006، ولم أنشر كل تفاصيلها من قبل.

محاولة ربطه بـ"كذبة أبو عدس"، حيث تلاحقت أنباء الاشتباكات بين عناصر الأمن السوري ومن سمّتهم البيانات السورية الرسمية "جند الشام".

ففي يونيو (حزيران) عام 2005، أعلنت قوات الأمن السورية أنها خاضت مواجهات مع مجموعات "جند الشام" في دمشق، وفي 22 أغسطس (آب) 2005 قال بيان سوري إن اشتباكاً وقع قرب الحدود اللبنانية في منطقة مضايا، أسفر عن قتل بعض أفراد "جند الشام"، وفي 2/9/ 2005 أعلنت وزارة الداخلية السورية أن وحدة مكافحة الإرهاب "داهمت مخبأ لمجموعة إرهابية تابعة لجند الشام في محافظة حماة"، وأن اشتباكاً أدى إلى مقتل خمسة من المجموعة في منطقة جبرين، ثم بيان مشابه في الثامن من الشهر نفسه تحدث عن اشتباك واعتقالات لـ"جند الشام" في إحدى ضواحي مدينة الحسكة، شمال شرق سوريا، وقد قامت السلطات السورية لاحقاً باعتقال زوجات بعض المطلوبين بتهمة الانتماء إلى هذا التنظيم، ما دفع منظمة العفو الدولية لإصدار بيان في 2005/10/1 يطالب بالإفراج عنهن، مشككاً بالوقت عينه بالرواية الرسمية المتعلقة بالاحداث التي وقعت في بلدة جبرين، حيث قال البيان ما نصه: "ليس من الواضح ما إذا كان "جند الشام" هم أنفسهم تنظيم "جند الشام"، وهو منظمة يقال إن لها قاعدة في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين الكائن في جنوب لبنان ... ويتضاعف هذا الغموض جراء الشكوك التي تحوم حول إمكانية أن تكون أجهزة المخابرات السورية تعمل ضمن الجماعات الإسلامية المتشددة، أو تسمح لها بالعمل بدون عراقيل، بحيث تتاح للسلطات فرصة لتصوير سوريا على أنها "ضحية" للإرهاب".

كما أعلنت السلطات السورية في مارس (آذار) 2006 عن قتلها محمد علي ناصيف، الملقب "اليماني"، قرب الحدود العراقية، زاعمة أنه قيادي بارز في "جند الشام"، وأنه كان يتولى عمليات تهريب المقاتلين إلى العراق، إضافة لذلك كله يبدو أن تنظيماً يحمل الاسم نفسه استهدف أحد المسارح في العاصمة القطرية، الدوحة، في 22 مارس (آذار) عام 2005.

ولم يقتصر التحرك المزعوم لـ"جند الشام" على سوريا، فقد ظهر بيان غريب على الإنترنت في العام 2006 باسم تنظيم القاعدة -جند الشام- يهدد شخصيات شيعية لبنانية بالقتل، وكان واضحاً من صياغته أنه "فبركة مخابراتية"، ولاحقاً ظهر بيان مشبوه في بلدة رحبة العكارية أقصى شمال لبنان، مذيّل باسم جند الشام، يهدد السلطة الجديدة في لبنان على خلفية "جلب الهيمنة الأمريكية وعزل لبنان عن موقفه العربي الصامد والمقاوم"، متهماً الأكثرية النيابية الحاكمة بـ"جلب العار للأمة، وتعليق مصير هذا الوطن بيد أحد أكبر ضباط الموساد الإسرائيلي، ميليس[29] وأكاذيبه" محذراً من أنه لن يتورع عن "ذبح كل من يتعامل معهم". والنص كما هو ظاهر، لا سيما لمن يعرف أدبيات وأولويات الحركات الأصولية، فبركة مخابراتية واضحة التوظيف.

ضم التنظيم عند نشأته مجموعة من المتشددين اللبنانيين، الذين فروا إلى المخيم بعد مواجهات الضنية، إلى جانب عناصر من "عصبة

(29) المحقق الدولي الأول في جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في 14 فبراير (شباط) 2005.

النور" التي فقدت زعيمها، وعناصر منشقة عن "عصبة الأنصار"، احتجاجاً على تسليم بديع حمادة "أبو عبيدة،" للجيش اللبناني، ولاحقاً أصبح الفلسطيني "أسامة الشهابي" الناطق باسم الجماعة ومرشدها الروحي.

لم يتخط عناصر التنظيم الـ 80 عنصراً في أوج قوته، تمركز معظمهم في منطقة التعمير، القريبة من مخيم عين الحلوة، والتي لا سلطة للجيش اللبناني عليها، وقد كان عدد كبير من هؤلاء لبنانيي الجنسية، بعضهم فر من الشمال عقب معارك الضنية.

وبعد حل التنظيم من قبل أبي يوسف شرقية، صار التنظيم عبارة عن مجموعات صغيرة، كل منها بقيادة أمير، أبرزهم: الفلسطيني أسامة الشهابي الذي كان أحد أبرز قيادات "عصبة النور"[30]، والفلسطيني عماد ياسين، الذي تعرض لمحاولة اغتيال في 22 يونيو (حزيران) 2008، واللبناني غاندي السحمراني "أبو رامز"، أحد أبرز مطلوبي الضنية، وقد برز خلال هذه الفترة أيضاً دور اللبناني شهاب قدور، "أبوهريرة"، كأحد قادة المجموعات، وهو كان قد فر من الضنية، والتحق بـ"جند الشام"، ليظهر لاحقاً كقيادي في حركة "فتح الإسلام" بمخيم نهر البارد.

(30) مطلوب للأردن أيضاً بجرم «التخطيط للقيام بأعمال إرهابية، واستهداف أميركيين» في قضية «سرايا خطاب،» وهو مطلوب من السلطات اللبنانية بتهم عدة، من بينها المشاركة في التخطيط لتفجير مطعم «ماكدونالدز» في منطقة الدورة في بيروت في أبريل (نيسان) 2003.

بيد أن ثمة شخصية محورية ارتبطت بهذا التنظيم، هي شحادة جوهر، الذي قضى بعملية اغتيال في مخيم عين الحلوة بتاريخ 20 يوليو (تموز) 2008، بعد حياة عاصفة لم يعرف خلالها إلا لغة السلاح والرصاص والمتفجرات بين لبنان والعراق.

كان جوهر علامة فارقة وصارخة داخل المخيم، خصوصاً بعد ابتعاده عن "عصبة الأنصار" لحظة انتهاجها خط الاعتدال والحوار مع الآخرين، ووجد نفسه في تنظيم "جند الشام" وكانت له صولات وجولات خلال المواجهات المسلحة، تارة مع حركة "فتح"، وتارة مع الجيش اللبناني، فضلا عن خلافاته الداخلية حتى مع رفاقه.

بعد احتلال العراق في العام 2003 انتقل شحادة جوهر الى هناك، وعمل - كما أعلن في مقابلة مع قناة "العربية" ربيع العام 2008 - على تدريب عناصر تنظيم "القاعدة في بلاد الرافدين" على عمليات التفخيخ والتفجير، وبعد قرابة سنة ونصف السنة فوجىء الجميع في مخيم عين الحلوة بعودته سالماً من العراق، خلافاً لأمثاله الذين كانوا إما يقتلون أو لا يعودون. واستمر على هذه الحال الى لحظة اغتياله، وقد ظل مطلوباً للعدالة اللبنانية بعدة جرائم، أبرزها إطلاق النار على عناصر من الجيش اللبناني في منطقة تعمير عين الحلوة في 21/ 2006/6، ما أدى الى مقتل عدد من العسكريين، أما أخطر ما التصق فهو أنه مطلوب للعدالة بتهمة قتل أربعة قضاة لبنانيين في مدينة صيدا جنوب لبنان في العام 1999.

خاضت مجموعات "جند الشام" بعد ذلك عدة معارك مع الجيش اللبناني في منطقة التعمير، ومع حركة "فتح" داخل مخيم عين الحلوة، وكانت "عصبة الأنصار" تحول غالباً دون القضاء عليها، لاعتبارات خاصة بالعصبة، تتعدى حق النصرة إلى الخوف من استفراد المجموعات الأصولية وصولاً إلى العصبة نفسها.

وآخر معارك "جند الشام" كانت المعركة التي خاضتها ضد الجيش اللبناني، في 2007/6/18 للتخفيف عن فتح-الإسلام التي كانت تخوض معارك شرسة ضد الجيش اللبناني في مخيم نهر البارد في الشمال، الأمر الذي دفع "عصبة الأنصار" وعدداً من القوى الإسلامية، وفصائل منظمة التحرير، لتشكيل قوة فصل، والإعلان عن حل مجموعات "جند الشام" نهائياً، ووضع قياداتهم تحت الإقامة الجبرية بعهدة "عصبة الأنصار"، وقد أعلن الناطق الرسمي باسم عصبة الأنصار "أبو شريف" أن الجماعة قررت "حل نفسها"، وأن 23 من عناصرها انضموا إلى "عصبة الأنصار"، فيما وضع الباقون سلاحهم تحت إمرة الفصائل الإسلامية في المخيم[31].

سابعاً: فتح-الإسلام

ظهر تنظيم "فتح- الإسلام" للعلن في 2006/10/24 إثر اشتباك في مخيم البداوي، شمال لبنان، بين عناصر من اللجنة الأمنية في المخيم،

---

(31) أنظر: صحيفة الشرق الأوسط، تاريخ: 2007-7-2.

ومجموعة من "فتح-الانتفاضة" المدعومة من سوريا، أفرادها فلسطينيون ولبنانيون وسوريون وسعوديون، كانوا يقيمون في شقتين في المخيم، وقد أسفر الاشتباك عن مقتل أحد عناصر اللجنة الأمنية، التي أوقفت 6 من أفراد المجموعة، إثر ذلك خرج عدد من عناصر التنظيم من مخيم البداوي ليستقروا في مخيم نهر البارد المجاور، ويعلنوا انشقاقهم عن تنظيم "فتح-الانتفاضة"، مشكّلين تنظيماً جديداً أطلقوا عليه اسم "فتح-الإسلام"، بقيادة العقيد شاكر العبسي المطلوب للسلطات الأردنية لارتباطه بأبي مصعب الزرقاوي.

بيان التأسيس الصادر عن "فتح-الإسلام" بتاريخ 2007/10/27 ذكر أنهم من أبناء "فتح" الذين عايشوا "الفساد والانحراف"، فحاولوا "التصحيح عبر انتفاضة عام 1983، ولكن ما لبث الفساد أن استشرى مرة أخرى"، وما لبث الجماعة أن سيطرت على مراكز "فتح-الانتفاضة" في مخيم نهر البارد، وخصوصاً "مركز صامد" الذي حولته إلى مقر قيادة لها، وبعد أيام، التحقت بالتنظيم مجموعات من بعض المناطق والمخيمات في لبنان، وآخرين من خارج الحدود، ليزيد حجم التنظيم عن 200 عنصر، يتلقون التدريبات في معسكر بالمخيم.

والراجح أن ثمة علاقة ربطت هؤلاء بتنظيم "القاعدة"، وأنهم أووا ناشطين لهذا التنظيم، لا سيما خلال عدوان يوليو (تموز) 2006 على لبنان، وأن "أبو خالد العملة"، المسؤول الثاني في تنظيم "فتح الانتفاضة"، قد غطاهم مقابل المال، وعندما أصبح التنظيم حقيقة موجودة، استدعي

أبو خالد العملة إلى سوريا للتحقيق معه، فيما جرى اختراق التنظيم من قبل المخابرات السورية، هذا إن لم يكن التنظيم من البداية نتاج عملية اختراق لأجهزة الأمن السورية، وهو ما تؤكد عليه أجهزة الأمن اللبنانية، لا سيما بعد تفجير "عين علق" في فبراير (شباط) 2007، والذي استهدف حافلتين مدنيتين عشية استعداد اللبنانيين لإحياء ذكرى اغتيال الرئيس الحريري، وقد سلّمت الأجهزة القضائية اللبنانية نتائج التحقيق بالقضية، بما فيها اعترافات الموقوفين من "فتح-الإسلام"، إلى لجنة التحقيق الدولية، لكن كلاً من "فتح-الإسلام" والنظام السوري، ظلا ينفيان أية علاقة بينهما.

نما التنظيم بسرعة كبيرة، وانضمت إليه عشرات العناصر ممن يحملون فكر القاعدة من جنسيات مختلفة، تحت عنوان مقاتلة "إسرائيل" واستهداف اليونيفيل ودعم المقاومة العراقية، ولاحقاً ارتبطت بالتنظيم مجموعات لبنانية، وأخرى مخترقة مخابراتياً، فصار ملتزماً تجاهها بـ"حق النصرة"، وكانت هذه قشرة الموز التي أودت بالتنظيم.

فعند فجر الأحد 2007/5/20 وإثر قيام عناصر من قوى الأمن الداخلي بمداهمة مبنى في مدينة طرابلس، للاشتباه بوجود عناصر من "فتح-الإسلام"، على علاقة بسرقة أحد المصارف في الشمال، فتحت هذه العناصر النار على المهاجمين، من داخل الشقة التي يسكنونها، ومن مبنى آخر مجاور، وبعد دقائق قام عناصر التنظيم بمهاجمة مراكز الجيش اللبناني المحيطة بالمخيم، وآلية للجيش في محيط بلدة القلمون الشمالية،

ما أدى إلى مقتل 27 جندياً وضابطاً للجيش اللبناني، بعضهم جرى ذبحهم وهم نيام في مهاجعهم، فيما قُتل البعض الآخر وهو خارج الاشتباك، ومع أولى خيوط الفجر تجلى المشهد عن ضربة قاسية للجيش اللبناني، فاندلع القتال، واستعاد الجيش مواقعه التي سقطت بأيدي التنظيم، كما "نظفت" قوى الأمن الداخلي المباني التي سيطرت عليها عناصر التنظيم في عاصمة الشمال، وقتلت مجموعة منهم، بينهم قياديون مسؤولون عن "تفجيري عين علق"(32).

وقبل أيام من المواجهات كانت الأجهزة الأمنية ترصد تمدداً للتنظيم خارج المخيم، بالتعاون مع بعض المتشددين اللبنانيين، وفي هذا الإطار سُجلت حركة بيع وشراء لعدد من الشقق في طرابلس، ما لبث أن تحوّلت إلى مخازن لأسلحة التنظيم، وقد زرعت أجهزة الأمن اللبنانية في أحد المباني التي يقيم فيها عناصر التنظيم مخبراً للرصد، لكن عناصر التنظيم أخفوا حجمهم الحقيقي، بحيث كشفت المواجهات عن نقص كبير في المعلومات لدى الأجهزة الأمنية، إضافة إلى سوء تنسيق واضح بين هذه الأجهزة، ما سمح بهدر دماء العديد من عناصر وضباط الجيش وقوى الأمن الداخلي، وبات الموقف محكوماً بعنصري: الخطورة المفاجئة، والهيبة المهدورة للدولة والجيش.

(32) وقع التفجيران في حافلتي ركاب في بلدة «عين علق»، إحدى قرى جبل لبنان ذات الغالبية المسيحية، في 13/2/2007، وبعد أقل من شهر تمكّنت الأجهزة الأمنية اللبنانية من كشف خيوط هذه الجريمة، وقد ثبت تورّط إحدى مجموعات تنظيم «فتح الإسلام» بها. وقد اتهمت وزارة الداخلية اللبنانية الاستخبارات السورية برعاية هذا التنظيم، واستخدامه في زعزعة استقرار لبنان، وبالوقوف وراء التفجير، وقد نفى «التنظيم» أي علاقة له بالموضوع، لكن تصريحات منسوبة إلى المتحدث السابق باسم التنظيم أبو سليم طه، ألمحت إلى إمكانية أن تكون إحدى المجموعات قد نفذت هذا الهجوم «بغير علم قيادة التنظيم».

ومع تزايد الضغط العسكري على التنظيم، هدد المتحدث باسمه بتوسيع رقعة المواجهة، حيث ثمة من يرتبط به في عدد من المخيمات والمناطق في لبنان، وبالرغم من وقوع انفجارين إرهابيين في بيروت عشية اليومين الأولين للمعركة، إلا أن القرار السياسي والعسكري اللبناني كان واضحاً، إذ لا يمكن بعد اليوم التعايش مع تنظيم بهذه الخطورة مهما كلف الثمن، لكن خشية الدولة اللبنانية من أن تتحول المعركة إلى قتال بين اللبنانيين والفلسطينيين، بفعل سقوط ضحايا مدنيين داخل مخيم نهر البارد، دفع إلى إيقاف إطلاق النار والسماح بخروج المدنيين تمهيداً للحسم(33).

وخلال المعارك، فشل القيادي في "فتح-الإسلام" شهاب قدور "أبو هريرة" في الحصول على أي دعم من الخلايا القاعدية المفترضة خارج المخيم لدى فراره منه، ما يؤكد ريبة القاعدة من "فتح-الإسلام"، كما تؤكدها أيضاً الريبة التي أظهرها مسؤولون بارزون في "عصبة الأنصار"، التي تحمل الفكر "الجهادي" لـ"قاعدة"، وتتمركز في مخيم عين الحلوة، كما يؤكد ذلك الرسالة التي قيل إن الأجهزة الأمنية عثرت عليها مع السعودي فهد مغامس المغامد، واسمه الحركي أبو جعفر الطيار، أثناء توقيفه ضمن خلية بر الياس التي قبض عليها في ربيع العام نفسه، والرسالة كانت من أمير "دولة العراق الإسلامية" أبو أيوب المصري، وهو يحذر فيها من السوري من أصل فلسطيني "أبو مدين"، أحد قادة "فتح-الإسلام"، باعتباره "رجل أبو خالد العملة في لبنان"!

(33) Fadi shamieh, A New Character in a Tangling Play: Fatah Al-Islam In Lebanon, islamonlie.com, 30-5-2007 - www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=Article_C&cid=1

وشكّلت الاعترافات التي أدلى بها أحمد مرعي، الذي أوقف أواخر مايو (أيار) 2007 في الأشرفية، للقاضي أحمد مزهر في جلسة 16 يوليو (تموز) 2007، مرتكزاً هاماً حول العلاقة التي ربطت "فتح-الإسلام" بالمخابرات السورية، وتحديداً باللواء آصف شوكت، صهر الرئيس السوري بشار الأسد، حيث اعترف مرعي بأنه كان "ضابط الاتصال الأول بين شاكر العبسي وبين رئيس جهاز المخابرات السورية اللواء آصف شوكت"، وأن شوكت قام بإرسال خبير متفجرات ذي كفاءة عالية، من سوريا إلى مخيم نهر البارد، وأن أربعة من "فتح-الإسلام" برئاسة السوري من أصل فلسطيني مجد الدين عبود الملقب بـ"أبو يزن" نفذوا بالفعل اغتيال الوزير بيار الجميل، وأن مرعي سهل بنفسه انتقال وإقامة مسؤولين في "القاعدة" من بينهم السعودي عبد الرحمن اليحي "أبو طلحة"، الذي كان يحمل أموالاً كبيرة "لدعم المجاهدين وضرب اليونيفيل".

اعترافات أحمد مرعي كشفت جانباً من التركيب المعقد لتنظيم "فتح-الإسلام"، وكان التنظيم قد تشكل من عدة مجموعات يجمعها "مجلس قيادي"، بعضها مرتبط بـ"إخلاص" بـ"القاعدة"، كمجموعة نبيل رحيم التي خاضت مواجهة مع الجيش في مجمع الشهال في أبي سمرا، وكانت ترتبط بالسعودي عبد الرحمن اليحي، الذي قتل في مواجهات شارع المئتين في طرابلس، واللبناني بسام حمود الذي جرى توقيفه في المملكة العربية السعودية، بينما ترتبط بعض المجموعات بشاكر العبسي وبضباط مخابرات سوريين.

LAU Beirut

وخلال المعركة الطويلة التي خاضها الجيش ضد تنظيم "فتح-الإسلام" ظهرت خلافات تشير إلى الخلفيات المختلفة لمجموعات التنظيم، فالسوري من أصل فلسطيني شاهين شاهين، على سبيل المثال لا الحصر، كان يعتقد أنه تورّط في معركة لا يريدها، وأن رجاله "لم يأتوا من بلدانهم البعيدة ليقعوا في هذا الفخ"، وأوحى حديثه مع وسطاء "رابطة علماء فلسطين" من البداية أنه ميال لحل ما، وهو بالفعل أقصى العبسي وأبا هريرة عن الواجهة في الأسابيع الأولى للمواجهات، لكن استمرار القتال، ورفض الجيش لعرض شاهين شاهين الذي تركز على "تأمين نصر للجيش مقابل تسهيل الجيش خروج المقاتلين إلى خارج لبنان"، أضعف دوره، وما لبث أن أحكم شاكر العبسي سيطرته على مجموعات التنظيم، لا سيما بعد فرار شهاب قدور ومقتل شاهين شاهين، وهو الذي قاد عملية الفرار الأخير من المخيم.

وكان شهاب قدور، "أبو هريرة"، قُتل خارج مخيم نهر البارد عندما تمكن أفراد حاجز من قوى الأمن الداخلي من رفس الدراجة التي كان يستقلها مع شخص آخر عند محاولته الفرار، ما أدى إلى إعاقة حركته وبالتالي قتله[34].

انتهت مواجهات نهر البارد في 2007/9/2، أي بعد أكثر من مئة يوم من المعارك، بتدمير المخيم وانهزام التنظيم، بعدما تسلل أفراده إلى

(34) فادي شامية، فتح-الإسلام: فكر قاعدي وتوظيف مخابراتي، صحيفة المستقبل اللبنانية، 11/9/2007.

خارج المخيم في عملية فرار جماعية، فقُتل بعضهم وأسر آخرون، فيما تمكن زعيم التنظيم شاكر العبسي وعدد آخر من المقاتلين معه من الفرار، وفي وقت لاحق ظهرت رسالة على مواقع القاعدة على الإنترنت منسوبة إلى شاكر العبسي، تشرح تفاصيل ما جرى وتتعهد بمواصلة "الجهاد".

بين الخيار الأمني والمواجهة الفكرية

بات في حكم المؤكد أن محاصرة "فكر القاعدة" بالوسائل الأمنية عملية غير مجدية، إن لم تكن مدعاة لظهور المزيد من التشدد، فالقاعدة اليوم "فكر" ينبغي أن يُحارب بالفكر لا بالعنف، أما المظاهر العنفية لهذا الفكر فهي التي يجب أن تُستعمل الآلة الأمنية تجاهها بحزم، ولكن ضمن حدود القانون وحقوق الإنسان أيضاً، فمع وجود أشخاص مؤمنين بأفكارهم لدرجة استعدادهم الدائم لتفجير أنفسهم فداء لما يؤمنون، فإن كل الوسائل الأمنية تقف عاجزة.

هذا الأمر يدفع باتجاه تصدي الحركة الإسلامية "السلمية" بتياراتها الكبرى، لظاهرة العنف الأهلي المتخذ من الجهاد شعاراً، ليس لأن هذا الأمر هو واجب شرعي فقط، بل لأن الضحية التالية بعد الشركاء في الوطن ستكون الحركة الإسلامية نفسها، فهي في أدبيات هذا الفكر الأحادي الرافض للآخر مجرد جماعات من المتخاذلين عن واجب "النصرة والجهاد" في أحسن الأحوال، واستهدافها أمر ليس بغريب عن فكر "القاعدة"، والمثال العراقي ما يزال حاضراً.

هذه المسؤولية لا تعفي المؤسسة الدينية الرسمية، أو المرجعيات السياسية، أو الدولة اللبنانية من مسؤوليتها على الإطلاق، ولا يكفي في هذا المجال استمرار تحميل سياسات الولايات المتحدة سبب كل المشاكل في عالمنا العربي والإسلامي، لأن العنف بات داخل بلادنا العربية والإسلامية، ويفتك بالمسلمين قبل غيرهم، وليس بصحيح على الإطلاق أن تشعر هذه الجهات بالحرج من تصديها للجماعات العنفية، لأنها تظهر في ذلك وكأنها باتت في خدمة الأنظمة التي تضطهد الحركة الإسلامية في الأعم الأغلب.

وكمثل العديد من الأنظمة الأخرى يعتمد لبنان على المعالجة الأمنية لظاهرة القاعدة، وهي معالجة تبقى قاصرة مهما بلغت، فكيف إذا كانت التركيبة الطائفية والمذهبية والحال السياسية في لبنان تسمح بتجدد خلايا القاعدة المستأصَلة والضرب من جديد؟

هذا في المبدأ، أما في تفصيل الأسلوب الأمني، فإن ثمة الكثير مما يقال عن انتهاكات حقوق الإنسان في السجون اللبنانية، ولا سيما سجن وزارة الدفاع، الأمر الذي كان موضع انتقاد من قبل جماعات حقوق الإنسان، ومن عدد من السياسيين في لبنان أكثر من مرة، لكن دون جدوى.

ولأمر ليس مجرد انضباط أخلاقي أو قانوني، وإنما هو سلوك من شأنه "سد الذرائع" في وجه من يتهم التحقيقات الأمنية في مصداقيتها نتيجة التعذيب، فضلاً عمن يستهدف بالنار الأجهزة الأمنية اللبنانية على خلفية اضطهادها للموقوفين، ولعل أحد أهم النقاط التي يجتمع عليها

الإسلاميون وغيرهم هي "سوء معاملة" الأجهزة الأمنية للموقوفين، الأمر الذي يفتح باب الأعمال الانتقامية، ويعقّد الحل، والأمثلة على "سوء المعاملة الأمنية" أكثر من أن تحصى، وهي كانت موضع صرخة من سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد قباني في يونيو (حزيران) عام 2006، على خلفية توارد أنباء عن تعذيب موقوفي أحداث 5 فبراير (شباط) 2006 -تظاهرة الصور المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم- وخلية الـ13 وخلية صيدا، الأمر الذي اضطر مدير عام قوى الأمن الداخلي حينها، اللواء أشرف ريفي، لزيارة المفتي لاستيضاحه معلوماته عن التعذيب، وللتحقيق بكل الشكاوى.

لقد شهدت الفترة التي أعقبت خروج الجيش السوري من لبنان، بحق، تطوراً ملحوظاً في أداء الأجهزة الأمنية، لا سيما تلك التابعة لقوى الأمن الداخلي، على صعيد احترام حقوق الإنسان، واتباع الأساليب الحديثة في التحقيق، لكن لا يمكن إخفاء التباين في أساليب التحقيق بين الأجهزة المختلفة، ورغبة بعضها في "جر" النتائج باتجاه معين، وعموماً ما زالت السجون التابعة لمديرية المخابرات في الجيش اللبناني لا تطبق مضمون المرسوم رقم 8800 الصادر في 4 أكتوبر (تشرين الأول) 2002، والذي يسمح لمندوب الصليب الأحمر اللبناني بزيارة ومقابلة السجناء في السجون اللبنانية كافة، بما فيها سجون وزارة الدفاع.

خاتمة

ثمة ملاحظات يمكن الإشارة إليها في ختام هذه القراءة لواقع الحركات الأصولية السنية المسلحة في لبنان منها:

1. يشكل حرمان السنة في لبنان من "حقهم" في ممارسة المقاومة أسوة بالشيعة، عامل تفجير داخلي، باعتبار أن هذه الطاقة الموجودة لدى الإسلاميين تتحول في الغالب إلى الداخل، وتصب في مصلحة الإرهاب الذي سرعان ما يصطدم بالناس والدولة.
2. تشكل المخيمات الفلسطينية البؤر الأساس لعمل هذه الجماعات الأصولية، نظراً لغياب سلطة الدولة عن هذه المخيمات، وانتشار السلاح فيها علناً، دون أن ينفي ذلك وجود امتدادات لها في كل المناطق اللبنانية.
3. يشكل لبنان محطة هامة وأساسية في عمل الجماعات الأصولية السنية المسلحة، وفي تحركاتها، ويمكن القول إن هذه الجماعات كانت تنظر إلى لبنان كـ"ساحة نصرة"، لكنها الآن ولأسباب عديدة باتت تنظر إلى لبنان كـ"ساحة جهاد ونصرة".
4. لقد أسهمت القوى الأمنية اللبنانية في الحد من خطورة هذه الجماعات الأصولية المسلحة، سواء خلال فترة الوجود السوري في لبنان أو بعد خروجه، دون أن يمنع ذلك من الاستغلال السياسي في العديد من الحالات، لكن الملاحقات العشوائية للإسلاميين في بعض المناطق، ولا سيما في طرابلس والشمال والبقاع، لعبت دوراً سلبياً في محاصرة

تطرف الجماعات الأصولية في لبنان.

5. يبدو أن الجماعات الأصولية المسلحة في لبنان لا يجمعها أي رابط تنظيمي، بل هي متناقضة في الكثير من الحالات، كما أن بعضها يصب في صالح قوى مناهضة للحالة الإسلامية عموماً.

6. لم تُظهر الحركات الإسلامية الكبرى، الرافضة للعنف وسيلة في التغيير، ما يكفي من الجهد لمحاصرة ظاهرة التطرف الإسلامي، وهي ما تزال تخشى الظهور كأداة للأنظمة الحاكمة في البلدان العربية والإسلامية، وجزء من "المشروع الأميركي"، إن هي تصدت للحركات الأصولية المسلحة.

7. لقد حصلت تحولات مهمة على صعيد أدوار بعض الجماعات الأصولية المسلحة، بحكم تحوّلها إلى قوة مسيطرة ومتعايشة مع الواقع المتعدد التي يحكم الجميع، والمثال الواضح لذلك هو "عصبة الأنصار" التي تحولت أخيراً إلى "قوة فصل" في مخيم عين الحلوة.

8. من المتوقع أن يزيد حضور الجماعات الأصولية السنية المسلحة خارج المخيمات في الفترة القريبة القادمة، تحت شعار الدفاع عن السنة، لا سيما مع استفحال الخلاف المذهبي بين السنة والشيعة، وشعور غالبية السنة بالإحباط والخوف بعد اجتياح "حزب الله" لبيروت بسلاح المقاومة في الثامن من مايو (أيار) 2008.

فيصل مولوي والعمل الإسلامي في لبنان

د. ناجي إبراهيم السويد(*)

في السطور التالية نعرض لشخصية الشيخ فيصل مولوي، الداعية والمفكر الإسلامي المعروف في لبنان والعالم العربي والإسلامي والأوروبي، فهو من أبرز العاملين في الحقل الإسلامي السني اللبناني، وكان رئيساً لجمعية التربية الإسلامية في لبنان، وهو الآن الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان، ورئيس بيت الدعوة والدعاة منذ تأسيسه عام 1990، وعضو اللجنة الإدارية للمؤتمر القومي الإسلامي.

(*) باحث وأستاذ جامعي لبناني.

حمل المدّ الناصري والحركات اليسارية في خمسينيات القرن الفائت، تنافساً بين الفكرة القومية والدولة الوطنية من جهة، وبين هذين المنطقين والإسلام السياسي من جهة ثانية، في وقت كانت الحركة الإسلامية تعاني من الاضطهاد والتضييق والتعسف في معظم البلاد العربية.

وإذا كان لبنان، شأنه شأن بقية البلدان العربية، قد لحق بركب الموجة القومية منتصف القرن العشرين، فإن الحركة الإسلامية الوليدة آنذاك في هذا البلد، زاحمت المدّ الناصري الذي كان يحتكر الشارع والشعارات، والفضاء الشعبي والتنظيمي والحزبي، لكنها بقيت بمنأى عن الاصطدام مع السلطات الرسمية، بفعل تركيبة المجتمع اللبناني المتنوع والتعددي، وطبيعة النظام الديموقراطي، خلافاً لما كانت تتعرض له الحركة الإسلامية في مصر وسوريا والعراق.

وسط هذه الأجواء، برز عدد من الشباب الإسلامي المتحمس لفكر "الاخوان المسلمين"، والذي كان يعمل ضمن إطار جمعية إسلامية ذات طابع تربوي واجتماعي، تسمى "عباد الرحمن"، لكن تطورات الأحداث في فلسطين، وتأثرهم بمحاضرات وكتابات رموز حركة "الاخوان المسلمين" في سوريا، الذين كانوا يحاضرون دورياً في بيروت، دفعتهم لبلورة عمل حركي يحاكي النماذج الإسلامية في البلدان الأخرى، وفعلاً ولدت "الجماعة الإسلامية" في لبنان، التي تمثّل الذراع اللبنانية لحركة "الأخوان المسلمين"، من رحم هذه التحولات، وكان من أبرز مؤسسيها

فتحي يكن (الأمين العام الأول للجماعة ما بين 1964-1992) وإبراهيم المصري (نائب الأمين العام)، ثم ظهر بعد فترة وجيزة من التأسيس جيل ثان، كان من أبرز وجوهه القاضي الشيخ فيصل مولوي، الذي يشغل حالياً موقع الأمين العام.

لم يكن الشيخ مولوي من الرعيل الأول المؤسس للجماعة، لكن شخصيته المتزنة والتزامه وتدينه، أعطته مكانة محترمة لدى الأوساط الإسلامية عموما، وأوساط الحركة الإسلامية بشكل خاص، حتى أن مفتي الجمهورية اللبنانية السابق، الشيخ الشهيد حسن خالد[1]، كان لشدة تقديره لعلمه والتزامه وتدينه، يرجع اليه في بعض القضايا والمسائل القانونية والدستورية، وهو من رشحه لدخول سلك القضاء الشرعي في لبنان في العام 1968.

ولد الشيخ مولوي في مدينة طرابلس بشمال لبنان في 1941/12/5، من أسرة مكونة من ستة أشقاء وثلاث شقيقات، وفي هذه المدينة عاش طفولته وسط أسرة عرفت بالتدين والتصوف، فقد كان والده من أتباع الطريقة المولوية، ما شجعه على الانصراف نحو العلم واكتساب شخصية دمثة كريمة الطباع.

---

(1) **الشيخ حسن خالد** (1921-1989): مفتي الجمهورية اللبنانية السابق، أحد أبرز الشخصيات اللبنانية التي لعبت أدواراً مركزية، دينية وسياسية، في لبنان في النصف الثاني من القرن العشرين، منذ تعيينه مفتياً للجمهورية (1966)، إلى أن اغتيل في 15 مايو (أيار) 1989، وكان الشيخ خالد صاحب حضور بارز، ومدركاً لطبيعة التركيبة اللبنانية المتعددة والمتنوعة، ومواقع الخلل فيها، لذلك كان من دعاة إجراء إصلاحيات جذرية في بنية النظام في تلك المرحلة، وقد ساهمت جهوده الحوارية، وقوة حضوره وتأثيره الكبير على مختلف الأطراف في لبنان، في تقريب وجهات النظر خلال الحرب الأهلية (1990-1975).

تابع مولوي دراساته الأولى في مدرسة النجاح في طرابلس، ويروي أبناء جيله أنه كان معتاداً على ارتياد المساجد وحضور حلقات العلم على علماء المدينة، ومن أبرز هؤلاء: الشيخ مصطفى السباعي، المراقب العام للاخوان المسلمين في سوريا، والأستاذ عبد الكريم عابدين وغيرهم، وقد أثر ذلك في توجهاته الدينية والسياسية في الفترة اللاحقة.

بعد أن أنهى المرحلة الثانوية التحق بالجامعة اللبنانية، حيث درس في كلية الحقوق وتخرج منها في العام 1967، في وقت كان يتابع أيضاً دراسة الحقوق إلى جانب دراسة الشريعة الإسلامية في جامعة دمشق التي تخرج منها في العام 1968، ولاحقاً في منتصف الثمانينيات التحق بجامعة السوربون في باريس حيث نال دبلوماً في الدراسات المعمقة سنة 1984.

وأثناء دراسته في دمشق، وتحديداً في العام 1968، تزوج الشيخ مولوي من فتاة سورية من مدينة اللاذقية، كان سبق أن تعرف إلى والدها في مدينة طرابلس، وله منها ولدان وفتاة.

وفي العام ذاته (1968)، عيّن الشيخ مولوي قاضياً شرعياً، فمارس مهنة القضاء في عدد كبير من المحاكم الشرعية في مختلف المناطق اللبنانية، إلى أن استقر به المقام في مدينة بيروت، حيث استمر في منصبه حتى العام 1996، لكن أعباء وظيفته هذه لم تصرفه عن متابعة الشأن الإسلامي، بشقيه الحركي والدعوي.

LAU Beirut

ففي الجانب الأول: عمل الشيخ على تطوير مؤسسات "الجماعة الإسلامية"، فأسّس في العام 1977 "جمعية التربية الإسلامية"، التي تمثّل الذراع التربوية للجماعة، وهي المشرفة على سلسلة مدارس "الإيمان" التابعة للجماعة، واستمرّ رئيساً لها حتى العام 1980، كما كان له حضور رئيس في مؤسسات الجماعة السياسية والدعوية، أهّلته لتولي منصب الأمانة العامة في العام 1992.

أما في الجانب الدعوي، فقد كان للشيخ -وما يزال- أثر على مسار الدعوة في لبنان وبلاد الاغتراب، وخصوصاً بلدان أوروبا الغربية، فقبل العام 1980 كان الشيخ يواظب على خطبة الجمعة في مساجد بيروت، وبعد هذا العام، وبفعل الحرب الأهلية في لبنان، اضطر للانتقال إلى باريس، حيث أقام قرابة خمس سنوات، وعمل هناك على تأسيس مراكز إسلامية تجاوزت فرنسا لتشمل أكثر من بلد أوروبي، من مثل بريطانيا وألمانيا، مهمتها الاهتمام بالجاليات الإسلامية، ورعاية شؤونها الدينية والحياتية. وفي العام 1986 انتخب الشيخ مرشداً دينياً لاتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا، وفي العام 1989 منحته الندوة العالمية للشباب الإسلامي جائزة أحسن داعية في أوروبا.

إثر عودته إلى لبنان، رقي الشيخ إلى منصب "مستشار" في المحكمة الشرعية العليا في بيروت، وبقي يمارس القضاء حتى العام 1996 حيث قدّم استقالته، وفي العام 2001 صدر مرسوم جمهوري بتعيينه بمنصب "قاضي شرف"، تكريماً لجهوده في هذا المجال.

وفي العام 1989 تعرض الشيخ لوعكة صحية حرجة، سببت له شللاً جزئياً ألزمته متابعة العلاج لفترة طويلة تحسن بعدها نسبياً، لكنه لا يزال يعاني من بعض مظاهرها بشكل جزئي حتى الآن، وخلال تلك السنة استشهد رفيقه واستاذه المفتي الشيخ حسن خالد، ويروي القريبون منه أنهم تمنّعوا عن إبلاغه بالأمر أسابيع عدة، نظراً للظرف الصحي الذي كان يعاني منه، وخوفاً من أن ينعكس ذلك سلباً عليه لما كان بينهما من ودّ وصداقة.

مولوي والإسلام الأوروبي

في العام 1990 أنشأ الشيخ مولوي "الكلية الأوروبية للدرسات الإسلامية" في (شاتو شينون) في فرنسا، وهي مؤسسة تعنى بتدريس الإسلام لأبناء الجاليات العربية والإسلامية في أوروبا والغرب، وقد استمر الشيخ في عمادتها حتى العام 1994، كما أسهم في تأسيس "وقف بيت الدعوة والدعاة"، و"الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين" الذي أطلق من لندن العام 2004، ويرأسه الشيخ يوسف القرضاوي، وهو عضو المكتب التنفيذي للاتحاد، كذلك شارك الشيخ في تأسيس "المجلس الأوروبي للبحوث والافتاء"، الذي يشغل فيه موقع نائب الرئيس، وهو أيضاً عضو اللجنة الإدارية للمؤتمر القومي-الإسلامي.

ومن موقعه كنائب لرئيس المجلس الأوروبي للافتاء والبحوث -الذي يضم نخبة من أبرز العلماء على مستوى العالم الإسلامي- تابع

الشيخ مولوي ظهور وتبلور ما بات يعرف بـ"الإسلام الأوروبي"، فالقضايا المتتالية التي يفرضها الاحتكاك اليومي في المجتمع الأوروبي، بالإضافة إلى مسائل المشاركة في الحياة العامة هناك، والإشكاليات التي تنشأ عن كل ذلك، تتطلب إجابات شرعية، تشكل اطاراً دينياً ومرجعية للجاليات الإسلامية في أوروبا، وهو الأمر الذي تصدر له الشيخ مولوي إلى جانب عدد من العلماء في المجلس الأوروبي للإفتاء.

وبعيداً عن إقامته الطويلة نسبياً في باريس، فقد زار الشيخ مولوي معظم الجاليات في العواصم الأوروبية، أو الحواضر الإسلامية هناك، كمسلمي البوسنة والهرسك (1997)، أيرلندا، ألمانيا، إسبانيا، وبريطانيا، مستمعاً وواعظاً ومفتياً ومرشداً، وله في ذلك فتاوى واجتهادات حول مسائل فقهية ودينية واجتماعية عديدة تنم، كلها، عن فهم دقيق لطبيعة ظروف العيش في المهاجر، وضرورات حسن الجوار، وأصول الضيافة واحترام الآخر.

وتتولى "المجلة العلمية" التي تصدرها لجنة البحوث في المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث إصدار الفتاوى الخاصة بشؤون وقضايا المهاجرين، التي أصدرها الشيخ مولوي وغيره من العلماء، لكن سنتوقف هنا عند مفصل أساس يبرز الحضور المتقدم والواعي للشيخ مولوي لحاجات الجاليات الإسلامية هناك، ومتطلبات حلّ مشاكلهم على ضوء القواعد الفقهية المعتمدة، فمن أبرز فتاويه:

- إن الحكم الصادر عن قاض غير مسلم، جائز[2].
- إسلام المرأة وبقاء زوجها على دينه، الأصل أنه غير جائز إلا في حالات معينة[3].
- التحكيم الشرعي في بلاد الغرب، جائز[4].
- مواقيت الفجر والعشاء في المناطق الفاقدة للعلامات الشرعية[5].
- – الكفاءة في النكاح، تعتبر فقط في الدين والخلق[6]،[7].

الشيخ-الأمين العام

بعد دخول الأمين العام السابق للجماعة الإسلامية فتحي يكن المجلس النيابي في لبنان، انتخب الشيخ مولوي أميناً عاما للجماعة في العام 1992، في وقت بدا أن هذا التنظيم بدأ يعاني من انشقاقات داخلية، وتباين واضح انعكس خلافات، كانت تظهر تارة للعلن وتارة أخرى تبقى طي الكتمان، وفي العام 1996 قررت قيادة "الجماعة" سحب ترشيح يكن وترشيح الشيخ مولوي عن مدينة طرابلس، ما ألزمه تقديم استقالته من منصب القضاء لتعارض ذلك مع القوانين الانتخابية، لكن جملة أمور وتقاطعات سياسية داخلية، واختلافات كبيرة بين الفصائل والقوى

---

(2) المجلة العلمية-العدد الأول، 2002، ص176.

(3) المجلة العلمية-العدد الثاني، 2003، ص245.

(4) المجلة العلمية-العدد الثالث، 2003، ص185.

(5) المجلة العلمية، العدد الخامس، 2004، ص321.

(6) المجلة العلمية، العدد السابع، 2005، ص251.

(7) يمكن مراجعة نصوص الفتاوى على الرابط الآتي:
http://www.mawlawi.net/Kalimat.asp?cid=64&cc=aaa

والتنظيمات الإسلامية ساهمت في عدم نجاح الشيخ بدخول المجلس النيابي، ما انعكس شعوراً عارماً بالصدمة لدى قواعد "الجماعة"، إلا أن ذلك لم ينعكس على وضعه الحركي داخل صفوف "الجماعة"، حيث لا يزال يجدد له في أمانتها العامة حتى اليوم.

وبعد قرابة العقد ونصف على تولي الشيخ مولوي أمانة الجماعة الإسلامية في لبنان، يبدو من الممكن إجراء مقارنة بسيطة، تبرز تأثير كل من الشخصيتين على التنظيم، ومدى حضوره في الأوساط الإسلامية والشعبية والسياسية.

فلا يخفى أن يكن من الرعيل المؤسس للجماعة، صاحب كاريزما خاصة، خطيب، انفعالي، قيادي مخضرم، وقد أثرت تداعيات الحرب اللبنانية وطروحاته الشخصية في بلورة شخصيته، واكتسابه النهج الخاص الذي أدار به شؤون الجماعة، إلى حين تركه قيادتها، ولاحقاً صدور قرار تنظيمي بفصله من كل مؤسساتها التنظيمية، بعد انتهاجه منهجاً أثار العديد من التساؤلات والشكوك، خصوصاً عد ترؤسه "جبهة العمل الإسلامي"، التي تلعب أدواراً ملتبسة، يرى عديدون أنها تصب في مصلحة السياسية الإيرانية في المنطقة.

أما الشيخ مولوي فلم يحظ بالهالة الحركية التي أحاط يكن نفسه بها على امتداد سنوات تولية المسؤولية، فمولوي ليس من الرعيل المؤسس، وهو قضى مساحة مهمة من حياته في إطار الوظيفة الرسمية

في سلك القضاء، الأمر الذي لم يوجد رابطاً مباشراً بينه وبين قواعد الحركة الإسلامية في لبنان، فغالباً ما كانت علاقاته محصورة بالنخبة وأهل الاختصاص، مضافاً إلى ذلك ظروفه الصحية المشار اليها، إلا أنه عمل على تخطي الكثير من هذه الأمور بعد توليه سدة المسؤولية.

وإذا كان يكن قد ربط من الناحية القانونية معظم مؤسسات الجماعة الإسلامية باسمه، وأسماء أفراد من عائلته خلال مسؤولياته، فإن مولوي -المعروف بزهده وابتعاده عن المظاهر- عمل بدأب على تعميم فكرة البنية المؤسساتية الجماعية في أوساط مؤسسات الجماعة الإسلامية.

أما في الشق السياسي، فإن لبنان خطا خطوات كبيرة في تعزيز سلمه الأهلي خلال فترة التسعينيات، ما انعكس تغييراً في الأولويات السياسية التي واجهت مولوي، مضافاً الى ذلك ما شهده لبنان بعد العام 2005 في أعقاب جريمة اغتيال رئيس وزرائه الأسبق رفيق الحريري، وما ترتب على ذلك من تداعيات، كان أبرزها خروج الجيش السوري من لبنان، وتحول "حزب الله" من حزب مقاوم الى حزب يعمل في السياسة الداخلية بضغط سلاحه، وقد ساهمت كل هذه العوامل مجتمعة في إضفاء ميزات خاصة على أداء الشيخ مولوي في الحياة السياسية والدينية في لبنان، وأكسبته ثقة واحترام الأطراف كافة.

النتاج الفكري والفقهي

أما على المستوى الفكري، فالشيخ مولوي معروف لدى الأوساط الاسلامية بالاتزان ورجاحة العقل وفهم الواقع والأولويات، ساهمت شخصيته القانونية، وتعمقه الفقهي، في إثراء هذه الجوانب فيه. ويمكن إرجاع فكر الوسطية ورفض التطرف عنده الى تأثره بالواقع اللبناني المتعدد، فهو من أشد المنكرين على أصحاب الفكر المتطرف المتسمي بالإسلام، فقد كان من القيادات الإسلامية التي أنكرت على جماعة "فتح الاسلام" فتنتها ضد المجتمع اللبناني، في صيف العام 2007، عندما اعتدت هذه المجموعة بقيادة شخص يدعى شاكر العبسي على أمن المدنيين اللبنانيين في شمال لبنان، متترسة بالمدنيين الفلسطينيين في مخيم نهر البارد، ما أدى الى مقتل أكثر من مئتي لبناني.

كما اهتم الشيخ كثيراً بترشيد الحالة الاسلامية في لبنان، بلد التعددية والتنوع، والنأي بها عن غلواء التطرف وانزلاقات الارهاب، فكانت له فتاوى شهيرة بوجوب المشاركة في المجالس النيابية، وضرورة الانتخاب حتى لغير المسلمين، وإقامة العلاقات السياسية وحسن الجوار مع الشركاء في الوطن جميعاً.

وإلى جانب مشاركته في معظم المؤتمرات والندوات الإسلامية المحلية والعالمية، فللشيخ مولوي عدد كبير من الفتاوى والدراسات والبحوث في موضوعات دينية متنوعة، سياسية واقتصادية وحياتية واجتماعية

وغيرها، كما كانت له مواقف من موضوعات الإرهاب والتطرف والأصولية، وأصدر عدداً من الكتب من أبرزها:

- سلسلة مبادىء التربية الإسلامية، 1970.
- تيسير الفقه، 1985.
- الاسس الشرعية للعلاقات بين المسلمين وغير المسلمين، 1985.
- نظام التأمين وموقف الشريعة منه، 1988.
- حكم الدواء اذا دخل فيه كحول، 1990.
- دراسات حول الربا والمصارف، 1991، وموقف الإسلام من الرق، 1991.
- المرأة في الإسلام، ونبوءة آدم، 1992.
- أحكام المواريث: دراسة مقارنة، 1997.
- السلام على أهل الكتاب، 1999، و"أثر انهيار قيمة الأوراق النقدية"، 1999.
- المفاهيم الأساسية للدعوة في بلاد الغرب، 2000 [8].

وثائق:
المشروع السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان

في 15 محرّم 1422، الموافق 9 أبريل (نيسان) 2001، صدر المشروع السياسي، عن المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان، ويتضمن: «تحديد مضامين المشروع السياسي للجماعة، والـذي يكمن في عمليّة المقاربـة الصّعبة بين واقع الحياة السياسيّة اللبنانيّة، وخصوصيّاتها وتداخلاتها الطّائفيّة والسّياسيّة الإقليميّة والدوليّة من جهة، وتوافق ذلك مع منطلقاتنا الفكريّة والعقائديّة الناظمة لحركة دعوتنا الإسلاميّة من جهة أخرى».

أولاً: في واقعنا اللبناني

إنّ الوضع السّياسي اللبناني المأزوم، الذي بدأ مع اختلاف اللبنانيّين حول الهويّة والكيان منذ الاستقلال، وحتى توقيع اتفاق الطّائف ووقف دورة العنف، لم يستطع حتى الآن الوصول إلى واقع سياسي مستقرّ، ممّا يوجب على القوى السياسيّة كافّة وضع المخطّط المناسب، والسّعي لمغادرة الأزمة البنيويّة للنّظام بوتيرة متسارعة، لأنّ تركيبة لبنان الطائفيّة -لا سيما بعد تكريس طائفيّة الرّئاسات- في ظلّ إدارة عامّة فاسدة ومترهّلة، وأزمة اقتصاديّة خانقة، تهدّد بنسف كلّ الإنجازات السياسيّة والأمنيّة، الأمر الذي دفع إلى حالات انقسام شتّى بين اللبنانيّين، نتيجة الشّعور بالإحباط والتّهميش السّياسي المتنقّل بين الطّوائف، وانعدام حالة الاستقرار والتّوازن السّياسي في لبنان، من جرّاء الأداء السّياسي المتعثّر للحكومات المتعاقبة، والآثار السّلبيّة النّاجمة عن قوانين الانتخابات وتحالفاتها ونتائجها، ممّا أوجد لدى البعض شعوراً بالانتقاص من الحرّية والسّيادة، فجاهر بالعداء للعروبة وسوريا، وطالب بانسحابها من لبنان، الأمر الذي دفع بالبعض الآخر إلى التّنبيه من مخاطر ومغبّة ركوب هذا المركب الخشن.

ولقد ساعد في هذا تزايد التّأثير الثّقافي والسّياسي والاقتصادي والأمني، الإقليمي والدّولي بين فئات المواطنين، مع ما يرافق ذلك من انحدار غالبيّة اللبنانيّين نحو حافّة الفقر.

كما أنّ استمرار التّهديد الإسرائيلي للبنان ومقاومته، وبقاء الاحتلال على جزء من أرضه، يوجب استمرار التّعبئة الجهاديّة، مع وجود إحدى أكبر التّجمعات البشريّة الفلسطينيّة على الأراضي اللبنانيّة، وحرمانها من حقّ العودة إلى أرضها، وتسريب أخبار توطينها، وأثر ذلك على الواقع السّياسي في لبنان.

ثانياً: في واقعنا الإقليمي

1. إنّ التّفرّد الأميركي في العالم، في ظلّ التّوجّه الدّولي نحو قمع وتأديب كلّ الخارجين على مخطّطاته الاستعماريّة، وعمليّات محاصرة وتضييق الخناق على حركات المقاومة والتّحرّر، فرض نظاماً عربيّاً عاجزاً عن تلبية تطلّعات الشّعوب وتوقها إلى الحرّية والاستقلال، ودفع نحو المزيد من الاحتقان بعد فشل سياسة فرض التّسوية مع العدوّ الصهيوني، وفشل كلّ محاولات التّطبيع معه.

2. بالإضافة إلى تزايد حالات التّضامن الشّعبي والرّسمي العربي مع انتفاضة شعب فلسطين، وتبخّر أوهام الصّلح المذلّ مع وصول الليكود إلى سدّة السّلطة، وانسداد أيّ أفق للتّسوية، ممّا يؤسس لمواجهة شعبيّة شاملة في الدّاخل المحتلّ، يستحيل بقاء المحيط العربي في منأى عنها، خاصّة مع تزايد مساحة الوعي وتباشير الصّحوة الإسلاميّة الواعدة، الأمر الذي يطرح الإسلام كبديل حضاري للواقع القائم.

3. انطلاقاً من نظرة الجماعة إلى أنّ لبنان جزء لا يتجزّأ من الأمّة العربية، وحيث أنّ العمق العربي والإسلامي يمثّل البعد الاستراتيجي للبنان، لذلك فإنّه يجب على لبنان والحركة الإسلامية فيه تمتين علاقة الأخوّة مع المحيط العربي، وخصوصاً مع الدول التي تشكّل حالة رفض للمشروع الصهيوني.

4. وبما أنّ سوريا هي الجار الأقرب، وبوابة لبنان على العالم العربي، وعمقه السياسي والاستراتيجي والاقتصادي، فإنّ الجماعة تعتبر الوجود السوري في لبنان وجوداً شقيقاً، يحقّق مصلحة لبنانية عليا، يفترض عدم طرحه كمادة نزاع بين اللبنانيين، ومعالجة الآثار السلبية التي قد تترتّب عليه ضمن المؤسّسات الدستورية.

5.

ثالثاً: في حركة المشروع السياسي الإسلامي

إنّ الصراع السياسي في لبنان سيعيد بعض الحيوية المفتقدة إلى الحياة السياسية، حيث سيتمحور النقاش والجدل السياسيين حول الحرّية والسيادة، وقانون الانتخاب العتيد، والحلول المناسبة للخروج من مأزق الملفّ الاقتصادي والاجتماعي، في جوّ ينبئ بحدوث تبدّلات في التحالفات بين القوى السياسية، الأمر الذي يوجب على حركتنا السعي لتحقيق التالي:

1. تفعيل العمل السياسي في الجماعة، لأنّنا نؤمن في عقيدتنا ووعينا أنّ العمل السياسي عبادة، إذا كان محكوماً بضوابط الشرع وأحكامه،

ممّا يحتّم علينا إحلال العمل السياسي مكانه اللائق في تربيتنا الأسرية، وتراتبيّتنا الدعوية، وعدم اعتباره عبئاً، مع لحظ إمكانية تعثره وخطأه كما سائر الأعمال الدعوية الأخرى.

2. السعي إلى استعادة المبادرة السياسية في ساحتنا الإسلامية، من خلال إطلاق النشاطات والبرامج والندوات والمحاضرات، وتبنّي القضايا المحقّة والدفاع عنها، والانخراط في شؤون المجتمع لما فيه خيره وصلاحه.

3. إبراز دور القيادة الإسلامية الملتزمة، من خلال تفعيل الاتصال بالمجتمع عن طريق:

- المشاركة في المؤسسات الإسلامية الرسمية (الأوقاف- المجلس الشرعي- دار الفتوى- الخطباء- الأئمّة...)، والمطالبة بإصلاحها وتفعيل دورها.
- الاشتراك في مؤسسات المجتمع (الجمعيات الأهلية واللجان الثقافية)، والانخراط في العمل النقابي، وتأمين وصول الطاقات الإسلامية إلى قيادته، والاهتمام بالقطاع العمّالي.
- السعي إلى إيصال الكفاءات الإسلامية إلى المؤسسات الرسمية على اختلافها.
- تحسين شروط المشاركة الفعّالة في الانتخابات النيابية والتمثيلية كافّة، والاهتمام بالبلديّات والمجالس الاختيارية، وتدعيم ورعاية وجودنا فيها.

- قد تُدعى الجماعة إلى المشاركة في الحكم، وريثما يتخذ مجلس الشورى موقفاً مبدئياً في هذا الموضوع، يبقى للمجلس حق تقرير المصلحة في المشاركة أو عدمها وإجازة ذلك.

4. مقاومة نهج الظلم والاستبداد السياسي، ومحاربة الفساد في الإدارة من خلال تبيان الأخطاء والانحرافات، والتصدّي لمحاولات كمّ الأفواه وقمع المعارضة، والتحذير من عسكرة النظام.

5. السعي إلى إلغاء الطائفية السياسية، باعتبارها المخرج من المأزق القائم أمام أيّ إصلاح سياسي أو إداري.

6. الدفاع عن الحرّية، باعتبارها مقصداً عظيماً من مقاصد الشريعة، والاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، والمحافظة على الحرّيات العامّة، كإطار صالح لممارسة حياة سياسية نظيفة، والحرص على المكتسبات التي كفلها الدستور.

7. إنّ الديموقراطية في مفهومنا هي الوسيلة المتاحة لحماية الحرّية الشخصية، وتأكيد مبدأ الشورى، واستمداد السلطة من الشعب، ومسؤولية الحاكم تجاه شعبه، وخضوعه للمساءلة والمحاسبة. ولذلك فنحن نسعى إلى إصلاح النظام اللبناني باتجاه تحقيق تمثيل أفضل للجماهير الشعبية، وتحصين الحرّيات السياسية، والمحافظة عل أخلاقيّات العمل السياسي.

8. إنّ سنّ قانون عادل ومتوازن للانتخابات النيابية، له أهداف وآثار بعيدة على الحياة السياسية، ومن المفترض أن يكون أكثر صحّة وتمثيلاً وعدالة. وهذا يرتبط بنظام التمثيل كما يرتبط بتقسيم الدوائر الانتخابية. لذلك فإنّ المطالبة بتطبيق النظام النسبي -وإن على مستوى المحافظة- هو السبيل الأكثر عدلاً ومساهمة في تحديث الحياة السياسية، وإنشاء التكتّلات على أساس البرامج، ممّا يؤدّي إلى رفع نسبة المشاركة في الحياة العامّة (دراسة مفصّلة).

9. إنّ واقع العيش المشترك مع المسيحيين في لبنان، يستدعي الوصول إلى صيغة مقبولة لهذا التعايش، محكومة بالضوابط الشرعية، تلحظ خصوصية كلّ طائفة في أحوالها الشخصية ومعتقداتها.

10. إنّ إشكالية الخلط بين التديّن والطائفية، وطرح العلمانية كعلاج للطائفية، يستدعي أن يدرك الجميع أن علاج الطائفية البغيضة لا يكون إلاّ بالتديّن الصحيح، والمشكلة تكمن بتجّار الطائفية ودعاة العلمانية المتعارضة مع قيمنا وأخلاقنا، والمتديّن لا يعرف التعصّب، فهو منفتح ويعترف بالآخر، ويحترم رأيه ومعتقده (لا إكراه في الدين).

11. إنّنا نرفض بالمطلق ظاهرة الخروج المسلّح على المجتمع والدولة، وندعو إلى نبذ العنف بكلّ أشكاله، ونعتقد أنّ إزالة المنكرات وإصلاح المجتمع يكون بالحكمة والموعظة الحسنة، وأنّ الحوار هو السبيل لترسيخ السلم الأهلي والحياة المشتركة. وندعو إلى الوسطيّة في الموقف والكلمة

والتوجّه (وكذلك جعلناكم أمّة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس...) وإلى رفض كلّ أنواع التطرّف والغلوّ.

12. إنّ نظرتنا إلى التحالفات السياسية تنطلق من أن العمل السياسي يتحرّك في واقع متعدّد الأطراف، وصياغة التحالفات تتمّ من خلال الدائرة الصغيرة وصولاً إلى الدوائر الكبيرة. لذلك نرى:

- ترتيب الساحة الإسلامية عبر محاورة القوى الفاعلة والشخصيات، والتوصّل إلى تحديد رؤية مشتركة.
- محاولة حشد كلّ طاقات الصفّ الإسلامي في جبهة واحدة، تعمل على تكامل العمل الإسلامي وتنسيقه.
- رسم قاعدة الالتقاء مع القوى السياسية التي تجمعها قواسم مشتركة مع الجماعة، والدعوة إلى إطار متحد يجمع كلّ الطاقات في (حلف فضول) جديد ضدّ الظلم والاستبداد، وتوفير المناخ الاجتماعي والسياسي والفكري للمناقشة الحرّة بين الأفكار والمعتقدات، عبر تبنّي أسلوب (الانفتاح السياسي)، في مرحلة مواجهة الهيمنة والتسلّط، ومدّ يد التعاون والتنسيق إلى كافّة أطراف الساحة الوطنية على قاعدة الاحترام المتبادل، والتصدّي للمشروع الأميركي الصهيوني وإفرازاته على الساحة اللبنانية.

13. إنّ الوضع الاقتصادي المتفاقم وحالة العجز المتزايدة في الموازنة يدفعان إلى تأكيد التالي:

- وضع سياسة اقتصادية تعتمد القدرات الذاتية للاقتصاد الوطني، بعيداً عن المشاريع الكبرى التي تفوق قدرة الوطن والمواطن، ووقف الهدر في التلزيمات، وترشيد الإنفاق وضبطه، وتحقيق الإصلاح الإداري، وتفعيل أجهزة الرقابة والمحاسبة.
- وضع حدّ لسياسة إغفال الموارد الداخلية والتمادي في الاعتماد على القروض الخارجية، لما لذلك من آثار سلبية على مستقبل القرار الوطني، والمطالبة بوضع قانون تسوية مخالفات الأملاك البحرية موضع التنفيذ، واستعادة سوق النفط من الشركات الخاصّة، والمحافظة على الثروات المائية والطبيعية والسياحية وسائر الأملاك العمومية، واستثمارها في النطاق العام.
- السعي لإيلاء الوضع الزراعي الاهتمام اللازم، حيث أنّ نصف الشعب اللبناني يعيش من هذا القطاع، وثبت أنّه أساس الدورة الاقتصادية، وعندما ضُرب القطاع الزراعي بدأ الشلل يصيب الاقتصاد الوطني ككلّ، لذلك يجب تطوير وتصنيع وحماية وتدعيم الإنتاج الزراعي بكلّ أبعاده.
- إنّ مستقبل الصراع في المنطقة يتمحور حول المياه، والحاجة الماسّة إليها في الفترة القادمة، الأمر الذي يوجب المحافظة القصوى على هذه الثروة، ومنع استنزافها، وإنشاء البحيرات والسدود لحفظها واستثمارها.
- شكّلت السياحة والاصطياف والخدمات واقعاً مميّزاً في الموقع والدور للبنان والمنطقة، لذا تكتسب حملات حماية البيئة ومنع التلوّث وتأمين مستلزمات النظافة العامّة والوقاية أهمّية بالغة.

- السعي الدائم إلى تحقيق إنماء المناطق والمحافظات، ومطالبة الدولة بتبنّي سياسة إنمائية وإعمارية شاملة للمناطق المحرومة، والعمل على إيصال الحقوق إليها، وتحقيق التكامل باعتماد اللامركزية الإدارية عبر دعم البلديّات وتطوير أدائها.

14. الخصخصة: مع تقديرنا لنجاح القطاع الخاصّ وفعاليته في إدارة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، إلاّ أنّنا ندعو الدولة التي طرحت الخصخصة لتأمين موارد مالية للخزينة، إلى التنبّه من خطورة احتكار حاجة الناس إلى الضروريّات، والسعي لتحقيق أفضل الشروط المناسبة، وعدم بيع المؤسسات الرابحة، والإبقاء على الخاسرة لصالح بعض المحظوظين، وتأمين كافّة وسائل المراقبة والضبط.

15. السعي إلى توسيع إطار استفادة المواطنين من التقديمات الاجتماعية، ولا سيما توفير بطاقة الاستشفاء الموحّد، والضمان الصحّي، وضمان الشيخوخة، ودعم وتطوير المستشفيات الحكومية.

16. التعليم: تطالب الجماعة بإيلاء التعليم مكانته اللائقة به، وتوفير سبل تحصيل التعليم المجّاني لجميع اللبنانيين، وتوحيد المناهج المدرسية، وإنجاز كتاب موحّد للتاريخ والتربية الوطنية، بما يحقّق تخريج أجيال مرتبطة بثقافتها وجذورها العربية، بعيداً عن التوجّهات التغريبية أو العنصرية الشوفينية.

17. القضية الفلسطينية: انطلاقاً من الواجب الملقى على العرب والمسلمين إزاء القضية الفلسطينية فإنّ الجماعة ترى من واجبها:

- تعبئة الأمّة وتوعيتها بالخطر الصهيوني الذي يتهدّدها بكلّ مقوّماتها ووجودها، والعمل على بناء المجتمع المقاوم بالفكر والممارسة، وتدعيم مسيرة الجهاد والمقاومة بكلّ الوسائل الممكنة، الأمر الذي يستدعي تبريد كلّ الجبهات السياسية الأخرى، وتفعيل التنسيق مع الساحة العربية والفلسطينية، لمواجهة الخطر الذي يتهدّد العرب والمسلمين والإنسانية بكاملها.
- تبنّي قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ولا سيما تمتّعهم بحقّ العودة، وإقرار الحقوق المدنية والإنسانية للشعب الفلسطيني المشرّد، ورفع الظلم والحرمان عنه.
- اعتبار مواجهة المشروع الصهيوني في مقدّمة اهتماماتنا، من خلال التنسيق الكامل مع (حركة حماس) ودعم كلّ القوى المجاهدة، والحرص على إبقاء الساحة اللبنانية كساحة مواجهة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي.

18. قضية المرأة: المرأة نصف المجتمع، ومربيّة النصف الآخر، وهي معنيّة بالتكليف والمسؤولية الشرعية والمدنية كالرجل، ومن حقّها ممارسة العمل السياسي والمشاركة في الانتخابات على كلّ المستويات، ترشيحاً وانتخاباً، ضمن الضوابط الشرعية.

وثائق:
الميثاق الإسلامي في لبنان

في الرابع عشر من ديسمبر (كانون الأول) 2003، وقع نحو ثلاثمئة شخصية إسلامية تمثل جمعيات ومؤسسات وقوى إسلامية سنية في لبنان على الميثاق الإسلامي، ويتضمن المنطلقات الفكرية، التي تستند إلى أن الإسلام هو دين الله الموحى به لجميع أنبيائه ورسله، ورؤية الموقعين للعيش المشترك داخل الوطن اللبناني، وقضية تطبيق الشريعة، والأحوال الشخصية، والموقف من المرأة، فضلاً عن قضايا الجهاد والتطرف والإرهاب.

LAU Beirut

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ الجمعيات والحركات والشخصيات الإسلامية الموقّعة أدناه. من أجل التعريف بالمنطلقات الأساسية التي تحكم عملها الإسلامي. ولتوضيح صورة الإسلام، رسالة الله الأخيرة للناس أجمعين. وتأكيداً لدورها الإيجابي البنّاء القائم على الحوار والتعاون وإرساء دعائم مجتمع فاضل يحمي الحريات والأخلاق وحقوق الإنسان، توافقت على هذا الميثاق الذي يحدّد فهمها للإسلام ومنهجها في العمل الإسلامي ومواقفها إزاء القوى والتيارات العقائدية والسياسية، وهي تقدّمه لجميع المواطنين.

القسم الأول: المنطلقات الفكريّة

1- الإسلام هو دين الله الموحى به لجميع أنبيائه ورسله:
وهو رسالة الله الخاتمة للناس أجمعين. تقوم على الإيمان بالله تعالى وتوحيده، والإيمان بجميع رسل الله وأنبيائه، وبمحمّد رسول الله صلى الله عليه وسلم واتّباعه، والإيمان بالقرآن الكريم الذي أنزله الله تعالى على رسوله هدىً للعالمين ﴿آمن الرسول بما أنزل إليه من ربّه، والمؤمنون كلّ آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، لا نفرّق بين أحد من من رسله﴾ (سورة البقرة الآية 285). وهو شريعة تنظّم شؤون الفرد والمجتمع والعلاقات بين الناس، وتهدف إلى بناء المجتمع الإنساني على قواعد الرحمة والعدالة والمساواة، ورعاية الحريات التي منحها الله تعالى للإنسان، في مقابل مسؤوليته عن اختياراته.

2- العيش المشترك: وهب الله تعالى العقل للإنسان، وأعطاه نعمة الحرّية والقدرة على الاختيار، ولذلك فقد وقع الاختلاف بين الناس منذ وُجدوا ﴿وَلَوْ شاءَ ربُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَة، وَلا يَزالونَ مُختلفِينَ إلاّ مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ، ولذلِكَ خَلَقَهُمْ...﴾ (سورة هود الآية 118-119).

إنّ واجب الإنسان في هذه الحياة عبادة الله، ومهمته عمارة الأرض، وقد استخلفه الله تعالى لذلك ﴿هو أنشأكم من الأرض واستعمرَكم فيها﴾ (سورة هود الآية 61)، أي أمركم بعمارتها. وهي مهمّة يشترك فيها جميع الناس، مسلمين وغير مسلمين، وهم يعيشون جميعاً على أرض واحدة، فقَدَرُهم هو العيش المشترك رغم كلّ أنواع الاختلاف، للقيام بالمهمّة المنوطة بهم.

وإذا كان لنا من خيار في لبنان، فهو أن نضع لهذا العيش المشترك قواعد ثابتة، يرتاح إليها الجميع، أو أن نهمل ذلك فنتعرّض بين وقت وآخر لفتن أهلية أو صراعات داخلية، تستنزف طاقة الجميع، وتزيد من تخلّفنا عن ركب الحضارة الإنسانية.

قواعد العيش المشترك

إنّ قواعد العيش المشترك في رأينا أربعة:

الأولى: احترام الآخر والاعتراف به والتعامل معه: وهو بالنسبة لنا كمسلمين مسألة شرعية، تشمل الاختلاف الديني والسياسي،

حسب التقسيم المعاصر. لقد أتاح الله تعالى للإنسان حريّة الاختيار بين الإيمان والكفر، ومع ذلك لم يحرم الكافر ممّا أعطاه لمن يؤمن به، لكنّه بيّن له أنّ الإيمان هو العروة الوثقى التي لا انفصام لها، ودعاه إلى ذلك ورغّبه فيه ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّين، قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الغَيِّ، فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللّه فَقَدْ استمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى، لا انفصَامَ لَهَا واللّه سَمِيعٌ عَليم﴾ (البقرة الآية 256).

إنّ هذه الحرّية الواسعة لجميع الناس أن يختاروا ما يريدون، حتّى بالنسبة للإيمان والكفر، تستلزم حتماً الاعتراف بنتائجها، والتعامل معها وفق الضوابط الشرعية. وإذا لم يكن الأمر كذلك فلا معنى أصلاً للحرّية.

الثانية: الأخلاق: وهي في نظر الإسلام قيم مطلقة يتعامل بها الإنسان مع الموافق والمخالف، لا تتأثّر باختلاف الدين، ولا بوسائل الإنتاج، ولا بأيّ اعتبار آخر. الأخلاق ليست أسلوب تعامل المسلم فقط مع من يحب، ولا مع أبناء عشيرته أو قوميّته أو دينه، إنّها أسلوب التعامل مع الناس جميعاً. هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعامل مع المشركين في مكّة ومع اليهود في المدينة، حتّى كانت أعظم صفة مدحه بها ربّه قوله عزّ وجلّ: ﴿وإنّكَ لعلى خُلُقٍ عظيم﴾ (القلم الآية 4). والعيش المشترك في مجتمع واحد بدون أخلاق لا يمكن أن يقوم ويثبت ويترسّخ، والأخلاق عندنا في هذا الشرق العربي تنبثق من الدين، ومن رسالاته السماوية.

الثالثة: العدالة: وهي أهمّ القيمِ الإنسانية على الإطلاق. من أجل تحقيقها أرسل الله الرسل بالبيّنات: ﴿وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالميزَانَ

لِيَقومَ النَّاسُ بِالقِسْطِ﴾ (الحديد الآية 25). الكتاب هو مصدر العدالة. والميزان هو وسيلة تحقيقها، لأنه يعني التوازن بين الحقوق والواجبات، وهو ما ينبغي أن تسعى إليه السلطات القائمة من خلال قوانينها التفصيلية، أو من خلال أحكامها القضائية.

هاتان القاعدتان (الثانية والثالثة) هما اللتان أشار الله تعالى إليهما في الآية الكريمة: ﴿لا يَنْهاكُمُ اللّه عَنِ الَّذينَ لَمْ يُقَاتلوكُمْ فِي الدِّين، وَلَمْ يُخْرجوكُمْ مِنْ دِيارِكُمْ، أَنْ تَبَرّوهُمْ وتُقْسِطوا إِلَيْهِمْ، إِنَّ اللّه يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (الممتحنة الآية 8).

الرابعة: التعاون: لا معنى للعيش المشترك إذا لم يتعاون فيه الناس لتحقيق المصالح المشتركة. وقد بيّن الله تعالى أنّ التعاون مطلوب حتّى مع المشركين ﴿... وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا، وتَعَاوَنوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإثْمِ والعُدْوَانِ ...﴾ (المائدة الآية 2). لقد صدّ الكافرون المسلمين عن المسجد الحرام، وترتّب على ذلك وجود الكراهية في قلوبهم تجاه هؤلاء الكفّار، لكن هذه الكراهية لا يجوز أن تدفعهم إلى الاعتداء. وإذا وجدوا مجالاً للتعاون مع هؤلاء المشركين فهو جائز ومطلوب بشرط واحد: أن يكون تعاوناً على البرّ والتقوى وليس على الإثم والعدوان.

وقد شبّه الرسول صلى الله عليه وسلم أبناء المجتمع الواحد بركّاب سفينة واحدة، «فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان

الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مرّوا على من فوقهم، فقالوا: لو أنّا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا، فإنّ تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً» (رواه البخاري).

هذا المجتمع كلّنا فيه شريك ومواطن، وأيّ عمل يقوم به البعض قد يؤثّر على الجميع، لذلك لا بدّ من الحوار والتعاون، لأنّ الفساد يرجع ضرره على الجميع، والإصلاح عندما يقوم يعود خيره على الجميع.

ولعلّ في حِلف الفُضول الذي حضره رسول الله -قبل البعثة- واجتمع فيه زعماء قريش وتعاهدوا على أن ينصروا الضعيف ويغيثوا الملهوف ويساعدوا المحتاج ويُقروا الضيّف وغير ذلك من مكارم الأخلاق، هذا الحلف الذي قال فيه الرسول صلى الله عليه وسلم بعد البعثة: «لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفاً ما أحبّ أنّ لي به حُمر النعم، ولو أُدعى به في الإسلام لأجبت» (أخرجه ابن هشام في السيرة). هذا الحلف هو دليل قاطع على مشروعيّة التعاون بين المسلمين وغيرهم لتحقيق كلّ أمر مشروع.

3- قضية تطبيق الشريعة

يتألّف لبنان من تسع عشرة طائفة مُعترفاً بها. ومن البديهي أنّه لا يمكن أن تفرض أيّة طائفة على الآخرين نظرتها ونظامها وتشريعاتها. وديننا يأبى أن نفرض على الناس ما لا يريدون، والقرآن الكريم ينصّ بوضوح على أنّه ﴿لا إكْراهَ في الدّين﴾، والدين في نظر الإسلام ليس مجرّد العقيدة والعبادة بل يشمل كلّ أنواع التشريع، للفرد والمجتمع.

لكن هذا التنوع لا يجوز أن يؤدّي إلى انتهاك حرّيتنا بأن نعتقد ما نشاء، وأن نعبّر عن أفكارنا في حدود نظام المجتمع وأمنه، وأن ندعو الناس إلى ما نرى أنه يسعدهم، هذه الحريات هي منحة الله تعالى للإنسان، وهي السِّمَةُ المميزة لهذا العصر، وقد كرّسها ميثاق الأمم المتحدة، وهي تؤكّد حقّنا في أن نبلّغ فكرتنا الإسلامية، وأن نعمل من أجل نشرها.

إنّ المادة التاسعة من الدستور اللبناني تنصّ على أنّ «حرية الاعتقاد مطلقة، والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب»، وإذا كانت الدولة في لبنان مدنيّة، بمعنى أنها لا تلتزم ديناً معيناً، وتختار مؤسساتها من قبل جميع المواطنين، فنحن ننطلق من حرية الاعتقاد التي كفلها الدستور، ومن أنّ لبنان دولة مدنية تحترم الأديان، لندعو إلى تبنّي أحكام الشريعة الإسلامية باعتبار أنها جزء من ديننا من جهة، ولاعتقادنا أنها تحقق أفضل تنظيم للحياة الاجتماعية بين الناس، يؤمّن العدالة للجميع، ويحفظ حقوقهم دون تفريق أو تمييز، معتمدين في هذا على الحوار والإقناع وليس على فرض ذلك بالإكراه على الناس.

من حقّ غير المسلم أن يقبل هذه الدعوة أو يرفضها، لأي سبب يراه. ولقد اختار المسيحيّون في لبنان في إحدى المراحل التاريخية القريبة، تطبيق الأحكام الشرعية في الإرث، وظلّوا يطبّقون هذه الأحكام حتّى صدر قانون الإرث لغير المحمديّين عام 1959.

وإذا كنا جميعاً نلتزم أسلوب الحوار وآدابه، وأن يختار الناس القوانين التي تحكمهم من خلال مؤسساتهم التشريعية، فلن تكون هناك

مشكلة حين ندعو إلى تطبيق الأحكام الشرعية؟ خاصّة أنّ هذه الأحكام أكثر ملاءمة لطبائعنا الشرقيّة، وأكثر انسجاماً مع مجتمعاتنا العربيّة. هذا هو الإصلاح الحقيقي للواقع اللبناني وللبشرية في رأينا. لكنّنا لن نسعى إلى ذلك إلاّ بالوسائل السلمية المشروعة التي تحفظ العيش المشترك والسلم الأهلي.

4- الأحوال الشخصيّة

أ - لبنان وطن لجميع أبنائه. وهو يتألّف من جماعات دينيّة مختلفة. هذا هو واقعه، وهكذا يؤكّد دستوره. هذه الجماعات الدينيّة (الطوائف) هي الأكثر تأثيراً وأهميّةً في المجتمع اللبناني. والدستور اللبناني يحترم «جميع الأديان والمذاهب، ويكفل حريّة إقامة الشعائر الدينيّة، ويضمن للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصيّة والمصالح الدينيّة».

إذاً: لكلّ جماعة دينيّة في لبنان مساحتها الخاصّة تمارس فيها (شعائرها الدينيّة وأحوالها الشخصيّة) ضمن ساحة المجتمع العامّة. لكنّ الدستور قضى بتوزيع الرئاسات الثلاث، وكذا مجلس الوزراء ومجلس النوّاب، والوظائف الكبيرة في الدّولة على أساس طائفي، وبذلك توسّعت مساحة الطوائف -خارج نطاق الشعائر الدينيّة والأحوال الشخصيّة- وتداخلت مع المساحة الوطنيّة المشتركة. وبقي مطلب إلغاء الطائفيّة السياسيّة معلّقاً بدون تنفيذ.

ب - إنّ الزواج المدني أو القانون الموحّد للأحوال الشخصيّة -ولو كان اختيارياً- ينقل القضيّة من معالجة مشكلة الطائفيّة السياسيّة، التي تطال كلّ لبناني في حقوقه الإنسانيّة والسياسيّة، وهي مشكلة تتمحور حول تجاوز الطوائف لمساحتها الخاصّة، ودخولها في المساحة الوطنية المشتركة، إلى محاولة انتزاع مسألة الأحوال الشخصيّة من خصوصيات الطوائف، وإلحاقها بالمساحة الوطنيّة المشتركة. هذه مسألة تمسّ الدستور في أهمّ مواده التي قام عليها الكيان اللبناني. وهي تؤدّي إلى فتح صراع جديد بين الوطن والطوائف التي يتألّف منها، وهو صراع لا يمكن أن يكون في مصلحة الوطن، بالنسبة للواقع اللبناني.

ج - يرى بعض اللبنانيّين أنّ مثل هذا الصراع انتهى في البلاد الغربيّة إجمالاً إلى انتزاع مسألة الأحوال الشخصيّة من خصوصيّات الطوائف، وإخضاعها للتشريع المدني. ولذلك فهم يصرّون على طرحها، وتأجيج الصراع حولها على أمل الوصول بلبنان إلى مثل هذه النتيجة. لكنّنا نقول: إنّ المجتمع اللبناني مجتمع مختلط، ليس فيه أغلبيّة دينيّة يمكن مراعاة توجّهاتها كما هي الحال في أكثر الدول التي تبنّت الزواج المدني، سواء كانت مسيحية كالدول الأوروبية، أو مسلمة كتونس وتركيا، فجاءت قوانينها المدنية معبّرة إجمالاً عن الخلفية الدينية للأغلبية. أما في لبنان فمن المحال موضوعيّاً إيجاد قانون موحّد للأحوال الشخصيّة يرضى به الناس ويراعي خصوصيات الطوائف. كما أنّ الوجود الإسلامي يشكّل أكبر شرائح المجتمع اللبناني، وهو لا يمكن أن يرضى بانتزاع الأحوال الشخصيّة من خصوصيّاته الإسلامية، لأنها لا تقلّ أهميّة بالمنظور الإسلامي عن مسألة العبادة والشعائر الدينيّة.

د - إنّ دار الفتوى، باعتبارها المرجعية الرسمية للمسلمين، هي الناطق باسمهم والمكلفة بالمحافظة على خصوصياتهم، ومنها أحوالهم الشخصية. لذلك فإننا نؤكّد وجوب دعمها والتكامل معها حتى تتمكّن من تطوير أدائها في متابعة العمل الإسلامي الرسمي، المتمثّل بالمحاكم الشرعية والأوقاف الإسلامية، ومن أداء دورها في رعاية العمل الإسلامي الشعبي.

5- الإسلام والمرأة

أ - يرى الإسلام في كلّ من الرجل والمرأة (جوهر) الإنسانيّة، ووحدة الخلق والنشأة، مع اختلاف الوظيفة المناطة بكلّ منهما، ومع الاختلاف الخَلقي الذي يجعل كلاًّ منهما قادراً على القيام بوظيفته في الحياة.

- ولهذا فهو يقرّر مبدأ المساواة المطلقة بينهما في كلّ ما يتّصل بالكرامة الإنسانيّة، وبالمسؤوليّة العامّة لأنّ (النساء شقائق الرجال).
- أمّا ما يتعلّق باختلاف الوظيفة داخل الأسرة، وداخل المجتمع بين الرجل والمرأة، فإنّ الإسلام يقرّر مبدأ التوازن بين الحقوق والواجبات المتبادلة، وهو حقيقة العدالة لقوله تعالى: ﴿ولهنّ مثل الذي عليهنّ بالمعروف﴾.

ب - إنّ رعاية الأسرة هي أولى مهمّات المرأة بلا جدال، ولا

يستطيع غيرها أن يقوم مقامها فيها. أمّا فائض الوقت والجهد حين يوجد، فإنّ المرأة تستخدمه للقيام بسائر واجباتها الاجتماعية، والواجبات يتحدّد نطاقها باختلاف ظروف المرأة نفسها، واختلاف ظروف المجتمع وحاجاته وتطوّره. وهو يشمل كلّ نشاطات المجتمع الاقتصاديّة والسياسيّة وحتّى العسكريّة، عندما يتعرّض الوطن للخطر.

ج - والإسلام لا يضع الرجال والنساء موضع الحرج، ولا يوجب عليهم التأثّم من مشاركة المرأة في النشاطات الاجتماعية، وإنّما يسبغ عليها آدابه الشرعيّة، كما أسبغها على سائر ميادين النشاط الاجتماعي، ويضع لها الضوابط التي تحفظها وتحفظ المجتمع، مثل حجاب المرأة، وتحريم الخلوة، وتحديد شروط الاختلاط، وغير ذلك من الأحكام المتعلّقة بمشاركة المرأة في نشاطات المجتمع. فبعضها آداب تحمي وتصون، وبعضها الآخر سدّ للذرائع أمام المفاسد والمحرّمات. لكنّها جميعاً شرعت لتنظّم مشاركة المرأة الاجتماعية لا لتمنعها، لذلك لم يكن غريباً أن يمتلىء تاريخنا العربي الإسلامي بنماذج رائعة من النساء اللواتي كان لهنّ دور رائد في المجتمع، سواء في المجال العلمي أو السياسي أو الأدبي أو حتى الجهادي.

6- الجهاد في سبيل الله

هو بذل الجهد في كلّ عمل يرضي الله تعالى. ومنه جهاد النفس الأمّارة بالسوء، وجهاد الدعوة، وجهاد كلمة الحق أمام السلطان الجائر،

وجهاد العدو باللسان أو بالسيف أو بأية وسيلة أخرى. أما القتال فقد شرعه الإسلام لأسباب محدّدة، وسمّاه جهاداً في سبيل الله، ليبقى خاضعاً للضوابط الشرعية. وهو اليوم فريضة قائمة ضدّ أي عدوان على بلادنا العربية والإسلامية، كما يجري في فلسطين والعراق وأفغانستان، ولا يمكن أن يتحوّل ضدّ حكوماتنا أو شركائنا في الوطن، الذين نعيش معهم منذ مئات السنين في ظلّ مواثيق وعهود يجب أن يلتزم بها الجميع. لذلك فنحن لا نوافق على أي تفسير للجهاد يجعله موجهاً ضدّ المجتمع الذي نعيش فيه، أو يَطال إخواننا المواطنين من أبناء الديانات الأخرى، ويؤدي إلى خلخلة السلم الأهلي وتمزيق الوحدة الوطنيّة، ويقدّم خدمة مجّانية للعدوّ الصهيوني. وهو أصلاً نقض للعهد لا يجوز أن نقع فيه، قال اللهِ تعالى: ﴿الذين ينقُضون عهدَ الله من بعد ميثاقه، ويَقْطَعونَ ما أمرَ الله به أنْ يوصَلَ، ويُفسِدون في الأرضِ، أولئك هُم الخاسِرون﴾ (البقرة 27). ونقض العهد يعتبر غدراً، وقد نهى الإسلام عن الغدر، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لكلّ غادر لواء يوم القيامة يعرف به» (رواه الشيخان).

7- النهي عن المنكر

النهي عن المنكر واجب شرعي، لكنّ استعمال القوة فيه غير مشروع، إلاّ إذا كان المنكر يدخل تحت ولاية من يريد النهي عنه، لأنّه عند ذلك يكون مكلّفاً بإزالة هذا المنكر وليس مجرّد النهي عنه. أمّا المنكرات العامّة الشائعة في المجتمع، فإنّ الواجب الشرعي إزاءها هو الإنكار باللسان وتقديم النصيحة، خاصة وأنّ محاولة استعمال القوّة لن يؤدي إلى إزالتها وقد يؤدي إلى منكر أكبر. فيبقى الواجب الإنكار باللسان ومحاولة إصلاح

نظام المجتمع. هذا هو الفهم الصحيح لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من رأى منكم منكراً فليغيّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه...» (رواه مسلم)، لذلك نحن نرفض استعمال العنف أثناء النهي عن المنكر بكلّ أشكاله وصوره.

لكننا سنظلّ نرفع صوتنا ضدّ كلّ المنكرات التي تنتشر في لبنان، وخاصة الفساد الأخلاقي الذي تروّج له بعض وسائل الإعلام. وسنبذل جهدنا لتحصين الشباب وحماية المجتمع اللبناني ضدّ هذه الموجات.

8- الإرهاب

الإرهاب مصطلح حديث وقع حول تعريفه خلاف كبير في كلّ بلاد العالم. لكن القَدْرَ المتّفق عليه هو: «الاعتداء على الأبرياء بالخطف والترويع، وإلحاق الأذى بهم، أو قتلهم لتحقيق أهداف سياسية لا علاقة لهم بها».

بناءً على هذا التعريف نقول: إنّ الإسلام يرفض الإرهاب، وهو لا يقبل إلحاق الأذى بالأفراد أو بالشعوب وحتّى بالحيوان. وحديث المرأة التي دخلت النار في هرّة حبستها معروف ومشهور. والإسلام يأمر بالرفق حتّى مع الأعداء، وينهى عن الاعتداء عليهم بدون سبب، قال تعالى: ﴿وقاتلوا في سبيلِ اللهِ الذين يقاتِلونَكم، ولا تَعتَدوا﴾ (البقرة الآية 190). وحين يبيح القتال فهو يسمّيه جهاداً في سبيل الله، حتى ينتزع من مبرراته كلّ هدف لا يرضي الله تعالى.

أما حين يُعتدى على الناس، في حقوقهم أو كرامتهم أو دينهم أو أرضهم، ويُستعمل في هذا العدوان كلّ ما يعتبر إرهاباً، فمن حقّهم أن يردّوا العدوان بمثله، والبادئ أظلم، والله تعالى يقول: ﴿فَمَنْ اعتدَى عليكُم فاعتَدوا عليه بمثلِ ما اعتدى عليكم﴾ (البقرة الآية 194)، حتى إذا تمّ ردع العدوان، فإنّ الصبر وعدم المعاملة بالمثل هو الأفضل عند الله، لإشاعة جو العفو والتسامح والإصلاح بين الناس. قال تعالى: ﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها، فمن عفا وأصلح فأجره على الله، إنه لا يحبّ الظالمين﴾ (الشورى الآية 40).

وحين يقع القتال يجب على المجاهد المسلم أن يظلّ متمسّكاً بأحكام الإسلام، (فلا يجوز له قتل الأطفال أو النساء غير المقاتلات أو الشيوخ غير المقاتلين، أو الرّهبان في الصوامع، أو العسفاء -أي الخدم والأجراء- أو التجّار). ولا تزال وصيّة أبي بكر رضي الله عنه لأوّل جيش خرج من شبه الجزيرة العربيّة لقتال الرّوم تجمع هذه المعاني وتصرّح في أوضح عبارة «... لا تُمثّلوا، ولا تَقْتُلوا طفلاً صغيراً، ولا شيخاً كبيراً، ولا امرأةً، ولا تعقِروا نخلاً ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرةً مثمرةً، ولا تذبحوا شاةً ولا بقرةً ولا بعيراً إلاّ لمأكلة، وسوف تمرّون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصّوامع، فدعوهم وما فرّغوا أنفسهم له...» (المدونة 7/2 وتاريخ الطبري).

إننا نرفض الإرهاب من أي جهة أتى، خاصة عندما تمارسه السلطات الحاكمة لقمع أي تيار فكري أو سياسي، إسلامي أو غير إسلامي، استجابة لضغوط خارجية.

9- المقاومة

إنّ حقّ جميع الشعوب في الاستقلال على أرضها، وردّ العدوان عنها، واختيار نظام حكمها، حقّ فطري مقدّس، كرّسته الشرائع الإلهية والمواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان. ولا يمكن أن توصف مقاومة أي شعب لعدو يحتلّ أرضه بأنها إرهاب، لأنّ الاحتلال هو الإرهاب بعينه، ومقاومته بكلّ الوسائل المتاحة حقّ مشروع.

لذلك فنحن نرفض كلّ قرارات الولايات المتّحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي التي تعتبر مقاومة الشعب الفلسطيني والأفغاني والعراقي إرهاباً، بينما هي تغضّ الطرف عن العدوان الصهيوني المستمرّ منذ أكثر من خمسين عاماً، والذي أدى إلى قتل عشرات الألوف من الأطفال والنساء والشيوخ، وإلى تدمير ألوف البيوت وإحراق مساحات كبيرة من الأرض المزروعة، فضلاً عن تشريد خمسة ملايين من الفلسطينيين في أرجاء الأرض. إننا ندين هذه المواقف التي تشجّع على العدوان والإرهاب، ونحيي كلّ مقاومة يقوم بها أي شعب من الشعوب ضدّ عدو محتلّ، لأنه يمارس حقه الطبيعي، ويستعمل أفضل الوسائل لردّ العدوان.

ونفتخر بالمقاومة الباسلة للشعب الفلسطيني، ونعتبرها خير تعبير عن أصالة هذه الأمّة وعمق إيمانها. كما ندعو العرب والمسلمين حكومات وشعوباً إلى أن يقدّموا لها كلّ أنواع الدعم. فهي تقاتل دفاعاً عن الأمّة كلّها ضدّ الهجمة الصهيونية-الأميركية.

لكننا في الوقت نفسه نفرّق بين الحكومات والشعوب. فكما ندين الإدارة الأميركية التي تمارس العدوان، وتدعم الاحتلال في فلسطين، نثمّن جهود القوى الخيّرة في المجتمع الأميركي والأوروبي، التي تحترم حقوق الإنسان وتضغط على حكوماتها من أجل وقف عدوانها على المستضعفين.

القسم الثاني: المشاركة الوطنية

1- المواطنة

المواطنة فعل انتماء إلى الوطن، يرتّب للمواطن حقوقاً ويضع عليه واجبات. ولا يمكن للمواطن المسلم أن يطالب بحقوقه دون القيام بواجباته، كما أنه من غير المعقول أن يؤدي واجباته ثمّ يتنازل عن حقوقه. إنّ القسم الأكبر من هذه الحقوق يشترك فيها المسلم مع سائر المواطنين، وهو يحتاج إلى التعاون معهم لتحصيلها.

لبنان وطننا، والمحافظة على استقراره وعلى السلم الأهلي فيه، وإشاعة أجواء الحوار والتعاون، وكذلك العمل على تقويم كلّ انحراف وإصلاح كلّ فساد، وتطوير كلّ جوانب الحياة.. يعتبر بالنسبة إلينا واجباً شرعياً، كما هو واجب وطني.

المسلم عنصر إيجابي في أي مجتمع يعيش فيه، يدعو إلى الخير ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويتعاون مع جميع مواطنيه في حدود البرّ

والتقوى، ويحمل لواء الإصلاح في كلّ مجال، ويحارب الفساد والمفسدين ﴿ولا تعْثَوا في الأرض مفسدين﴾ (هود الآية 85).

2- الممارسة السياسية

الإسلام هو دين الله الذي ارتضاه لعباده على الأرض، وهو يحكم كلّ جوانب الحياة الإنسانية، وينظّم شؤون المجتمع في شتى الميادين، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. لا تعارض في الإسلام بين العبادة والسياسة، بل إنّ العمل السياسي نفسه يعتبر عبادة، إذا كان يسعى لرفع الظلم والدفاع عن المستضعفين، ونصرة القضايا المحقّة للمواطنين. وكما أنّ الشريعة الإسلامية نظّمت للمؤمن شؤون عباداته، فقد حدّدت له أصولاً وضوابط في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الخدمة الاجتماعية. إنّ واجب جميع القوى الخيّرة في المجتمع اللبناني -لا سيما الإسلامية منها- أن تتعاون وتنسق جهودها من أجل خدمة جميع المواطنين ومواجهة كيد الأعداء المتربصين.

3- النظام السياسي في لبنان

تعتمد الدولة اللبنانية منذ نشوئها النظام الديموقراطي البرلماني، الذي يقوم على إتاحة ممارسة التعددية السياسية لجميع المواطنين، ويكرّس حقّهم في اختيار حكّامهم ومحاسبتهم.

ورغم أنّ النظام السياسي الإسلامي يختلف عن الديموقراطية في بعض منطلقاته، وقد أقرّ القرآن الكريم مبدأ الشورى بقوله تعالى: ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ (الشورى الآية 38) وطبقه المسلمون على تفاوت، لكنهم لم يضعوا له الآلية المناسبة لجعله ملزماً للحاكم، نظراً لطبيعة المجتمعات الإنسانية في تلك العصور، بينما وضع الغربيون للديموقراطية آليات مناسبة وطوروها مع الزمن. ومن ذلك إقرار التعددية السياسية وحفظ حقّ المعارضة بالتعبير عن رأيها، وتكريس حقّ المواطنين في اختيار حكّامهم ومحاسبتهم عن طريق انتخابات حرّة، إنّ مثل هذه الآليات أسلوب حضاري يتناسب مع طبيعة المجتمع اللبناني، لكنّه يحتاج إلى شفافية في التنفيذ، وإلى إصدار قوانين عادلة وصارمة تنظّم أوجه النشاط السياسي (قانون الأحزاب) وترعى إجراء انتخابات عامّة نزيهة، تتساوى أمامها فرص جميع القوى السياسيّة (قانون الانتخاب). بالإضافة إلى قوانين تنظّم عمل السلطات الثلاثة، بما يضمن الفصل بينها والتكامل في أدائها، وأن لا يكون توافقها سبباً لتغييب دور المؤسسات الرقابية، وأن لا تكون الديموقراطية جزئية أو استنسابية.

ولا يسعنا هنا إلاّ التذكير بضرورة معالجة المرض العضال، الذي ينخر في جسم الحياة السياسية اللبنانية ويفسدها، ألا وهو الطائفية السياسية. إن النصّ الوارد في الوثيقة الدستورية لجهة تشكيل «الهيئة العليا لإلغاء الطائفية السياسية» هو مدخل طبيعي لمعالجة تداعيات هذه الإشكالية المستحكمة.

بناءً على ذلك فإننا ندعو إلى مشاركة إيجابية في العمل السياسي في لبنان، تتيح لنا تطوير أدائنا بما يحقّق السلام الاجتماعي والاستقرار السياسي، ويساعد على تحقيق الإنماء المتوازن.

4- الأزمة الاقتصادية

يعاني لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية أزمة اقتصادية تتفاقم يوماً بعد يوم، حتّى رتّبت على البلد مديونيّة كبيرة. ورغم أنّ الدولة نجحت في تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية، إلاّ أنها لم تستطع حتّى الآن تنشيط الحركة الاقتصاديّة بما يؤدي إلى زيادة دخل المواطن وتوفير فرص للعمل، بينما زادت عليه الضرائب والرسوم بنسب كبيرة طالت الفقراء خاصّة.

ورغم أهميّة وضرورة المعالجة الاقتصادية لهذه الأزمة المستفحلة، إلاّ أننا نؤكّد أنّ وقف الهدر الكبير، ومعالجة الفساد المستشري، وإنهاء المحسوبيات في نطاق القطاع العام، وحسم قضايا كبيرة (كالأملاك البحرية، وسوق النفط، والخصخصة الإدارية، وإطلاق اتحاد إقتصادي عربي يساهم فيه لبنان، ويكون حماية لأمّتنا من العولمة الاحتكارية المتوحشة، وغيرها) من شأنه أن يساهم في العلاج. وممّا لا شكّ فيه أنّ مثل هذه المسائل تحتاج إلى تعميق الالتزام الأخلاقي لدى المسؤولين والمواطنين، وتكريس العدالة بين الجميع، واعتبار الكفاءة أساساً وحيداً لتحمّل المسؤوليّات، بعيداً عن الولاءات الطائفيّة أو الزعاميّة.

القسم الثالث: الخيار العربي ومواجهة المشروع الصهيوني

1- التزامنا العربي والإسلامي

لبنان جزء من العالم العربي والإسلامي، يتكامل معه ويتفاعل طيلة القرون الماضية. وإذا كانت اتفاقية سايكس بيكو قد جزأت مشرقنا العربي، فقد كان ذلك استجابة لمقتضيات مصالح الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى. أما نحن فقد حصدنا التمزق والتفرقة، وضياع فلسطين، واستفراد الدول المستعمرة بأقطارنا، واغتصاب ثرواتنا. وإذا كانت معظم الاتجاهات القومية تخلّت عن المطالبة بالوحدة العربية والسعي إليها، فإنّ القوى الإسلامية يجب أن تبقى وفيّة لهذا المطلب، أولاً: لأنّ الوحدة هي السبيل لإبراز أمّة قوية، قادرة على أداء رسالتها، وصدّ أي عدوان عليها، والمساهمة في بناء الحضارة الإنسانية. وثانياً: لأنّ عالم اليوم لم يعد يعترف بالأقطار الصغيرة، وإنما يتجه نحو الوحدات السياسية والاقتصادية، ورفع الحواجز الجمركية والسماح بتنقل المواطنين وتعارفهم وتواصلهم.

2-العلاقة بسوريا

ومن هذا المنطلق تنظر القوى الإسلامية إلى سوريا، باعتبار أنها عمق لبنان الجغرافي والسياسي والاقتصادي والثقافي. ونرى أنّ

واجب ومصلحة كلّ القوى الحيّة في لبنان وسوريا التنسيق والتكامل في كلّ الميادين، ليس لمجرد الاستجابة لما ورد في معاهدة الأخوّة والتعاون، ولكن لإدراكنا أنّ قدَرنا التواصل والتكامل، وهذا لا يعني ارتباطاً مؤقتاً أو مصلحياً بالقطر السوري أو بغيره من الأقطار العربية، ولكنه الالتزام المبدئي بوحدة هذه الأمّة، وبما يحقق تماسك الموقفين اللبناني والسوري أمام الهجمة الأميركية المتحالفة مع المشروع الصهيوني، ولا يلغي تصويب أي خطأ في الممارسة، سواء كان في الجانب السوري أو اللبناني.

3- العدوّ الصهيوني

يشكل المشروع الصهيوني أكبر خطر يهدد أمتنا ووطننا. وقد استطاع منذ أواسط القرن الماضي أن يغتصب فلسطين وأن يشرّد شعبها، وأن يقيم دولته بدعم من القوى العالمية وغفلة من العرب والمسلمين. نحن نعتبر مواجهة هذا الخطر وتداعياته علينا كعرب ومسلمين ولبنانيين واجباً شرعياً ووطنياً. وبما أننا نعيش على تخوم فلسطين، فإن ذلك يلقي على كاهلنا مسؤوليات كبيرة في مواجهة هذا المشروع، ودعم حركات المقاومة الفلسطينية المجاهدة، من أجل المساهمة في تحرير الأرض المغتصبة التي بارك الله فيها، وإعادة شعبها المشرّد إليها، وتصفية المشروع الصهيوني الاستيطاني الحاقد على البشرية جمعاء، إحقاقاً للحق والتزاماً بحماية المقدسات لدينا ولدى كلّ أتباع الرسالات السماوية.

إنّ مواجهة المشروع الصهيوني تفرض على جميع اللبنانيين التعاون من أجل تحرير ما تبقى من أرضنا المحتلّة، وتقديم كلّ أنواع الدعم

الممكن للشعب الفلسطيني في جهاده المتواصل لتحرير أرضه، والإصرار على مقاطعة البضائع الأميركية، والشركات الداعمة للعدو الصهيوني، في محاولة جادة لبناء اقتصادنا الوطني، وإضعاف اقتصاد العدو.

إنّ هذا الواجب الإسلامي والوطني يفرض علينا تحمّل مسؤولياتنا تجاه إخواننا الفلسطينيين الذين شرّدهم الاحتلال وكان قدرهم أن يعيشوا معنا في لبنان. إنّ التوطين يعني في النهاية تنازل الفلسطينيين عن أرضهم ووطنهم، وهو أمر مرفوض عندهم وعندنا، ونحن إذ نؤكّد تمتّعهم بحقّ العودة، فإننا نرفض حرمانهم من الحقوق المدنية والإنسانية، وخاصة حقّ التملّك والعمل أسوة بغيرهم من المقيمين على الأراضي اللبنانيّة. ونستنكر كلّ أنواع التضييق والحصار التي لا تأتلف مع تقاليدنا، ولا مع مقتضيات الأخوّة والجوار والإنسانية.

إنّ الموقعين على هذا الميثاق، يطرحون رؤيتهم الإسلامية للواقع اللبناني على جميع المواطنين، لتكون أساساً للحوار والتعاون، ويؤكدون عزمهم على الارتقاء بالعمل الإسلامي في لبنان إلى درجة أفضل من التنسيق والتعاون والتكامل في جميع المجالات، وسيطلقون فيما بعد الصيغة المناسبة لتحقيق هذا الهدف إن شاء الله.

بيروت في 19 شوال -1424 الموافق 14 ديسمبر (كانون الأول) 2003.

أبرز الموقعين

- المستشار الشيخ فيصل مولوي، الأمين العام للجماعة الإسلامية.
- الداعية فتحي يكن.
- المفتي الشيخ محمد علي الجوزو.
- الشيخ زهير الشاويش، رئيس صندوق الزكاة في لبنان.
- الشيخ الدكتور مروان قباني (توفي في 2007).
- الشيخ خليل الميس، مفتي البقاع.
- الشيخ بلال شعبان، الأمين العام لحركة التوحيد الإسلامي.
- جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية.
- جمعية الفتوة الإسلامية.
- جمعية الإنقاذ الإسلامية.
- جمعية الإرشاد والإصلاح الإسلامية.
- مركز حمزة للولاء والبراء.
- كلية الدعوة الإسلامية.
- جامعة الجنان.
- معهد الدعوة والإرشاد الإسلامي.
- تجمع العلماء المسلمين.
- مسلمون بلا حدود.
- جمعية الغوث الإسلامي.

وعدد كبير من العلماء والدعاة والعاملين في مؤسسات اسلامية.

مركز المسبار للدراسات والبحوث

Al Mesbar Studies & Research Centre

www.almesbar.net

المراسلات البريدية:

ص.ب. 333577

دبي، الإمارات العربية المتحدة

للاشتراك:

هاتف: 77 151 36 4 971+

فاكس: 78 151 36 4 971+

info@almesbar.net

جميع الحقوق محفوظة للناشر

لايسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من الناشر

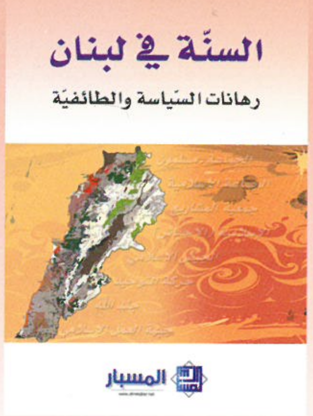

في تسليطه الأضواء على الجماعات الإسلامية السنيّة في لبنان، يكشف هذا الكتاب تاريخها وواقعها، ماضيها وحاضرها، قارئاً طبيعتها الاجتماعية-السياسية وتكوينها وعلاقتها بالجماعات والطوائف الأخرى. لذا، تبدو هذه الدراسة لمختلف الاتجاهات السياسية للجماعة السنيّة اللبنانية أمراً مهمّاً، ليس فقط بسبب اختلافاتها المحليّة أو الأيديولوجيّة أو توجّهاتها الداخلية والخارجية، بل وأيضاً بسبب موقفها من مقولة الوطن اللبناني، خصوصاً وأن لبنان استعمل دائماً كساحة خلفية لصراعات قوى ومحاور إقليمية ودولية.

ما هي المنطلقات الفكرية للقوى الإسلامية السنيّة وعلاقتها بالأوضاع الإقليمية؟ هذه الأسئلة وغيرها هي ما يحاول هذا الكتاب دراسته وقراءة جوانبه وتفصيلاته.

ISBN 978-9948-443-34-6

9 789948 443346

المسبار
www.almesbar.net